



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>

Princeton University Library



32101 077781506

4000

al-Ambab, Muhammad





02101 020485702

الانحياز من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات كشيء للشيء او نفيه
 عنه الا وهو الغرض والمقصود من الكلام اهو لذنه في كسامة كل مدعي
 ممكن في المقام **قول** اتفاقا اي من اصحاب القولين بعد فلو ان
 القول بالزيادة وهو مرجوح لانه يؤدي الى ارتكاب شيء مقصود
 على السماع مع باقي غيره مع ما فيه من ايهام الحشو وان كان دخول
 الزوائد في القرآن والسنة وكلام العرب لنقوية الحكم لا لنقص
 اصل المعنى عليها ولذلك سميت زائدة والادب في الكتاب
 والسنة ان يقال صلة كما عليه المشايخ ومواضع الزيادة قسما
 خبر ليس وما ولو تيمية على التسمي في اضافة الخبر الى ما على القول
 بانها تيمية ومحل ذلك ما لم ينقض النفي ولا فلا قياسية وغير
 كان المنفي نحو لم يكن باعجلهم ونقل الصبيان عن دم ان الباز ان
 في التوكيد بالنفس والعين نحو جاز يد بنفسه او بعينه وكذا
 عليه والظ خلافه بل الجار والمجرور متعلق بحذف حال من زيد
 اي متلبسا بنفسه ومعنى الحال يظهر في المفهوم كما قيل في قولهم
 في حق الله قائم بنفسه او متعلق بجماء والاخر ما ذكر نعم لو اريد
 بزيادة ما فيه صحة التوكيد بدونها لفتح لكن هذا لا يفيد زيادتها
 لوجوبها بزيادة اصطلاحية كما نبه عليه بعض الفضلاء وظاهر
 تقدير المتعلق ابتداء اي وابتداء ان البناء غير قسمية لان جعلها قسمية
 والمقسم به الاسم والذات يؤدي الى تقدير مقسم عليه مسرود
 تحقيقه بالقسم وفي تقدير كلفة وارتكاب خلاف المقص واما
 جعل المقسم عليه نحو يقول في كلام شارحنا فيرد عليه التامم
 اللام واحد في التوئين في الفعل الواقع بعد القسم اذا كان مضارعا
 مثبتا نحو ليتبينه للناس على ما افاده التمين **قول** اي ابتداء
 اي مثلا والاف الاسم صادق نحو كاش لان للاسم صورا لانه لما ان
 يكون خاصا او عاما مقدما او مؤخر امثدا او خسر وكذا يقال في
 قوله اي ابتداء لان للفعل صورا لانه لما ان يكون خاصا او عاما
 مقدما او مؤخر او كان الاول له ابدال ابتداء وابتداء بتالي

7-17-67 1948

واولف ليكون فيه اشارة الى ان الاولى تقديره خاصا فعند البصريين
 لك ان تجعل المتعلق لما التبدا فيكون الظرف لغوا ومحل الجور نصب
 به على المفعولية والخبر محذوف كالتبدا ولما الخبر فيكون الظرف
 مستقرا ومحل الجور نصب على المفعولية ايضا وبعضهم جعل
 لمجموع الجار والمجرور على هذا الاحتمال محل رفع باعتبار وقوعه
 موقع الخبر ونيابته عنه ظاهر والخبر على هذا ايضا محذوف
 كالتبدا ان قلت هل يصح ان يكون لمجموع الجار والمجرور محل رفع
 على الاحتمال الاول باعتبار وقوعه موقع التبدا ونيابته عنه
 ظاهرا قياسا على ما قاله ذلك البعض بناء على الاحتمال الثاني قلنا
 لا يصح كما افاده العلامة الامير لان الخبر يكون جملة وغيرها
 ويكثر وقوع الجار والمجرور والظرف موقعه فشاغ ادعاء الخبرية
 الصورية لمجموع الجار والمجرور وانه في محل رفع بالاعتبار استأجر
 بخلاف التبدا لانه انما يكون مفردا عاريا عن كعمل اللفظية ولما
 نحو مجيبك درهم فالتبدا فيه هو قد خول كباء الزائدة فحينئذ
 لم يسع ادعاء التبدا في الصورة لمجموع الجار والمجرور وانه في محل
 رفع بالاعتبار السابق ثم انه ينبغي على الاحتمالين ان حذف المتعلق
 واجب على الثاني لغومه دون الاول هذا ان جرينا على القول بان الخبر هو
 المتعلق ولما ان جرينا على القول الثاني وهو ان الخبر نفس الجار والمجرور كان
 محل مجموعهما رفعا على الخبرية للصدور كان المحذوف التبدا فقط وانما
 كان المحل على هذا المجموع الجار والمجرور لانه الواقع موقع المتعلق وقوله
 لا محل للحرف اي وحده وان جرينا على القول الثالث وهو ان الخبر مجموع
 المتعلق المحذوف والمتعلق المذكور في محل الجور نصب على المفعولية المتعلق
 ولا محل لمجموع الجار والمجرور لانه جزء الخبر على هذا القول وجزء ما له
 محل لا محل له باعتبار محل كذا فاستفد من هذا توضيح ما قاله
 الخادى من ان المحل في الظرف للفعول والفرق فقط في المستقر من جهة
 قيام مقام عامله لمجموع الجار والمجرور ومن جهة تعلقه بعامله
 الجور فقط **قوله** والكوفيون فعلا قال ابن هشام في اللقي

وهو المشهور في كنفاسير والاعاريب ثم ان الاولى تغديره فعلا
لأنه الاصل في العمل خاصا لان كل شارح في شئ يعرض ما جعل الشئ
مبداه موحدا ليقيد الاختصاص والاهتمام لان المشتركين كانوا
يبدون باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات وباسم الغزي فقصده
تخصيص اسم الله بالابتداء والاهتمام بالمقدم لان البليغ يقدمون
الذي شأنه اهم وهم بيانه اعني وللدعوى عليهم فان قلت ان كان
الاولى بقدر الفعل مؤثرا فما بال قوله تعالى اقر باسم ربك قدم
فيه الفعل والحال ان كلام الله تعالى احق برعاية ما تطلب رعاية
قلت اجيب عن ذلك بوجه الاول لان الاهم فيه القراءة لانه
اول ما انزل اقر الى قوله ما لم يعلم على ما صرح به الكشاف في اول
سورة المدثر رواية عن الزهري فكان الأمر بالقراءة اهم من باسم ربك
ولاحض ان تكون القراءة بمقونة المقام اهم من ذكر الله الذي هو اهم
في نفسه لما اشتهر ان الاهمية القرصية مقدمة على الاهمية
الذاتية وهذا الجواب للزحشي في الكشاف الثاني ان باسم ربك
مفعول به لاقر الثاني وافر الاول من مثل مثله الاول فمعناه
اوجد القراءة كما يقال فلان يعطى اى يوجد الاعطام من غير اعتبار
تعلقه بمعطى وح فالبناء في بسم ربك زائدة للدلالة على التكرار
والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت الخطام وهو كسر الحاء
الزما وهذا الجواب هو ما فهمه النفثاني من كلام المفتاح
الثالث ان باسم ربك متعلق باقر الثاني على ان البناء للاستعانة
اولا بلايسة واما اقر الاول فهو مقطوع فيه النظر عن التعلق
بالمقروء به واما المقروء فهو مقطوع النظر عن التعلق به بالنسبة لكل
من اقر الاول وافر الثاني وذلك لان القراءة تتعلق بذاتها بمقروء
وبواسطة البناء يستعان به او يتلوه فكما يمكن قطع النظر عن
التعلق بالمقروء يمكن قطع النظر عن التعلق بالمقروء به وهذا
الجواب هو ما فهمه السيد الشريف من كلام المفتاح وناقشته
عبد الحكيم بان قطع النظر عن التعلق بالمقروء موجه لانه

النسبة الى المفعول به بلا واسطة ما خذوة في مفهوم المفعول
 كسعدى بخلاف المفعول به بالواسطة فان النسبة اليه ليست
 داخلة في مفهومه فلا معنى لقطع النظر عن تعلقه به اللهم الا ان
 يراد به عدم ذكره الرابع ما اقتاراه النفتان اني من ان اقر الاول
 والثاني كلاهما منزلة منزلة الاخرى افعلى القراءة واوجدها او
 المفعول محذوف في كليهما الى اقر القرآن والباء للاستعانة او
 لما لا يسهل متعلقة باقر الثاني ومتعلق اقر الاول محذوف او
 من ذكر هو بسم الله بناء على ما هو الصحيح من كون السهلة من السور
 انه يرد على ما عدا الجواب الاول اقران الاول ان التقديم
 يفيد التخصيص والتخصيص موقوف على العلم باصل القراءة وليس
 كذلك لانه اول ما انزل كشاف ان المخاطب هو النبي عليه الصلاة
 والسلام ولا يتصور منه تجويز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد
 بالتقديم احد وجوه القصر والجواب عنهما كما افاده عبد الحكم
 تبعاً للشعاعان التخصيص منظور فيه لا اعتقاد للمشركين وهم
 يعلمون القراءة ويجوزون للبدع بغير اسمه تعالى **ثم** انه يرد
 ايضاً على الثالث والرابع انه اذا كان الفعلان منزلة منزلة الاخر
 كما فيها الواحد محذوف مفعولاً كما في الرابع لزم طلب القراءة بدون
 كقراءة وهذا محال فاما ان يقال بوقوع التكليف بالحال كما هو
 مذهب بعض الاشعرية او بتأخير البيان لوقت الحاجة لكن الظاهر
 انه طلب للقراءة في الحال بدليل جوايبه عليه الصلاة والسلام
 بقوله ما انا بقارى ثلاث مرات **قوله** قبل ويلزم الخ هذا
 الايراد وجوابه من مامضى على ظكلامه من انه متعلق بالمبتدأ
 اما اذا علق بكائن فلا يرد سواء جعلنا الخبر هو المحذوف او
 هو مع المذكور لان اسم الفاعل يعمل محذوفاً ولما اذا كان الخبر
 نفس الجار والخبر فلا يرد ايضاً لان المصدر الواقع مبتدأ له
 جهتان جهة مصدرية وبها يرفع الفاعل وينصب المفعول
 وجهه مبتدئية وبها يعمل في الخبر وتأنيبه وعدم علم محذوفاً

من الجهة الاولى اما من الجهة الثانية فيعمل محذوفاً كما يعمل المذكور
قوله ونجاء بان عمل المصدر المحذوف فيه ان الظرف وعديله
لتساؤلهم فيها يكتب فيهما باي عامل ولو ضعيفا ولما المفعول
والفاعل فلهذا تساؤلهم فيها لا يعمل فيهما الا شئ قوي
يعمل ولما كان المصدر مشتقاً على الحدث من اشتغال الدال على
المدلول اكفوا بما فيه من الحدث في عمله في الظرف وعديله ولما
كان ما فيه من الحدث لا يفيد قوة على العمل في الفاعل والمفعول
احتاجوا الى حكاية شئ قوي في العمل وليس الالفعل بجامع
الاتحاد في الحدث والمادة فظهر من هذا ان عمل المصدر في الظرف
وعديله ليس بطريق الحمل على الفعل بل لا سرائق فيه وهو الحدث
فكان عمله فيها بطريق الاصل فلذلك عمل المصدر فيها
محذوفاً لان الحذف لا يجوز الا فيما هو اصل في العمل وان عمل
المصدر في الفاعل والمفعول انما هو بطريق الحمل على الفعل فكان
عمله فيها بطريق الفرعية لا الاصل فلذلك لا يعمل المصدر
فيها محذوفاً لان الفرع لا يتصرف فيه بالحذف وان كان قريباً
من حيث العمل فدار الحذف على الاصل ومدار العمل في القوي على
قوة العمل لا الاصل فدارها بخلاف لكن يرد على هذا الجواب ان
اسم الفاعل يعمل محذوفاً حتى في المفعول مع كون عمله بطريق الحمل
على الفعل وقد يقال لا يراد لانه لما شبه الفعل مشابهة تامة في
الدلالة على الحدث وفي الاتحاد في المادة والهيئة والاشتمال على
النسبة وان كانت ناقصة والاشتقاق بخلاف المصدر ولذلك
كانت شروط عمل المصدر اكثر من شروط عمل اسم الفاعل كان كان
اصل فعل محذوفاً ونسبة التعبير عن الحدث بالراحة الاشارة
الى ضعفه في العمل وضعف المفعول فيه كما يقال هذا الشئ بكمية
راحة هذا الشئ ويتقرر من العبارة بهذا الوجه اندفع ما ردت من
ان ظاهر الجواب ان العمل بما فيه من راحة الفعل اقوى من عمله
بالحمل واذا كان كذلك فكيف يكون العمل بطريق الاول انما هو

الظرف وعديله وبالطريق الثاني انما هو في الفاعل والمفعول لانه
يلزم عمل الضعيف في القوي والقوي في الضعيف وهو خلاف
المعقول وايضا لا وجه للتعبير عن الحدث بالراحة ونص بعضهم
على ان عمل المصدر في الفاعل يكفيه راحة الفعل لشدة اختصاره
لرفع الفعل فعلى هذا يكون المحذوف قوله الظرف وعديله انما هو المفعول
فقط واما الفاعل فهو كالظرف وعديله ويحتمل ان معنى قوله ان الظرف وعديله
لما اكتفى في المعنى فاما راحة الفعل ففرضا اهلوا فيها في ذلك فيساها
فيها ايضا بعمل العامل محذوف لانفتاح باب التساهل فيها كما
بحذوف ما لو كان العمل بطريق الحمل لانه لو كان بذلك فيهما فيكون
هذا الجواب عين الجواب الاخر الذي ذكره في مثل هذا المقام
وهو التساهل في الظرف وعديله لكان تشديدا فيها فليس تشديدا
فيها ايضا لعدم عمل المحذوف كذا ظهر والله اعلم بحقيقة الحال
ووجه تساهلهم وتوسعهم فيها كما في الرضوان كل شيء من المحذوف
لا بد ان يكون في زمان او مكان فصلا للظرف مع كل شيء كقربه
ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالجار
تدخل حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار والمجرور مجرور في ذلك
للتناسب بينهما اذ كل ظرف في النقد رجار ومجرور والجور
محتاج الى الفعل او ما في معناه كاحتياج الظرف واعلم ان ابن مالك
جوز اعمال المصدر محذوف او اظن في الاستدلال عليه وذكر
جملة من الشواهد عليه كما نقله عنه المحقق في حاشية الامني
في باب المفعول معه وعلى هذا فلا يراد **قوله** والجار والمجرور
هذا مذهب الجمهور وقيل الاضافة وقيل المحذوف المنوي **قوله**
بدل اي او عطف بيان **قوله** اذ لا يتقدم البدل اي او عطف
بيان **قوله** على التفت اي نعت البدل منه اوليين والا فمفعول
متقدم على التفت على كل حال **قوله** مبينان في كسائه شيء اذ
نص الشيخ الاسلام على انه يصح كونه نعتا على القول بانه علم نظر الفصل
قوله علم اي بالغلب **قوله** مرادة بما ما قابل الجملة التفت

الاصطلاح لا يلزم بناء الشيء على نفسه واعلم انه يجوز قطع كل
 النعت والبدل وعطف البيان فلا تتعين التبعية ولا مانع من
 كون الرحيم توكيدا للرحمن بناء على ترادفهما ونكتة ترغيب لعباده
 الخلق بالرحمة وتقوية رجائهم رحمة لكن تركه المحذور لكونه بعيدا
قوله في غير البدل وهو النعت وعطف البيان والتوكيد **قوله**
 بامر المتبوع وهو هنا المضاف او الاضافة او الحرف المنوي وقوله
 او نفع التبعية قيل من حيث المعنى وقيل من حيث الاعراب ففتحته
 قولان في العامل هنا اقول خمسة **قوله** مماثل للعامل في المتبوع
 قد علمت ان العامل في المتبوع فيه اقول ثلاثة فيكون المماثل فيه
 اقول ثلاثة ايضا **قوله** على الاصح مقابله ان العامل في كتاب
 هو العامل في المتبوع قيل اصاله وقيل نيابة عن المقدر فهذان
 قولان مضموران في الاقول الثلاثة التي في عامل المتبوع فيكون
 حاصل الضرب ست صور تظم للثلاثة السابقة فيكون المجموع
 تسعة قال السيوطي ولوقيل العامل في جميع التوابع هو المتبوع
 لكان له شواهد **قوله** ولذلك اظهر في الاعراب اي ولا يجزى
 عدم استئصال الضمة على الواو الساكن ما قبلها اظهر في الاعراب
 الخ واعترض بان هذا التعليل وهو عدم استئصال الضمة على
 الواو الساكن ما قبلها اخضع من المدعى وهو اظهر في الاعراب الشامل
 للضمة والفتحة والكسرة على الواو والياء الساكن ما قبلهما
 وانما يكون مناسباً للمدعى لوقال واعترض بان الحكمة لا تستغنى
 على حرف لعل اذ اسكن ما قبله ويجاب بان هذا الاخص
 منبج لما ذكر من حيث مساواة الكسرة للضمة والياء والواو اذ لا
 فرق **قوله** واجبت عن ذلك بان حكمة نقل الضمة الى هذا
 الجواب غير ظم لان الجواب عن الاعتراض الولد على الشيء يبنى
 ذلك الشيء وينزل ما ورد عليه وهذا الجواب افاد عدم صحة
 التعليل بالاستئصال لانه صحيحة ودفع ما ورد عليه بل هذا
 الجواب نصري اخر فيكون اعلال المضارع على هذا ليس اصلا

مستقلا بنفسه بخلافه على التصريف الاول فكان الاول له ان
 يجيب بان هناك فرق بين قولين ولو وظي بان كلاهما اسم
 وهو خفيف ويقول فعل وهو ثقيل ولا يلزم من عدم استغناء
 الحركة على الواو والياء عند سكن ما قبلهما في الائم تخفيفه
 استغناهما في الفعل لثقله وايضا الحركة التي على الواو في قول
 بنية وهي ثقيلة لعدم تغيرها والحركة التي على الواو والياء في
 وظي حركة اعراب وهي خفيفة لتغيرها بتغير العامل والتغير موجب
 للثقة فقد علمت انه قياس مع الفارق ويمكن الجواب عن التحشيان
 بتصريف الاول اشتمل على سبب ومسبب فالسبب قوله فثقلت
 الى ما قبلها والسبب هو قوله استثقلت لثقة على الواو فكانه
 قال ثقلت لثقة الى ما قبل الواو بسبب استغناها عليها ومحصل
 اعتراضه ان لثقة لا تستثقل على الواو فطل السبب فلم ان
 الثقل تغير سبب وحكمة ومحصل جوابه انه لا يلزم ذلك لوجود
 سبب آخر هو المشاكلة **قوله** فان قلت هو في الماضي الخ ان كان
 هذا السائل فهم ان الجيب ان اد التماثل في يقول وقال بحسب
 استعمالها لا يصح هذا السؤال لان المناسبة المراد تحصلها
 بين الفعلين كما هي الاستعمالة وان فهم السائل ان الجيب
 تماثل بين الفعلين بالنظر كما يقول الاستعمال وحال قال
 الاصل كان كلامه مسائل صحيحة لكن لا يصح الجواب بقوله
 الجيب الخ لانه لا يزيل السؤال ولا يصح الجواب مع ان حق الجواب
 تصحيح الاصل وازالة ما ورده عليه وايضا يقتضي ان تحريك يقول
 ليس تدريسا ويمكن اختيار الشق الاول وتصحيح السؤال بان
 معناه هذا حركة يقول وخطبتوه مشاكلا الى الحق بالنظر
 لا أصله لان مراعاة الاصل اقوى فهو لا حق بالتشاكل ومحصل
 جوابه ان اصل التماثل هو التحريك لا يقول عليه
 لانه اعتبر لاجل التدريب والتعليم فكان ليس احق بالتشاكل
 الا حق بالتشاكل هو حالة الاستعمال وحيث ما كان التحريك

في الماضي تدريبا كان في المضارع كذلك اذ لا فرق فهو معلوم
 بطريق التقياس فمما يدفع اليهام انه ليس في المضارع تدريبا
 ولك جواب اخر غير ما اجاب به المحقق عن هذا السؤال بان تسكين
 المضارع في التشاكل لانه يكون مشا كلا لماضي بحسب الاستعمال
 فيهما وبحسب الاصل فيهما بخلافه على ما قاله السائل ويمكن
 اختصار الشق الثاني ايضا ويصح الجواب بان معناه ان فهمه كسائل
 ان المجيء في التشاكل بين الفعلين بالنظر كمال يقول الاستعمال
 وحال قال الاصل غير صحيح بل الذي اراده المجيء هو التشاكل بين
 الفعلين بحسب استعمالهما ولما حال قال الاصل لا ينظر اليه فلا
 يقول عليه اذ لم ينطق به العرب بل هو تدريبي وتعليم للبتد
 فتدريسا لا تدريبا **قوله** وتعبير المص بالمضارع في التقياس
 يدل على انه لا يتردد بعد ذلك يستفي هذا الاشعار ثم قوله فيما ياتي
 عمله للصغار فانه يشعر بحصول التايف بالفعل وانقضائه
 الا ان يقال المراد اذ ت عمله وانما عبر المحقق بشعر لا احتمال ان تكون
 الخطية متأخرة عن التايف وغير عن الماضي بالمضارع كحكاية
 الحال الماضية وهي ان تفرض ما وقع في الماضي كأنه واقع الآن
 استحضار الصور الفجائية ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر قوله
 عمله للصغار **قوله** والمراد به هنا الانسان الخ انما عبر بالمراد
 لأن العبد اطلاقا فالتايف اد منها غير هذا انهم ان كان هذا
 المراد معنى حقيقيا كان قوله لانه مملوك لبيان ببيان الوجه
 انصاف كل انسان بالعبد وان كان معنى مجازيا ان اطلاقه
 على الحيوان مع ان كلمة من الحيوان مملوك ولولمخالق كان قوله
 لانه مملوك لبيان ببيان العداقة الجاه **قوله** وهو صفة في
 الاصل الخ معناه ان العبد في الاصل لا يستعمل الا بالمعنى
 المذكور او مقدر الخ وجاء الرجل العبد او جاء العبد مع ملاحظة
 كونه صوفي الخذوق والمعنى جاء الرجل العبد ثم استعمل استعمال
 الاسماء الجاهلية بان قطع النظر عن موصوفه فيقال جاء العبد

من غير ما عظمة موصوف كما يقال جاء زيد **قوله** فصار من
الاسماء التي غلب عليها الاستعمال لعل الاول فصار من كصفا
التي غلب عليها استعمال الاسماء الا ان يقال المعنى فصار من
الاسماء الغالبة لشيئها في الاستعمال لا من الاسماء الاصلية
اسميتها في الاستعمال **قوله** والمراد بالعبد هنا المتعبد الخ
هذا مراد زائد على المراد السابق فالمقصود من المراد السابق مطلق
ذات حيوان ناطق ولو حرا لا خصوص الرقيق والمقصود من هذا المراد
بيان ان المراد من العبد من حيث الوصفية انما هو الخاضع والتذلل
لا غاية الخضوع والتذلل فاذا المراد الاول الذات واقفا والمراد
الثاني النصفة زائدة على الذات **قوله** التي هي التذلل الخ
هذا لما في ظمنا سبق من قوله لانه مملوك لئلا يبدل فيفسد
ان العبودية هي المملوكية ويمكن الجواب بان للعبودية اطلاقين
الاول المملوكية والثاني التذلل ويحتمل ان احدهما معنى حقيقي
والآخر معنى مجازي لان المعنى الحقيقي فليس اجمع نحو الصراح
لتعرف حقيقة الحال **قوله** لا من عبادة الخ اي لان غاية
التذلل انما تكون للانبيا والمرسلين وللاولياء المقربين لا
لغيرهم كالشع ولو سلم ان تكون في غيرهم ينبغي ان لا يعمل العبد في
عبادة الله على هذا المعنى الا بدليل يفيد ان الله متصف بهذا
الصفة ولم يوجد ولو فرض ان ذلك الدليل على ذلك لا ينبغي للشع
مذمة نفسه بهذا كما هو طريقة غير المحدثين قال تعالى لا تركوا
انفسكم **قوله** او كثير الفقر الخ او مانعة خلوتهم الخ
واردة الثاني وحده مرجوحة لان الله وغيره دايما فقرا وكثير
الموهم انه قد لا يحتاج اليه ولا يكون فقيرا في بعض الحالات
كما افاده العلامة العدوي رحمه الله ونفعنا بركاته
قلت لم عبر بالفقير دون المفتقر مع انه ابلغ واصح في
التمريض **قلت** انما لم يعبر به لانه من الافعال الذي قد
ياتي للتكسب اي المتكسب للفقر الذي ليس الفقر ثابتا له بخلاف

الفقير

الفقير سبباً أن جعل صفة مشبهة وايضاً تاسيماً بقوله تعالى وانتم الفقرا
 فانه جمع فقير لا مفتقر كذا قيل ولما قول بعضهم تاسيماً بقوله تعالى
 لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير في نفسي منه شيء لانه
 في الحقيقة ليس تاسيماً بقول الله عز وجل بل تاسيماً بقول اليهود لانهم
 قالوا ذلك لما نزل قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً
تفسير لو كان معنى الآية لقد سمع الله قول الذين قالوا كلاماً مكرراً
 ان الله فقير ونحن اغنياء لم يكن من كلام اليهود قريراً بما يؤيد هذا
 قول الجلال في هذه الآية قالوا لما نزل من ذا الذي يقرض الله قرضاً
 حسناً لو كان غنياً ما استقرضنا اه فانت تراه جعل مقولهم لو
 كان غنياً وان كان خلاف الآية **قوله** اي سيده وناصرة الحسن
 هو التفسير بالشيد ليقابل بعدد كما ان المعنى مقابل الفقير في
 كلامه من المحسنات البديعة جناس الطباق وهو الجمع بين
 متقابلين او اكثر **قوله** فان نعت المعرفة الخ ووجه هذه القاعدة
 ان المقص من نعت المعرفة التوضيح فاذا تقدمت نعت كان الخروج
 عن هذا المقص الى التقيد المستفاد من الحالية لو اعرب حالاً خلا
 بالقرين ولما كان المقص من عطف كين التوضيح والبدل قريب منه
 ولذلك يوافق في غالب الاحكام وان كان المقص منه الاشتغال
 الى الحكم لم يكن هناك خروج عن المقص الاصل حينئذ اعرب نعت
 بحسب العوامل والنوع عطف بيان وحمل عليه البدل لموافقة
 له في غالب الاحكام وقوله ونعت النكرة الخ ووجه هذه القاعدة
 ان لما كان المقص من نعت النكرة التخصيص والتخصيص ملازم
 للتقيد او هو عينه كان منصوباً على الحال اذا تقدم لان الحال
 للتقيد فلم يكن هناك خروج عن المقص الاصل او يقال ان القاعدة
 الاولى مبينة على الراجح من عدم جواز كون الحال معرفة والقاعدة
 الثانية مبينة على مراعاة الاطراد لانه لو اعرب نعت النكرة
 بحسب العوامل للزم وقوعه في بعض التراكيب مبتدأ بلا مستوع فاعرب
 حالاً لوجود مستوع الحالية دائماً وهو تقدمه على صاحبه اذا اعرب

حالا من المنعوت بحسب الأصل بخلاف ما لو اشرى بحسب العوامل وجعل
 المنعوت بدلا او عطف بيان هذا ما خطر ببال الذين في توجيه كلامهم
 انه لا بد لتقديم المنعوت على منعونه من نكته وهي هنا المبادرة
 الى وصفه بالافوصاف المذكورة وفي قول الشارح لمية مؤشرا لطلب
 المبادرة الى بيان ما حصل فنزل نحو بيته بعد رجوعها وهو الانحياز
 وكن على بصيرة في مثل ذلك تجل النكته ظاهرة قال بعض الفضلاء
 والظاهر ان كلام من القاعدتين السابقتين غير متعين لجواز الاثر بحسب
 العوامل في نعت النكرة وجعلها بدلا او عطف بيان والحالية في نعت
 المعرفة على القول بجري الحال معرفة وان الامر اثر بحسب ما يقصده
 المتكلم فلا قصد التقيد كان المقام للحالية او الانتقال الى الحكم
 او التوضيح كان المقام للبديهة او البيان **قوله** رابت في حاشا الشئ
 عن التماسين ان قوله نعت النكرة المتقدم بعرب حاله اغلبي لا
 لان مراد فتأمل واعلم ما سبق لنا من التوجيه بدفعه والله اعلم
قوله بدلا او عطف بيان من خالفه عليه انه سيجعل الاثر
 صفة لخاله فيلزم عليه تقدم البدل او عطف البيان على المنعوت
 والقاعدة العكس لا يضر على جعله بدلا البديل من البدل وفيه
 خلافا فالأولى جعله صفة لخاله **قوله** على انتابغ العبد لله على
 انه بدل الخبز عليه انه سيجعل الاثر صفة لعبد الله فيلزم
 عليه تقدم البدل او عطف البيان على المنعوت والقاعدة العكس
قوله والمفاعلة ليست على بابها لك ان تقول انها على بابها وان
 كلاهما على الاثر وان اختلفا في العمل به فالنصير يعامل مولاه
 بالطاعة والموالي يعامل بالاحسان كما قيل لكن بعد هذا
 امران الاول قوله بلطفه اذ هو لا يكون الا من جانب الله ولعل
 يكون منافيا فيه مما نحو ضارب زيد عمر بالجارحة فان الجارحة حصل
 الضرب بها من زيد وعمر والله ان يقال المراد بالالطف ما يشهد بالطاعة
 من جانب العبد او هذا حذف كذا ومع ما عطفت او نحو هذا
 لا يلزم لئلا يأن اللاد ثوق بحال العبد ان يلاحظ ان لا عمل له في

جانب الله تعالى عز وجل تدبر **قوله** وهذه الجملة المراد منها النساء
 الخ ووصح على بعد جعلها حائية على تقدير قد الغرض من هذا التحدب النعمة
 حيث لطف به واحسن اليه بالتوفيق الى هذا التأليف فيكون كالمراد
 بها الاخبار لا العشا **قوله** واللفظ التوفيق هذا عند جمهور
 أهل السنة ويطلق بمعنى كرامة والصغير تقول لطف بشئ اذا دق
 وصغره الفعل لا زمر ويطلق بمعنى الاحسان تقول لطف به اذا
 احسن اليه فتعدي بالياء فقوله الحق على الثاني صفة لا زمة
 واللفظ بمعنى اللطوف به وعلى الاول والاخير صفة مخصوصة
 لان الاحسان والتوفيق وان كان لا يطلع عليهما احد على ما انفردت
 العمري فيوضان بالظهور باعتبار المتعلق وهي النعم وبالحفظ باعتبار
 نفسها والاولى ان يراد اما افاضات العلوم والادراكات او تقسيم
 العلوم والادراكات ليكون اشارة الى ان الشروع فيه نوع من العلوم
 هذا على جعل الحق بمعنى المستر وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 هو صف ايدنا بان لطفه تعالى بخلقه مستور عنهم يايتهم من
 حيث لا يحتسبون اه وقال بعضهم قصده الذعاب ذلك اللفظ
 المستتر ميانة له لنفسه ان كان الحق بمعنى المستر والمظهر
 للشرع به اذ هو من المولى تبارك وتعالى فيحسب طلبة مظهر الظاهر
 نعم ستر عليه ان كان بمعنى الظاهر والحق لما اسم فاعل اي خاف
 او اسم مفعول اي تخفى من باب رحي اذ علمت انه يصنع جعله بمعنى
 ويصنع جعله بمعنى كظم من اطلاق شئ على ضدك اطلاقا حقيقيا
 على ما قاله بعضهم فاقصصا الداني وعبد المعطي على تفسيره
 بالظ ونعبر عما المحشى قصور تدبر **قوله** المراد بالآخر الدوام
 المناسب الادامة بدليل قوله الفهم عليه وقوله ولا مستمر
 المناسب الجعل مستمر كما عثر به النبي صلى الله عليه وسلم لا الحركة المحسوسة
 المناسبة الجعل متحرك كما عثر بها فخصوا وهذه الامور الثلاثة التي
 ذكرها انما تناسب الحري لا الاجر **قوله** اللهم ادم عليه
 حراته اشارة بذلك الى ان عبارة مقبولة ونكحة القلب

حالا من منعوت بحسب الأصل بخلاف ما لو اعربها بحسب العوامل جعل
 منعوت بدلا او عطف بيان هذا ما خطر ببال الذن في توجيه كلامهم
 انه لا بد لتقديم المنعوت على منعوته من نكتة وهي هنا المبادرة
 الى وصفه بالافوصاف المذكورة وفي قول الشاعرية محسنا طلال
 المبادرة الى بيان ما حصل من قبل نحو قوله بقدر حيلها وهو الانجاس
 ولكن على بصيرة في مثل ذلك بجملة النكتة ظاهرة قال بعض الفضلاء
 والظاهر ان كلام من القاعدتين السابقتين غير متعين لجواز الامر بحسب
 العوامل في نعت المنكرة وجعلها بدلا او عطف بيان والحالية في نعت
 معرفة على القول بجحى الحال معرفة وان الامر اثر بحسب ما يقصده
 مستكم فلا قصد التفسير كان المقام للحالية او الانتقال الى الحكم
 او التوضيح كان المقام للبديهة او البيان **شعر** رايت في حشا الشجر
 عن التمايخي ان قوله منعوت نكتة المنكرة المتقدم بعرب حاله اغلقت
 لا زمام فتأمل واعلم ما سبق لنا من التوجيه بدفعه والله اعلم
قوله بدلا او عطف بيان من خالد يريد عليه انه سيجعل الامر
 صفة لما الذي قبله من عليه تقدم البدل او عطف البيان على المنعوت
 والقاعدة العكس ايضا يريد على جعله بدلا البديل من البدل وفيه
 خلاف فالأولى جعله صفة لما الد **قوله** على استتابع لعبد الله على
 انه بديل الخيزر عليه انه سيجعل الامر صفة لعبد الله فيلزم
 عليه تقدم البدل او عطف البيان على المنعوت والقاعدة العكس
قوله والمفاعلة ليست على بابها لك ان تقول انها على بابها وان
 كلاهما مل الأمر وان اختلفت المعامل به فالنصر يعامل مولاه
 بالطاعة والمولى يعامله بالاحسان كذا قيل لكن بعد هذا
 امران الأول قوله بلطفه اذ هو لا يكون الا من جانب الله فيتعلم
 يكون متافيا فيهما نحو ضارب زيد عمر بالحقارة فان الحار وحصل
 الضرب بالامر زيد وعمر الا ان يقال المراد بالالطف ما يشد الطاعة
 من جانب العبد او هناك خلاف كذا وقع ما عطف في اور عمر في هذا
 لا يلزم ثانيا ان لا تثق بحال العبد ان يلاحظ ان لا عمل له في

جانا لله تعالى عز وجل تدبر **قوله** وهذه الجملة المراد منها النشاء
 الخ ويصح على بعد جعلها حالية على تقدير قد الغرض من النشاء بالنعمة
 حيث لطف به واحسن اليه بالتوفيق الى هذا السالف فيكون كراد
 بها الاختيار لا النشاء **قوله** واللفظ التوفيق هذا عند جهول
 اهل السنة ويطلق بمعنى الدقة والصغر تقول لطف الشيء اذا دق
 وصغره الفعل لازم ويطلق بمعنى الاحسان تقول لطف به اذا
 احسن اليه فيتعدى بالياء فقوله الخفي على الثاني صفة لازمة
 واللفظ بمعنى اللطوف به وعلى الاول والاخير صفة مخصوصة
 لان الاحسان والتوفيق وان كان لا يطلع عليهما احد على ما يغير ان
 العربي في موضعين بالظهور باعتبار المتعلق وهو النعم والخطا اعتبارا
 نفسيهما والاولى ان يراد اما افاضات العلوم والادراكات لتفسير
 العلوم والادراكات ليكون اشارة الى ان الشروع فيه نوع من العلوم
 هذا على جعل الخفي بمعنى المستتر وقال التبريدى وإنما ان بهذا
 هو صف ايد انما بان لطفه تعالى بخلقه مشهور عنهم بآتيهم من
 حيث لا يحتسبون اه وقال بعضهم قضيه الدعا بذلك اللطف
 المستتر مكانه لنفاسته ان كان الخفي بمعنى المستتر والمظهر
 للتشريف به اذ هو من المولى تبارك وتعالى فيحسن طلبة مظهر الظاهر
 نعم سنده عليه ان كان بمعنى الظاهر والخفي لما اسم فاعل اي خاف
 او اسم مفعول اي تخفى من باب رجا اذا علمت انه يصح جعله بمعنى
 ويصح جعله بمعنى كظم من اطلاق الشيء على ضده اطلاقا حقيقيا
 على ما قاله بعضهم فاقصصا المدايني وعبد المعطي على تفسيره
 بالظ ونعيرهما المحشى فيصور تدبر **قوله** المراد بالامر الدوام
 المناسب الادامة بدليل قوله اللهم علمه وقوله ولا مسترار
 المناسب الجعل مسترا كما عثر به التبريدى وقوله لا تحرك المحشى
 المناسب الجعل متحركا كتحريكه صا وهذه الامور الثلاثة التي
 ذكرها انما تناسب الحري لا التبريد **قوله** اللهم علمه عليه
 صرحت انما اشار بذلك الى ان العبارة مقبولة ونكتة القلب

حالا من المنعوت بحسب الأصل بخلاف ما لو اعربها بحسب العوامل وجعل
 المنعوت بدلا او عطف بيان هذا ما خطر ببال الان في توجيه كلامهم
 انه لا بد لتقديم المنعوت على منعوته من توكيد وهي هنا المبادرة
 الى وصفه بالافوصاف المذكورة وفي قول الشاعر **شعر** لامية محشاة طلال
 المبادرة الى بيان ما حصل منزله بحبونه بعد رجوعها وهو الارتفاع
 وكن على بصيرة في مثل ذلك تجل التوكيد ظاهرة قال بعض الفضلاء
 والظ ان كلام من القاعدتين السابقتين غير متعين لجواز التمران بحسب
 العوامل في نعت التوكيد وجعلها بدلا او عطف بيان والحالية في نعت
 المعرفة على القول بجري الحال معرفة وان الامر اثر بحسب ما يقصده
 مستكم فان قصد التقييد كان المقام للحالية او الانتقال الى الحكم
 او التوضيح كان المقام للتبدلية او البيان **شعر** رابت في حشا الشجر
 عن التماسي ان قولها نعت التوكيد التقديم بعرب حاله انما هي لا
 لا زمان فتأمل واعلم ما سبق لنا من التوجيه بدفعه والله اعلم
قوله بدلا او عطف بيان من خالده عليه انه سيجعل الاثر
 صفة لا الدليل فلهذا تقدم البدل او عطف البيان على المنعوت
 والقاعدة العكس لا يضر على جعله بدلا البديل من البدل وفيه
 خلافا فالأولى جعله صفة لا الدليل **قوله** على استتباع لعبد الله على
 انه بديل الخيزر عليه انه سيجعل الاثر صفة لعبد الله فيكون
 عليه تقدم البدل او عطف البيان على المنعوت والقاعدة العكس
قوله والمفاعلة ليست على بابها لان تقول انها على بابها وان
 كل ما عمل الاثر وان اختلفت العامل به فالمشعر يعامل مولاه
 بالطاعة والمولى يعامله بالاحسان كذا قيل لكن بعد هذا
 امرنا الاول قوله بلطفه اذ هو لا يكون الا من جانب الله فكيف
 يكون متافيا فيما نحو ضارب زيد عمر ايا الحجارة فان الحارة حصل
 الضرب بها من زيد وعمر الا ان يقال المراد بالطفة ما يشهد الطاعة
 من جانب العبد او هذا هو الذي هو مع ما عطف او عوى اذ هذا
 لا يلزم الثاني ان الدلائل بحال العبد ان لا يحظر ان لا عمل له في

جانب الله تعالى عز وجل تدبر **قوله** وهذه الجملة المراد منها النساء
 التي وضع على بعد جعلها حانية على تقدير قد الغرض من هذا التخصيص بالنعمة
 حيث لطف به واحسن اليه بالتوفيق الى هذا التاليف فيكون كراد
 بها الاختيار لا الامتناع **قوله** واللفظ التوفيق هذا عند جمهور
 اهل السنة ويطلق بمعنى القدرة والصغر تقول لطف الشيء اذا دق
 وصغر الفحل لانهم يطلقون بمعنى الاحسان تقول لطف به اذا
 احسن اليه فيتعدي بالياء فتقوله الحق على الثاني صفة لافقة
 واللفظ بمعنى اللطوف به وعلى الاول والاخير صفة مخصوصة
 لان الاختيار والتوفيق وان كان لا يطعم عليهما احد على ما انفرد
 به في فوضفان بالظهور باعتبار المتعلق وهي النعم وبالحفا اعتبار
 نفسها والاولى ان يراد اما افاضات العلوم والادراكات لتفصيل
 العلوم والادراكات ليكون اشارة الى ان الشروع فيه نوع من العلوم
 هذا على جعل الحق بمعنى المستر وقال النبي صلى الله عليه وآله
 هو صف ايدنا بان لطفه تعالى بخلقه مشهور عنهم يا ايها
 حيث لا يحتسبون اه وقال بعضهم فضله الذعاب ذلك اللطف
 المستر مكانة له لنفسه ان كان الحق بمعنى المستر والمظهر
 للتشريف به اذ هو من المولى تبارك وتعالى فيحسن طلبة مظهر الظاهر
 نعم سببه عليه ان كان بمعنى الظاهر والحق لما اسم فاعل اي خاف
 او اسم مفعول اي تخفى من باب رجا اعلت انه يصنع جعله بمعنى
 ويصنع جعله بمعنى كظم من اطلاق الشيء على ضده اطلاقا حقيقيا
 على ما قاله بعضهم فاقضنا الداعي وعبد المعطي على تفسيره
 بالظ ونعبر عما المحشى فيصير تدبر **قوله** المراد بالامر الدوام
 المناسب الادامة بدليل قوله القوام عليه وقوله وهو مستمر
 المناسب الجعل مستمرا كما عرفت النبي صلى الله عليه وآله لا الحركة المناسبة
 المناسبة الجعل متحركا كالمفعول صا وهذه الامور الثلاثة التي
 ذكرها انما تناسب الجري لا الاجرام **قوله** اللهم ادم عليه
 حلت له اشارة بذلك الى ان عبارة مقلوبة ونسبة القلب

حالا من منعوت بحسب الأصل بخلاف ما لو اعترض بها بحسب العوامل وجعل
 المنعوت بدلا او عطف بيان هذا ما خطر ببال الان في توجيه كلامهم
 انه لا بد لتقديم المنعوت على منعوته من نكتة وهي هذا البادر
 الى وصفه بالأوصاف المذكورة وفي قول الشافعي لمية نحو شاطرا
 المبادرة الى بيان ما حصل للمتل نحو بوبته بعد رجولها وهو الأختار
 وكن على بصيرة في مثل ذلك تجد النكتة ظاهرة قال بعض الفضلاء
 والظاهر ان كل من القاعدتين السابقتين غير متعين لجواز الأمر بحسب
 العوامل في نعت النكرة وجعلها بدلا او عطف بيان والحالية في نعت
 المعرفة على القول بجري الحال معرفة واذا الأمر أثر بحسب ما يقصد
 منكم فلا قصد التقييد كان المقام للحالية او الانتقال الى الحكم
 او التوضيح كان المقام للبديهة او البيان **شهر** رابت في حش الأشتي
 عن التمايز ان قولهم نعت النكرة التقديم بعرب حاله انما ياتي
 لا يزعم فتأمل واعلم ما سبق لنا من توجيهه بدفعه والله اعلم
قوله بدلا او عطف بيان من خالده عليه انه سيجعل الأمر
 صفة لخالد فيلزم عليه تقدم البدل او عطف البيان على المنعوت
 والقاعدة العكس لا يضير على جعله بدلا البدل من البدل وفيه
 خلاف فالأولى جعله صفة لخالد **قوله** على استتابع لعبد الله
 انه بدل الخيزر عليه انه سيجعل الأمر صفة لعبد الله فيلزم
 عليه تقدم البدل او عطف البيان على المنعوت والقاعدة العكس
قوله والمفاعلة ليست على بابها لان تقول انها على بابها وان
 كلاهما من الأمر وان اختلفت المعامل به فالنصير يعامل مولاه
 بالطاعة والمولى يعامله بالاحسان كذا قيل لكن بعد هذا
 امران الأول قوله بلطفه أو هو لا يكون الا من جانب الله فتعلق
 يكون منافيا فيما نحو ضارب زيد ثم ايا الحجارة فان الحجاره حصل
 الضرب بها من زيد وعمرى الا ان يقال المراد باللفظ ما يشمل الطاعة
 من جانبه لعبد الله وهذا حذف كواو مع ما عطفت او نحو ان هذا
 لا يلزم الثاني ان اللاتوق بحال لعبد الله ان يلاحظ ان لا عمل له في

ما نبأ الله تعالى عز وجل تدبر **قوله** وهذه الجملة المراد منها النساء
 الخ ووضعت على بعد جعلها حادثة على تقدير قد الغرض من هذا التحد بالنعمة
 حيث لطف به واحسن اليه بالتوفيق الى هذا التأليف فيكون كراد
 بها الاخبار له **قوله** واللفظ التوفيق هذا عند جمهور
 أهل السنة ويطلق بمعنى كرامة والصغير تقول لطف الشيء اذا دق
 وصغر فالفعل لازم ويطلق بمعنى الاحسان تقول لطف به اذا
 احسن اليه فيتعدي بالباء فقوله الحق على الثاني صفة لازمة
 والمكلف بمعنى المطوف به وعلى الاول والاخر صفة مخصوصة
 لان الاحسان والتوفيق وان كان لا يطلع عليهما احد على ما قيل ان
 الحق في موضعين بالظهور باعتبار المتعلق وهي النعم والحقاقتين
 ففهما والاولى ان يراد اما افاضات العلوم والادراكات او تقرر
 العلوم والادراكات ليكون اشارة الى ان الشروع فيه نوع من العلوم
 هذا على جعل الحق بمعنى المستر وقال التبرتي ولما اني بهذا
 الوصف ايد انما بان الطغى تعالى بخلقه مشكور عنهم بآتيهم من
 حيث لا يحتسبون اه وقال بعضهم قصده الدعا بذلك للطف
 المستر صيانة له لنفسه ان كان الحق بمعنى المستر والمظهر
 للتشريف به اذ هو من المولى تبارك وتعالى فيحسن طلبه مظهر النظر
 نعم سنده عليه ان كان بمعنى الظاهر والحق لما اسم فاعل اي خاف
 او اسم مفعول اي تخفى من باب رمي اذا علمت انه يصح جعله بمعنى
 ويصح جعله بمعنى الظن من اطلاق الشيء على ضدك اطلاقا حقيقيا
 على ما قاله بعضهم فاقصصا المدايني وعبد المعطي على تفسير
 بالظن وتيقنهما المحشئ قصور تدبر **قوله** المراد بالاجل الدوام
 المناسب الادامة بدليل قوله اللهم ادم عليه وقوله ولا تمطر
 المناسبة الجعل مستر كما عرفت التبرتي وقوله لا تحرك الحصى
 المناسبة الجعل متحرك كما عرفت فاضا وهذه الامور الثلاثة التي
 ذكرها انما تناسب الجري لا الاجل **قوله** اللهم ادم عليه
 صريح في اشارة بذلك الى ان العبارة مقسومة ونكتة القلب

المبالغة في قوة النعم حتى تصلح لاجر المؤلف عليها وان في العبارة
مضافا مقدرا فالموصوف في الحقيقة ليس هو البر بل المضاف
لنقدر ليصلح الوصف بالجمع اذ البر مفرد لفظا لا يوصف بالجمع او
الى ان المراد من البر مرانته ليصح الوصف بالجمع ومثل هذا غير عزيز
في الكلام وقال شيخنا قوله اللهم ادم عليه مرات الخ فيه عكس
لكلامه انما اذ الضمير فيه مفعول الفعل والعوائد مجرورة على وقد
عكس في الحد ذلك كما تراه ولونته قبل ذلك على ان عبارة الله مقلو
لساغ العكس في المحل لكن لا حاجة اليه اذ يصح ان يقال اللهم
اجره اى ادمه اى اللهم جعله دائما على عوائد كبر اى مصاحبا لها
من غير انقطاع لها وبعد هذا كله فيظهر ان الجري الوقوع ونحوه
من قولهم جرى الامر حصل كما في قوله

فرج الدم جفوني وجرى | من عيوني وكنى ما قد جرى

اى حصل والاجر الجعل جاريا واصله على العوائد ويصح الكلام
لكن يحتاج لتقدير الاستمرار اذ العوائد ما عا د بالفعل ولا معنى
لطلب الوقوع عليها المحضوها ولعل هذا هو مراد العلامة المذنب
في دفع اعتراض المحقق عليه بقوله ولا حاجة اليه نعم قد يقال
كما قال بعض الفضلاء ان المراد منها عوائد باعتبار عود نوعها قبل
ذلك او المراد ما من شأنها ان تعود فلا حاجة الى تقدير الاستمرار
يناد **قوله** ويحتمل ان يكون المراد بالعوائد جمع عائدة بمعنى الخ
فعائدة على هذا اسم بمعنى الصلة والمعروف بخلافه على الاول
فانه صفة لا اسم وقوله فالاضافة بيانية او على معنى من
هذا ان اريد بالبر البره اى اما اذ ابقى على معناه المضدري
فتكون على معنى اللام **قوله** بالحاء المهملة بينه وبين الخ
الجناس اللاحق وهو اتفاق الكلمتين لفظا لا في حرفين متباعدين
ينجح كما في قوله

صديق الحبيب وحالي	كلها كاللؤلؤ
ونقده في ضغاء	وادمي كاللؤلؤ

فقد اختلف البالي واللائي بالياء والهمزة وهما بعيدا المخرج اي ليس
 مخرجهما واحد بخلاف ما اذا قرب المخرج فان الجناس يقال له الجناس للضام
 كما في قوله عز وجل ينهون عنه وينأون عنه فان الهاء والهمزة
 من مخرج واحد وهو أقصى الحلق **قوله** والحمد اي لغة **قوله**
 الوصف مصدر ووصفي اي ذكر الصفة جنس شامل للعرف وغيره
قوله بالجمل متعلق بالوصف وهو صفة مشبهة من الجمال
 مصدر جمل بالضم وهو فصل مخرج للوصف فيجوز ان لا يحد
قوله على الفعل الجمل الاختيارى على للتعليل على حدوتكروا
 الله على ما هداكم وقيد في جانب المحذور عليه بالاختيارى دون
 المحذور به لا شتر اظهر ذلك فيه دون المحذور به فانه يكون بغير
 الاختيارى ايضا ولعل وجهه ان المقص بالحمد الشا على المحمود
 ببيان صفاته الكاملة وذلك حاصل حتى بغير الاختيارى
 بخلاف المحذور عليه فانه العدة الباعثة على الحمد ولا يبعث
 الا ما كان اختياريا اذ هو مناط الحمد والذم فان قلت فعلى
 هذا لا يسوغ المدح قلنا المدح الحامل عليه مجرد بيان كمال
 المدوح لا المجازاة على المعروف ببيان الحاسن وبالجمل ان الحمد
 مساة مساق المجازاة والمكافاة بخلاف المدح كذا في بعض الحواشي
قوله حقيقة او حكما راجع لقوله الفعل الجمل الاختيارى
قوله على وجه التعظيم اخرج السخنة وفيه انها خارجة بقوله
 على الفعل الجمل الاختيارى اذ السخنة لا يكون الباعث
 عليها فعلا بخلاف اختياريا وقد يقال انه احتراز عن الوصف
 بجمل لاجل فعل جمل اختيارى مصحوب بذلك الوصف بسخنة
قوله ظاهرا وباطنا المراد بالتعظيم الباطنى في الحمد ان
 يعتقد انضاف الحمد بالمحور به لكن هذا خلاف ما عليه
 المحققون والذي عليه المحققون ان المراد بالتعظيم الباطنى في
 الحمد ان يقصد التعظيم وان لم يعتقد ما ذكر والمراد بالتعظيم
 الظاهرى ان لا يصد من الحمد ما ينافيه ظاهر اكما له ع ش

قوله لا حصة اي ولا عطف بيان ايضا بشرط التوافق فيه
تعريفا وتشكيكا كالمعت **قوله** فان اضافة اسم الفاعل للمعول
معناه ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الحال والاستقبال كما هنا
وان لم يعتمد تكون اضافته غير مفيدة للتعريف لان اصل ضارب
زيد ضارب زيدا فزيدا مفعول ضارب بحسب الأصل لكن بشرط
الاعتماد فلما اضيف لم تعد الاضافة الاحذف التنوين ولم يحج
للاعتدال زوال المفعولية الصريحة فقول المحسن للمعول اي بالقوة
اذا لا يكون معمولا بالفعل الا عند الاعتماد واذا كانت اضافته
غير مفيدة للتعريف لم يصح جعله نعتا للمعرفة بل ولا عطف بيان
لما علمت فيكون بدلا لانه يجوز ابدال المنكرة من المعرفة هذا كله
ولك نصحيح الوصفية وعطف البيان بانه يصح ان يراد به مطلق
زمن والزمن الماضي او يراد منه الاستمرار وينظر للمضي ولما ان
نظر للحال والاستقبال كانت اضافته لفظية كما يستفاد من
الصبيان على الاشياء عند قول ابن مالك

وان يشابه المضاف بفعل | وصفا فعن تشكيكه لا يعقل

فرجعه **قوله** لانه اي لفظ رافع ليس فيه ال معناه ان اسم
الفاعل اذا كان غير معتد على نفي او استفهام او حرف ندا او موصوف
او مخبر عنه لا يصح ان يعمل النصب في المفعول الا اذا كان مقرونا
بال ورافع لم يعتمد على نفي ولا استفهام ولا حرف ندا ولا مخبر عنه
كما هو ظ ولا موصوف لم يعتمد على بدل وكونه بدلا لا
يكون في الاعتماد كما هو ظ كلاهما ومحصل مسألة عمل اسم الفاعل
انه اذا كان مقرونا بال عمل النصب في المفعول مطلقا سواء كان
معتدا على واحد مما سبق ام لا وسواء كان بمعنى الماضي ولا كما
قال في الخلاصة

وان يكن صلة ال في المضي | وغيره اعماله قد ارتضى

ولما اذا كان مخبرا من ال فلا يعمل الا بشرطين كونه بمعنى الحال او
الاستقبال والاستمرار وينظر بجانب احدهما وكونه معتدا على واحد

مما سبق كما قال في الخلاصة

كفعله اسم فاعل في العمل	ان كان عن مضميه بمعزل
وولي استغراها ما اوحى نذا	او نفيا او حاصفة او مسندا

فقد علمت من هذه القولة وما قبلها ان كون اضافة اسم الفاعل لفظية متوقفة على شرط واحد وهو كونه بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار وينظر بجانب احدهما وان عمله في المفعول متوقف على شرطين ما تقدم والاعتماد ثمن كلام المحسن متعرض من وجوه الأول ان قوله بدل ن تايوم تعين البدلية مع انه يصح كونه خبر مبتدأ محذوف اي هو رافع فان اجبت عن هذا بان مقصوده تعين البدلية بالنسبة للوصفية اخذا من قوله لا صفة قلنا يرد عليه انه يَوْم صحته كونه عطف بيان اذ الفرض ان ن تايوم صفة فقط لا تعيين البدلية مع ان عطف البيان لا يصح كالنعت الثاني ان قوله لا صفة يفيد انه لا وجه لصحة الوصفية اصلا مع انه تقدم لك تصحيحها الثالث ان قوله ولا يصح نصبه الخ يفيد انه لا وجه لصحة النصب اصلا مع انه يمكن ان رافع خبر مبتدأ محذوف اي هو رافع ويراد من رافع الحال والاستقبال او الاستمرار وينظر بجانب احدهما في يوجد الشرطان معا الاعتماد على المجرعته وان كان محذوفا اذ الظاهر لا يشترط ذكره قياسا على الموصوف الذي تعرض له ابن مالك بقوله

وقد يكون نعت محذوف عرف	فليستحق العمل الذي وصف
------------------------	------------------------

وكونه بمعنى الحال والاستقبال والاستمرار المنظور فيه بجانب احدهما ولا يصح جزمه بالتعليط على ان هناك طريقة لا يشترط الاعتماد في العمل تعين ان كان هذا القائل لم يعرب خبر مبتدأ محذوف ولم يجز على هذه الطريقة صح تعليطه فخر الرابع ان قول ليس فيه ان تايوم ان اسم الفاعل لا يعمل النصب الا اذا اقرن بال وليس كذلك بل قد علمت ما فيه من التفصيل اذ علمت هذا علمت ان قول بعض الراسخين لك ان تقول انه لا استمرار الصادق بالحال والاستقبال

في عمل فيصح نصب مقام مع تنوين رافع لكن يتعين ان يكون رافع
 ح بدلا لكونه نكرة اه لا يجدي شيئا لعدم وجود شرط الا عتماد
 وان زعم هذا القائل انه تحقيق حيث قال في اخرها مشته هذا تحقيق
 للمقام والله اعلم بالصواب **قوله** اي ايصال الجز سواء كان دينيا
 او دنيويا والعبيد اعم من كونهم طالبيين للنفع اولاء بخلاف المستفيد
 في السجعة بعد فاته خاص بطالب كالفائدة **قوله** الا حذر عشر
 معلومة ونظمها ابن مالك في قوله

عباد عبيد جمع عبد وعبد	اعابد معبوداء معبود عبد
كذلك عبدان اثنتان	كذلك العبد او امد دان شئتان تمد

قوله فراجعها في الحاشية قال فيها اوفيه استعارة مكنية
 وتخييلة حيث شبههم بالطيور تشبيها فاضمرا في النفس فهذه
 استعارة مكنية واشبات الخفض تخييل والجنح ترشيح وتخييل
 الاستعارة التمثيلية حيث شبه الصورة المنزعة بالصورة
 المنزعة بجامع صورة منزعة فتأمل لكن فيه ان المناسب
 جعل الخفض ترشيحا واشبات الجنح تخيلا لانه اقوى في الاختصاص
 واعلم ان الخافضين صفة للتنصيين وجعله صفة للعبيد
 يؤدى الى جعل الستين والستاء في المستفيد زائدتين بخلافه
 على الاول فانهما اللطيل **قوله** من المصلحة بيان لما هي كفاية
 اصطلاحا هي المصلحة التي ترتب على الفعل وقوله من حيث
 هو كذلك الضمير يعود على ما والحيثية للاطلاق وبينه بقوله
 سواء الخ ويعني ان الفائدة اعم مطلقا من الغرض المسمى بالعللة
 الفائية وهو ما لا جله الا قد ام على الفعل فكل غرض فائدة وليس
 كل فائدة غرض فاما اذا حفر لا حل دفين فوجد كان فائدة
 وغرضا فان لم يجد بل وجد الماء كان فائدة فقط اه مدابغي
 بعد فقله ما نقله المحقق عن الشنواني والظاهر ان الحيثية
 للتصديق وقوله سواء الخ تعميم زائد والمعنى ان الفائدة هي
 المصلحة المحمودة من جهة كونها مصلحة لاه من جهة كون

الفعل لا بطلها سواء صاحب هذه الملاحظة ملاحظة ان كقول
 لا بطلها ام لا فالقائده مبينه للغرض بحسب الحقيقة اذ الحقيقة
 معتبرة في المفهوم تختم معه بحسب المحل **قوله** متعلق
 بالخواي لتأوله بالمشق وهو الطريق المشتق من الطروق
 والمعنى على ما سلكه المحشي الجازمين بان تسهيل طريق القول
 لمن سلكها من الله تعالى الخ وهذا مبني على ان اضافة تسهيل
 للخبور اضافة المصدر لمفعوله والخوف بمعنى الطريق وذلك
 مسلك آخر وهو انه من اضافة المصدر لفاعله والخوف باق على
 معناه الاضطراب والى بمعنى اللام للنفوذة او تراشدة في
 كمفعول والمعنى الجازمين بان كون الخوف يستعمل بقية العلوم
 من الله لا من غيره فاقصصا المحشي على المسلك الاول لا ضرورة
 اليه مع مخالفته للفظ الشائع **قوله** وعلى كل فالترديد بمعنى
 التردد قال شيخنا الاظهر عندي ان المراد به معناه الحقيقي الذي
 هو ايقاع الغير في التردد اي ولا ترديد منهم لغيرهم ويراد بالشك
 قبله مطلق التردد منهم لبشمل الكلام في التوهم والظن
 من اطلاق الخاص على العام او سبق على حقيقته وفي ما ذكر
 مستفاد من الجازمين وذكر الشك وان استفيد ايضا ليعطف
 عليه ولا ترديد ولم يقل الغير المردين من غير احتياج لذلك
 للسمع تأمل اوج فالعطف مقادير **قوله** لانه القاسم
 بهم فيه ان التردد بالمعنى المصدرى قائم بهم ايضا
 وقوله وليس المراد الخ قد علمت انه المراد **قوله** امر زائد
 على ما حصل له في كل وقت الخ اي فان نعم الله لا تتناهي
 وقيل المراد طلب استقرار ما حصل واستمراره وقيل انه امر
 تعبدى لقوله صلوا عليه وسلموا تسليما لانه سبحانه وتعالى
 لما ابرز الروح المحمدية اوقفها بين يديه وافاض عليها كل كمال
 وذلك مستقر مستمره صلى الله عليه وسلم من غير انقطاع
 فليس هناك كمال غير واصل اليه ولا مساو لكمال بل هو صلى

الله عليه وسلم اكمل الخلق على الإطلاق افاده النبي في قوله
 في العبارة حذف الخ هذا الحذف لا يتوقف عليه التركيب
 غايته الاخر ان المعنى عليه **قوله** بدل من سيدنا او عطف
 بيان عليه الا في الاقتصار على عطف البيان لان المقص الاكمل
 ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقدير النسبة تبع والبدلية
 تستدعي العكس ويجوز ان تكون فائدة عطف بيان ههنا
 المدح كما ذكره الزمخشري في قوله تعالى جعل الله للكعبة البيت
 الحرام من ان البيت عطف بيان جيء به للمدح افاده النبي في
 والشنواني **قوله** نعم يضح ان يكون صفة نظرية اصله الخ
 يلزم عليه انه حيث نظر الى اصله خرج عن التعريف الى التنكير
 فنقض مطابقة النعت والمنعوت تعريفا وتنكير او اعتبار
 الخاين اعني ما قبل العملية وما بعدها معا فيؤخذ من الاول
 الوصفية ومن الثاني التعريف اعتبار صحيح له نظائر يندفع
 به الاشكال **قوله** من اطلاق المحل على الحال فيه ان الكلام
 سيأتي انه اللفظ اي الصوت وهو قائم بالهواء فالاولى ان
 يقول من اطلاق اسم آلة الشيء عليه كما قالوا ذلك في قوله
 تعالى واجعل لي لسان صدق اي ذكر احسن **قوله** وحتمل
 ان يراد به الجارحة المخصوصة الخ يحتمل ايض ان يكون المعنى
 العرب باللسان اي الجارحة الفصيحة كلامها فيكون الكلام على
 تقدير مضاف **قوله** والعموم مستفاد من المقام اي التخصيص
 عليه لان ما من صيغ العموم لكنها تحتمل العهد الجنسي **قوله**
 اي مرتفعان اي او مرفوعات **قوله** وقبر حرب الخ ظ البيت
 خبر والمقص ههنا التأسف والتعسر على كون قبره كذلك ولهذا وضع
 الظم موضع الضمير في قوله قرب قبر حرب مع ان مقتضى الظم
 ان يقول قبره دلالة على زيادة التعسر والتجمع حتى اعتنى بذكره
 وقبر صفة المكان وضم لاجل الروي ويحتمل انه هو الجحر والملة
 في مكان بمعنى مع والمعنى وقبر حرب مع مكانه وحمله فخر فاذا

ان محله قفر ايض **قوله** ومما مثله في الناس الحما نافية اما حجازية
 فمثل اسمها او تيمية فهو مبتدأ وعلى كل فالخبر في الناس والتقدير
 ومما مثله كائنا او كائن في الناس وقوله الا مملكا استثناء
 من حي الا في الواقع بدلا من مثله وقوله ابوامته مبتدأ ومضاف
 الى مضاف للضمير وقوله ابوه خبره ومضاف اليه وقوله
 يقاربه جملة صفة لحي والضمير المستتر له والباء زائدة
 وجملة ابوامته ابوه في محل نصب صفة لقوله مملكا في
 هذا البيت الفضل بين المبدل منه والمبدل وتقديم المستثنى
 على المستثنى منه والفضل بين المبتدأ والخبر وبين الصفة
 والموصوف فكان ذلك موجبا للتعقيد المحل بالفصاحة
 والمقص من هذا البيت مدح ابراهيم بن هشام الخزرجي خال
 هشام بن عبد الملك وفيه مدح هشام ايضا والمعنى وما
 مثل المدوح اي ابراهيم في الناس حي يقاربه ويشابهه في
 الفضائل الا مملكا اي رجلا اعطى الملك وهو هشام ابوام
 ذلك الملك ابو المدوح فالملك ابن اخت المدوح واوله
 بعضهم بلا تقديم ولا تاخير فارجع الى التخصيص وحواشيه فيه
 زيادات واعلم ان كلا من الغرابة والتأخر والتعقيد محل
 بالفصاحة فذكرها بعد قوله الفصح من ذكر اللازم بعد
 محذوم او الداخل في حقيقة الشيء بعد ذكر ذلك الشيء على
 ما هو معلوم في محله وكان الاولى ان ينبه على انصاف اشرف
 الخلق بالبلاغة كما افاد ذلك في الصحابة لان البلاغة فوق
 الفصاحة لاشتراط الفصاحة فيها وزيادة مطابقة الكلام
 لمقتضى الحال مثلا اذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يخاطب مشركا
 في بطلان عبادة وقال له مثلا عبادتك لا تنفع كان هذا الكلام
 فصيحاً لكن حال المشرك الاسكار على دعوى بطلان عبادة
 وعدم نفعها فالذي يناسبه ان يقال ان عبادتك لا تنفع
 او ان عبادتك لحي ضارة ونحو ذلك فلا يلزم من الفصاحة

البلاغة دون العكس وكان الأولى له ان يذكر التجديد ايضا في
 جانبه صلى الله عليه وسلم **قوله** وهو نعت للاول والا صواب
 جعله نعتا للاول والا صواب يفيد تخصيص الاول من له فصاحة
 وبلاغة وتجريد ولا يشمل بقية امة العجاية مع ان المناسب
 كدعا التعميم فالأولى جعله صفة للاصحاب فقط **قوله**
 ويوصف بها الكلمة الخ فيقال كلمة فصحة اي سلمة متنافر
 الحروف ومن الغرابة ومخالفة القياس وكلام فصيح اي سلم من
 ضعف كتأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحة كلماته
 وكاتب فصيح وشاعر فصيح اي ذو ملكة الخ ما تقدم في الحاشية
 فمن هذا تعلم ان التعريف الذي ذكره انما هو لفصاحة الشكل
 فقوله بعد ويوصف بها اي بالفصاحة من حيث هي والا اشكر
قوله ويوصف بها الخ فيقال كلام بليغ اي مطابق لتعقضي
 الحال ومتكلم بليغ شاعر او كاتب اي ذو ملكة الخ ما في الحاشية
 فمن هذا تعلم ان المعنى الذي ذكره خاص ببلاغة المتكلم
 فقوله بعد ويوصف بها اي بالبلاغة من حيث هي والا اشكر
 ولا يقال كلمة بليغة اي مطابقة لتعقضي الحال وقال بعضهم
 يقال ذلك اذ الكلمة المعروفة تطابق مقامها والسنكرة تطابق مقامها
قوله اي الذي يجرد واغن النقائص المناسب للفصاحة وكلام
 ان يراد به ما هو مذكور في كبدع وهو ان يستخرج من امر ذي صفة
 اخر مثله فيها كما في قوله لهم فيها دار الخلد اي في جهنم فانزع من دار
 الخلد التي هي جهنم دار مثلها وجعلها فيها للباقية وكما في قول الشاعر

تعدوني الى صيارح | الوغى بمستلحم

اي تجري في هذا الفرس الى الخائف من الحرب حالة
 كوني مع شخص لا بس لامة الحرب يريد نفسه لكن انزع منه
 شجاعا للامارة الى كماله في الشجاعة **قوله** ولا يخفى اشتمال
 هذه الخطبة في مواضع عديدة على براعة الاستهلال وهي
 ذكر الرفع والنصب والخفض والجزم وكذا ذكر التيسير فانه

اسم كتاب في الخولا بن مالك وكذا ذكر الخو والاعراب والضمير فذكر
 ذكر هذه الاشياء يشعر بكون غرضه التاليف في الخولا بن اربعة
 الاستهلال هي ان يذكر المتكلم مثلا اول غرضه ما يشعر بمقصود
 واما ذكر الفصاحة والغريبة والتشاعر والتعقيد والبلاغة
 والتجريد فليس من براءة الاستهلال هنا انما هو براءة استهلال
 لمن يريد التصنيف في المعاني لا في الخولا ان يقال لها تعلق ما بالخو
 كما يعلم بالوقوف على ابوابها ثم انه قدم الرفع لتعلقه بالله ولكونه
 عمدة وهي اشرف بخلاف النصب وما بعده وقدم النصب على غيره
 لحياته في كل من الاسم والفعل بخلاف ما بعده فانه خاص اما الاسم
 او الفعل وقدم المحقق على الجزم لان المحقق مختص بالاسم
 الذي هو اشرف بخلاف الجزم فهو مختص بالفعل الذي هو مفضل
قوله واصل الكلام مما يمكن من شيء الخ حله يفيد ان بعد من
 معمولات الشرط وهو خلاف ما اختاره اخرا ويفيد ايضا كما
 قال كصيان على الاستموى ان المضاف اليه منوي بمعنى لا
 لفظه والالتقال بعد بسم الله الرحمن الرحيم **قوله**
 والاشبهة لازمة لها عبارة الشرفاوى على التحريم والاشبهة
 لازمة للبتدا وهي اولى مما صنعه المحقق فغيره عبارة الشرفاوى
 ليس بالحسن فكان الاولى ان يقول لازمة له ويذكر ان الضمير
 راجع للبتدا **قوله** والفاء لازمة له اي للشرط والمراد انها
 لازمة للشرط غالبا اي في غالب مواضعه المحصورة وهي
 اشبهة المذكورة في قوله

اسمية طلبية ونجاسد | وما ولن وقد وبالنفيس
 وغير الغالب محصور ايضا وهو الماضي بغير قد وما والمضارع للبت
 الخالي من التنفيس والمنفى بلا فالقابلية ليست بالنسبة الى
 الاوقات والاحوال حتى تنافي الزوم بل بالنسبة الى **قوله**
 نحن تضمنت الخ تنقيحها على ما قبله غير ان الفرع يقتضي ان
 اما ناسبة عن مرها وبين الفرع عليه وهو قوله واما ناسبة

عن مهابد يقتضى انهما لم تنب عن يمكن بل عن مهابد فقط ويمكن الجواب
 بان ما تقدم فيه حذف والتقدير واما ثابته عن مهابد ويمكن
 بدليل المصراع فهو قرينه على الحذف ويكون اما ثابته عن مهابد
 ويمكن هو لما خفف من كلامهم والذي بحثه بعض المحققين انهما
 لم تنب الا عن مهابد فقط وفي كلام ابن الحاجب اصرح بذلك
 ونصر عبارة والترمو حذف الفعل بعدها يعنى اما والترمو ان
 يقع بينهما وبين جوابها ما هو عوض عن الفعل المحذوف والصحيح
 انه جزء من الجملة الواقعة بعد كفاء قدم عليها الفرض العوضية
 انه شمر المراد بالتضمن الاقامة والمراد بالمعنى ما يعنى ويقصد
 لا ما قابل اللفظ فاضافة لما بعده بانية والكلام على تقدير
 مضاف اى اقيمت مقام لفظ يعنى ويقصد وذلك اللفظ الذي
 يعنى ويقصد هو المبتدأ ويحتمل ان يراد بالمعنى المقام وتكون
 اضافة معنى لما بعده على معنى اللام اى نحن اقيمت ووضع
 اما فى مقام وموضع منسوب للمبتدأ وهذا سقط ما يقال له
 يعهد تضمن الحرف يعنى اسم وفعل لانه مسمى على ان المراد
 بالتضمن الاشارة **وله** لزومها ما لمز مهابد العلماء على
 ان لزوم الفاء لا يشاكل اى دائمه موجود في جميع المواضع ولا
 يقال يلزم منزلة المصراع على الاصل لانه نقول لما كانت ضعيفة
 بالناية جبرت باللزوم دائما لا يقال فى كون لزوم الفاء لا دائما
 كلياً نظراً لانها قد تحذف اذا دخلت على قول محذوف بى معوله
 نحو فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم
 وفى غير ذلك لانه نقول معنى كون لزوم الفاء لا ما كلياً ان الجمل
 بعد اما لا تربط الا بالفاء سواء كانت مذكرة او مؤنثة
 ومعنى غلبة اللزوم فى الشرط مع عسير اما ان الفاء تربط الجمل
 بالشرط فى الغالب المشار اليه بقوله اسمية طلبية نحو فالفاء
 لا تضرنا فى الغالب ولهذا اذا وجد موضع من السبعة لم تذكر
 فيه الفاء حكما لانها رابطة لكسرها مخدوفة نحو من يفعل الحسنة

الله يشكرها او يانه شاذ وقد لا تربط كما في غير هذا الغالب المحصور
 ايض وليس معنى يكون لزوم الفاء لا كما كليتا انها لا تحذف اضلا
 حتى يتجه هذا السؤال هذا تحقيق المقام فاحفظ عليه فانه
 نفيس قل ان تقف عليه بهذا الوجه **قوله** اقامة للوزن من الاخر
 مفعول لاجله عاملة قوله لزومها والمراد بلزومها الزمورها وانما
 كان هذا مراد الاله الذي يظهر فيه التعليل وايضا ليتم المفعول
 له والعامل في الفاعل ثم ان قوله اقامة الخ يقتضي ان المقام
 مقام مهمما ويكن هو الاسمية والفاء والكلام السابق يقتضي
 ان المقام مقامهما هو اما فكان الاولى ان يقول بدل قوله اقامة
 الخ استدل الله على هذا التضمن بوجود اللازم وخ لا يحتاج لما
 ذكره بعد من قوله في الجملة على الاحتمال الاول في كلامه ويمكن
 الجواب بانه لا مانع من اقامة اما واللازم معا فقوله اقامة
 اي زيادة على الاقامة السابقة **ثم** بعد من رايته في
 كتاب احرار السعد بانجاز الوعد بمباحث اما بعد للعالم العلامة
 الحبر البحر الفهامة الشيخ اسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهري مانصه
 ولا يخفى ما في المقام من التناقض لان ما ذكره يفيد ان المقام
 مقام مهمما ويكن اللازم المذكور من الاسمية والفاء وما سبق
 يفيد ان المقام مقام ما ذكره اما ذلك التخلض يجعل اقامة فيما
 بمعنى الحلول في المحل وفيما ذكر بمعنى الدلالة ان اللازم له
 دلالة على اللزوم اهتدت من له سوابغ النعم لكن المناسبة
 ان يقول الاحلال بدل الحلول **قوله** لكن لما تعذر قيام النسبة
 بما لا يكونا حرفا الصقوها اي لان ما لا يدرك ككلمة لا يترك
 كلمة واعترض ذلك بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين
 واجبت بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لا يصح تقدير **قوله**
 على القول بانه من معمولات الجنا اما على القول بانه من معمولات
 الشرط فالفاء في موضع الشرط حقيقة از موضعه ما قبل الجنا
 ويصدق عليها اي الفاء انها قبل الجنا بخلافه فيما على الاول فانه

تقدم بعض الجزا وهو بعد فلم تقع الفاء قبل الجزا بل تجزئ عنه
وهذا ليس موضع الشرط حقيقة نفعه السيد الذي عن شيخه
كدمه وحى نفعنا الله بهما لكن لا يخفك ان هذا منظور فيه
لموضع الشرط المتسع اما ان ينظر لموضعه الجزئ فموضعه هو
موضع بعد على كلا القولين **قوله** والحمل بينهما اي المبتدا والجز
قوله اثاره اي المبتدا قوله ابقاء لها اي لعلامات كشرط وظم
كلامه انه لم يوجد من علامات الشرط الى الفاء وفيه ان التعليق موجود
لان اما تفيد الا انها غير عاملة وكذا الجزا موجود وهو قوله فهذا
شرح وقد يقال ان التعليق لم يوجد من جهة عدم وجود للعلق
عليه اي لعدم ذكره وكذا الجزا غير موجود لان الجزا في الحقيقة
هو قول المحذوف ومعنى عدم وجوده عدم ذكره لا عدم ملائمة
فنازل **قوله** ولتفصيل الجمل الواقع في ذهنه زعمنا سوه ان
الجمل هو الشئ وليس كذلك بل هو شئ مناسب لما بعد ما كان
يقال هذه الا زمان كثيرة اما قبل فلا اقول هذا شرح الجزا وما بعد
فاقول هذا شرح **الجز** وفيه تكلف اي تكلف تقدير
كجمل وبعض الفصل **قوله** لا انتقال اي يوجبها عند الانتقال
وليس المعنى انها موضوع له اذ هي اما للزمان والكان **قوله**
والكان باعتبار الرقم فيه انه يعيد عن القصد بمحل اذ ليس
القصد بها بل يوجد شئ في المكان الذي بعد مكان البسملة من
الوقوف المكتوب فيه اه ليعر على الامزهرية **قوله** والتقدير هما
يكن من شئ فاقول بعد البسملة الجزا اشار بتقدير يقول الى الجواب
عن الاشكال بان كون هذا شرح الجزا لا يرتب على الشرط وليس
مستقبلا بالنسبة له فكن يلزم على تقدير القول انه لا بد من
اعادة الاخبار بفعوله ثانيا عند وجود العلق عليه واما الاشكال
الواقع في حيز التعليق لا يكتفى كما يظهر في قولك ان اعطيني درهما
اقول انك عالم فانه لا بد من الاخبار بقولك انك عالم مرة
اخرى عند اعطاء الدرهم وهنا لم يعد على ما هو الظاهر ويمكن

دفعه بما في حاشية الأمير على المفتي بأن اما وان كانت للتعليق الا ان
 التعليق فيها ليس على قوايين التعاليق من وقوع الجزاء في حالة نود
 حالة قبل المقص منها ان الجزاء واقع لاحالة **قوله** وذلك لم يحتو
 اى يتم في التحقيق والا فالتحقيق حاصل في كليهما تأمل **قوله**
 اى قصيراخذ من اللطف بمعنى الصغر ويحتمل ان اللطيف بمعنى
 الذى لا يعجز ما وراءه من الحسوس استعمل هنا للاشارة الى
 بيان المعاني ووضوحها **قوله** متعلق بشرح يلزم على هذا
 نفت المصدر بقوله لطيف قيل استيفاء عمله فانه عامل في الجزاء
 الا ان يقال اغتفروا في الظروف ما لم يغتفروا في غيرها ويصح
 ان يراد بالشرح المعنى العلمى واللام بمعنى على اى كائن على الفاظ
 الاجرومية من كينونة المفسر الكسر على المفسر بالفتح **قوله**
 وعلى كل يلزم من شرح ان اى لان شرح الالفاظ يكون
 ببيان المعاني واحوال التركيب من الابتدائية والجزئية ونحو
 ذلك ولعل المراد انه شرح لمجوعها والا فبعض الالفاظ منها
 لم تعرض له **قوله** والاجرومية نسبة الى وعليه فيكون
 الاجرومية بمد الكلمة وضم الجيم وتشديد الراء المضمومة **قوله**
 ابن داود هذا ليس ابو حقيقة وانما هو جد **قوله** كما في م دوول
قوله الى منها جمة بفتح الصاد وكسرها وكان عالما صالحا
 ان الف هذه المقدمة تجاه البيت كشرى اه فـ
قوله اى وفي بيان الفروع ايضا اى كالمشكلة التى يذكرها
قوله حيث شبه الدال والدلول ان هذا لا يناسب ما سبق
 من تقدير المضاف حيث قال اى في بيان ذلك وللمناسـ
 ان يقال شبه الشيء مع ثمرته بالظرف مع الظروف بجمع عدم
 الخروج في كل الا ان يقال كلامه هنا على حذف مضاف اى
 ومتعلق المدلول تأمل **قوله** وفيها احتمالات في الحاشية
 فراجعها حاصل احتمالاتها على انها تشبيهية الاستعارة والتكناية
 كما قال والاستعارة التبعية ان تشبه الحال التى بين الدال

والمداول بالحال التي بين الظرف والمظروف وهو الظرفية المحسنة
ثم استعيرت الثانية للدلالة على ثم استعيرت في واكتفى عصبها بالتشبيه
فلا يحتاج الى استعارة المتعلق والاستعارة التمثيلية ان
شبهت الصورة المنزعة بالصورة المنزعة ولا يضرب فرد
المستعار الذي هو في اذ قد ذكر السعد انه قد يكون المستعار
في التمثيلية مفردا لا على مركب وهو كذلك هنا او تشبيه
بليغ اى كأنه فيه ثم انه ذكر قبل هذه الأوجه التي أجراها في
تشبيهه اوجها آخر اخرجها وعاصل التشبيه التي بين عليه
ما ذكر ان البيان لما كان ممكن بغير هذه الالفاظ كان كأنه ظرف
محيط بها تامل **قوله** لانه لم يخرج عنها فيه نظرا لا بالمبتدى
هو الذي لم يصل الى حالة يستقل فيها بتصور المسألة فان
بلغ تلك الحالة فهو المتوسط وان استخضر غالب احكام تعلم الذي
تعاطاه وامكنه اقامة الأدلة عليه فهو المنتهى **وقد** يمكن
الجراب بان المحسنة اشار الى ان المراد بالمبتدى من لم يشق ما اراده
والمنتهى من اتقن ما اراده والمتوسط متقن للبعض وغير متقن
للبعض فالنظر للأول منتهى وبالنظر للثاني مبتدى هذا
مراده وفي قال ان الحاق المتوسط بالمبتدى اقرب خصوصا
ان جعل عدم احتياج المنتهى اليه من هضم النفس والتواضع
قوله للدلالة وهي ولا تقولن الخ والاسناد لفعل الغير كاسناد
لفعل النفس افاده من ووضحه م دان قلت لم اتى بالمشيئة
في الانتفاع دون نفي الاحتياج قلت لعل ذلك لان لما اتى فيه
بالمشيئة شأنه ان يرغب فيه والانتفاع كذلك بخلاف
عدم احتياج المنتهى فلا يرغب فيه بل ربما يرغب في الاحتياج
نظرا الى حصول الثواب له بالانتفاع بتأليفه وايضا المشيئة
لا تاتي الا المشكوك فيه الغير المتيقن كما في انتفاع المبتدى
به بخلاف عدم احتياج المنتهى فانه قريب من اليقين قاله
بعض الافاضل **قوله** اى النفس المعهود ذهنا وهو الخلف هذا

سهو بل هي للعهد الذكري لتقدم مدخولها في قوله علم العربية
 وإن لم يعنون عنه بفنون الفرض إذ لا يلزم ذلك **قوله** أي
 وشيخ أهل الطريقة الطريقة قصد الله بالعلم والعمل والشرعية
 هي الأحكام التي جاء بها النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** والعمل
 بالطريقة الموصلة إلى آخره هذا هو معنى السلوك ولما التسلية
 فمعناه إرشاد المريد للعلم بالطريق الموصلة على وجه
 مخصوص فاشار إلى أنه موضع لها **قوله** فالحقيقة بدون
 الشريعة باطلة مثال ذلك أنك إذا قلت لشخص صل الظهر فقال
 إن كان كذبني الله سعيداً دخلت الجنة وإن لم أصل وإن كان
 الله قد ربي أن أصلي صليت فقد نظر لباطن الأمر وقوله وتشرية
 بدون الحقيقة عاطلة مثال ذلك إذا قال الشخص لا أصلي إلا
 لأجل أن أدخل الجنة ولا أدخل الجنة إلا بالصلاة مثلاً فهذه شريعة
 عاطلة عندهم ومعنى كونها عاطلة أن وجودها كعدمها
 عندهم لأن دخول الجنة بفضل الله تعالى لا بالعمل وإن كانت
 مجزية في إراءه الواجب أنه يجيرني على الخطيئة وقد مثلت الطريقة
 والشرعية والحقيقة بالجوز فالشرعية كالقشر الظاهر والطريقة
 كاللب الخفي والحقيقة كالدهن الذي يباطن اللب ولا يتوصل
 إلى اللب إلا بحرق القشر ولا إلى الدهن إلا بندق اللب **قوله**
 مترادفان بمعنى المرتفع قدره ويحتمل أن المراد بالاستيد من يفرغ
 إليه عند الشدائد والمراد بالمعول الناصر ولا شك أن النصرة
 متأخرة عن الفرغ **قوله** وهي حصول العلم أي المعلوم وهذا
 خلاف التحقيق والحق أن العلم والمعرفة مترادفان **قوله** ما كان
 عن كشف صريح أي بان يعرف ما يجب لله وما يستحيل وما يجوز
 عن كشف وعيان أي مشاهدة بقلبه لا عن دليل فقط لأن
 الكشف عن الدليل يشاركه فيه غيره ومقص الشرح **قوله**
 برتبة الباء أما أصلية على أن العامل مضمين معني الاعتراف والبره
 على حذف مضاف أي بحال ربه مثلاً أو الباء الزائدة من المعرفة

تعدى بنفسها **قوله** أي المرتفع أن قلت لم وصف كرب هنا بالعلی
وفما سبق بالفني حيث قال إلى مولاه الفنى قلت لأن ذكر كرفنا
في جانب مولاه يقتضيه ذكر الفقر وصفًا ذاتيًّا له وكذلك هنا
المقتضى لذكر العلى هو أنه لما وصف الشيخ رضى الله عنه بأنه يعرف
ربه أوهم الأمر في بادى الرأى المعرفة الشامة التى تؤدى إلى مالا
يليق فدفع ذلك بوصف كعلی أي المرتفع عن كل مالا يليق به الذى
من جملته ما يؤهم ذكر المعرفة من الإحاطة قاله بعض الافاضل
قوله وليس مراد له فيه أنه مراد والمعنى وأعادى أجمع على وجه
التجدر مرة بعد أخرى أذ من الحال عادة استمرار الشيخ على الدعاء له
ضرورة أنه ينار ويصل مثله وهو في هذا منصرف عن الدعاء له
فلا حاجة إلى ما قاله **قوله** بأوقات حدوثها مثلها بقية المحكمات
المتقايلات ولوقال ببعض ما يجوز عليه كما هو المشهور لكان أولى
قوله بذى الصفات أى بهذه الصفات فذى اسم إشارة **قوله**
لما كان الكلام مقصوراً بالذات المحمولى أن تقول قدمه لكثرة
الاختلاف فيه بخلافها ونهما يرد على النكته التى ذكرها المحقق
أنه كان ينبغي تقديم الأعراب وما بعده على الكلام والكلمة لأنه
المقص بالنسبة إليهما ولك أن تقول إن الكلام والكلمة من قبيل
المقدمة كما أشار له المحقق والمقدمة شأنها أن تقدم والنكات لا
تتراجع **قوله** ولم يبوب له الخ في يعرب الكلام مبتدأ وما بعده
خبر فيكون مرتبطاً بما بعده ولك أن تقول لا مانع من قطع قوله
الكلام عن ما بعده فيجعل مبتدأ والخبر محذوف أو العكس أو نحو ذلك
مما قالوه في أسماء التراجع والأفضل الكلام هذا أى باب شرح
الكلام هذا وهذا الكلام أى هذا باب شرح الكلام وقوله
هو اللفظ مبتدأ وخبر فساوى ما يأتى في كتوب وإنما اختصرهما
دون ما يأتى للبادرة إلى الإشارة إلى بناء هذا المؤلف على الاختصار
لكن في الترجمة اكتفاء أى الكلام وما يتألف منه بدليل قوله
وأقسامه فتكون هذه الترجمة كترجمة الخلاصة بقوله الكلام

وما يتالف منه فافهم هذا التفسير ولا تقلد قائله بعض الافاضل
قوله ويحتمل ان تكون لتعريف العهد الذي عليه السعدان ال
 في العرف الحقيقة ويمكن ان يقال لا مانع من كونها للعهد والحقيقة
 معا فيما اذا كانت الحقيقة مما اختلف فيها الاصطلاحات فيكون
 للعهد هو الحقيقة وان كان كلام الخواشي لا يفيد قائله بعض
 الافاضل **قوله** يخرج كلام اللغويين الخ ويخرج ايضا الكلام
 عند المتكلمين فانه المعنى القائم بذاته تعالى والكلام عند كثرها
 فانه ما يبطل الصلاة من حرف مفهم وحرفين وان لم يفهما
 وعند المناطقة فانه القضية المتعلقة في الذهن كان حكمت في
 ذهنك على زيد بانه قائم او غير قائم والكلام في جميع هذه
 الاصطلاحات يفتح الكاف اذ هو يكثرها معناه الجراحات
 وبضمتها معناه الارض الوعرة اذ الحجارة يقال فلان كلني كلاما
 بالفتح فاوردني كلاما بالكسر ف وقعت على الكلام بالضم **قوله**
 فيجتمعان في الكلام الخوي لصدقه عليه العمل المناسب لصدقها
 عليه يجتمعان في فرد من افراد الكلام الخوي نحو زيد قائم لصداها
 عليه اي لصدق في الكلام الخوي والكلام اللغوي للذان هما لغوي
 كليان عليه **قوله** على امر وهو كون هذا الشيء معناه هذا
 الشيء وقوله متى اطلق اي الامر لكن بمعنى الشيء الاول وكذا الضمير
 في انصرف وقوله اليه اي الامر بمعنى الشيء الثاني هذا هو الظاهر
 ثم ان هذا التفسير للاصطلاح بحسب الاصل اذ المراد به في كلام
 الشما اصطلاحا عليه اي الالفاظ المتفق على استعمالها المعان
 غير لغوية عندهم اه ثن **قوله** حال من الكلام اي اوصفة
 له وبصح انه حال من ضمير منصوب محذوف مع عامله اي يقينه في
 اصطلاح الخوي يصح جعله متعلقا بالنسبة بين البتة والخبر
 من غير اعتبار لفظ اي ثبت اللفظ الخ للكلام في اصطلاح الخوي
 افاده ثن ووضحة م **قوله** تقديره تفسير هو بمعنى مفسر
 بدليل الخبر **قوله** فحذف ذلك المضاف الخ اي لدلالة المقام

عليه اذ هو بصدد التفسير والبيان وهذا التقدير ينتفع به مثل قولهم
 الاعراب في اللغة كذا الاسم في الاصطلاح كذا الز ليس ثم ما يتعلق به
 الجار والمجرور وفي هذا التوضيح صح التركيب ونبتة بالنقييد باصطلاح
 النحويين على اختلاف الاصطلاح فيه وعلى الاحتراز عن معناه لغة
 كما اشار له المحقق في القولة قبل هذه فان قيل لا حاجة الى الاحتراز
 اذ كل ذي فن انما يستكمل باصطلاح فنه قلت كبر اما يتعرض اهل
 الفنون للمعانى اللغوية فكان الاطلاق مظنة التوهم فحسن الاحتراز
 لدفعه ففي التقييد به فائدتان دفع التوهم والتنبية على اختلاف
 الاصطلاح فيه وعلى الاحتراز عن معناه لغة فالجواب من الاعتراض
 بعدم الحاجة افاده شئ بزيادة وتغيير **قوله** اي مسماه اللفظ
 الخ هذا توضيح فقط لا تقدير مضاف في الكلام لانه لا حاجة للتقدير
 اذ الحكم انما يرد على المسمى كما في زيد قائم على انه لو كان اشارة لتقدير
 مضاف لورد عليه ان ظاهر صنيعة تقدير المضاف بعد لفظ الكلام
 وقيل الضمير وح يفيد ان هو ضمير منفصل وهو خلاف ما ياتي له من
 انه ضمير فصل **قوله** والاتيان بضمير الفصل هو حرف على تحقيقه
 ويلزم فيه موافقة ما قبله افراد او غيره ويؤتى به دفعا لتوهم
 النعتية ولعل ذكر النعتية للغالب والافقد يؤتى به مع
 براءة ما بعده من صلاحية النعتية فيكون دافعا لتوهم
 التبدلية او البسائية ويشترط في دخوله ان يكون الجواز مغفرا
 او الثاني افعل من **قوله** والعكس اي كما في اية ان الله هو الرزاق
 اي لا رزاق الا الله وبعد ذلك ففي صحة العكس هنا نظر ولورد
 تمام التعريف لان اللفظ المركب الخ يطلق عليه جملة ايضا وان
 انفردت هي في المركب من كلمتين الغير المفيد وقد يطلق عليه ايضا
 كلم اذ اتركب من ثلاث كلمات وان انفردت الكلم ايضا في غير المفيد نعم
 لو كان القصر اضافيا بالنسبة للكلمة لصح وهذا مبني على ان
 المقص قصر هذا المسمى على هذا الاسم كما هو المتبادر من قوله اي
 مسماه اللفظ الخ والافراد بناء على ما تقدم لنا من انه توضيح

فقط اذ المعنى ان هذا التعريف مقصور على ماهية الكلام بحيث
لا يكون تعريفا لغيرها اذ تعريف غيرها اما مبين لتعريفها او
اعم وبعد ذلك ففي الذهن تخيل ان مسألة القصر تمامها الا ما ذكر
فيما قصد به بيان الحقيقة كما هنا بل في الاخبار الحقيقية وهذا
اخباري صوري كما افاده بعض المحققين قاله بعض الافاضل
قوله الا انهم صرحوا بان الجملة المعرفة الطرفين انما تقيد بالتركيب
فيه ان ضمير الفضل يفيد حصر الخبر في المسند كما تقيد عبارة السند
في فتح الفتاح ونص الامام في المفتاح واما الحالة التي تقتضي الفضل
اي تقيب المسند اليه المعرف بصيغة مرفوع منفصل مطابق له
يستمى ضمير الفضل فهي اذا كان مراد التكلم تخصيصه اي تخصيص
التكلم للمسند بالمسند اليه اي قصر المسند على المسند اليه لان
معنى قولك زيد هو المنطلق ان الانطلاق مقصور عليه لا يحتاج
الى غيره وكون ضمير الفضل لقصر المسند على المسند اليه دون
العكس مما يشهد به النقل والاستعمال وافادة التاكيد وكون
مسند خبر لا نعتا لا ينافي ذلك **قوله** فلهتم فيه تصرفان
اي فلان الحاجة فيه تصرفان احدهما النقل الى اسم المفعول ثانيهما
تخصيصه بما يطرحه اللسان من الصوت المشتمل على بعض الحروف
والحركات ثم ان المشتبه في هذه العبارة الشرحه الله في شرحه
على الازهرية وكتب عليها الامير اعلم ان هذا المقام فيه تقارير
كثيرة منها ما ذكره الله وهو غير التحقيق والتحقيق الذي يظهر
لي حسنه ان اللفظ في اللغة مصدر لفظ من باب ضرب اذا رمي
قال في الاساس وحقيقته الرمي من الغم واما اللفظ الرمي الدقيق
ولفظ البحر العنبر فجاز لغوي ثم هو يطلق في اللغة بمعنى المنفرد
اطلا فاشا نعا كما خلق بمعنى المخلوق وضرب الامير اي مضروب
فهذا الاطلاق ليس تصرفا لا يبين كما ذكر الله نفس التحويلات
تصرفا فيه بالتخصيص فقط لان الملفوظ من الغم اعم من الصوت
وغيره فخصوه بالصوت لا يبعث تغيير قوله فلا بد ان يحاز على

انه لو سلم البقاء على المجازية فلا ضرر لوجود القرينة المعينة اما
 المانعة فلا يتحقق الا بها فليست مرادة من قول الاستم ولا يجوز ايد
 قرينة بها فخرنا كما في مواده ثم انه اشهر ان اطلاق المصدر على اسم
 كلفول مجاز مرسل علاقته التعلق والذي حققه العلامة لا غير
 انه ان اريد بالمصدر المعنى المضاف للفاعل اي فعله وتأثيره
 كان مجازا مرسل علاقه السببية لان ايجاد الضرب سبب لوجود
 كذا ان متصفة بالمضروبة فهو سبب لتحقيق المضروب من حيث
 انه مضروب وان اريد للمعنى المضاف للمفعول اي تأثره وكونه
 مضروبا الذي هو مصدر المبني للمفعول كان مجازا مرسل علاقه
 الجزئية لانه جزء معنى اسم الفعول وهو ذات انصفت بكونها
 مضروبة ولك ان تقول العلاقة الحالية لان هذا المعنى حال
 بالذات اي قائم بها والمجاورة التوحيته كما يتوهم مجاورة
 كذا للدلول فيطلق عليه وبالعكس تأمل واشكر فضل الله ولما
 قولهم علاقته التعلق بالاطلاق فلا يكتفى **وقوله** ولم يدل
 اللفظ بالقول الخ محصل هذا الاشكال وجوابه كما يؤخذ من
 العطار على الازهرية ان اخذ القول في تعريف الكلام اولى لان
 القول خاص بالمستعمل بخلاف اللفظ فانه يشمل المهل والمستعمل
 فيكون القول جنسا قريبا للكلام واللفظ جنسا بعيدا واخذ
 الجنس القريب في تعريف اولى واجيب بان القول يطلق كثيرا
 على الراي والاعتقاد حتى صار كما الحقيقة العرفية فيلحق بالمشت
 ح والمشارك لا يدخل في تعريف فاذا ذكر معارض هذا المانع لعدم
 بول ذلك المانع كان اخذ في تعريف اولى من اخذ اللفظ فيه
 قال العطار بعد ذلك هذا المختص قالوا هنا وقد يناقش بان
 القول وان اطلق على غير اللفظ لكن هنا ما يدل على ان المراد به
 اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة في الحد انما يكون نقصا فيه
 اذ لم يتم قرينة تعيين المقص ولما اذا قامت قرينة فانه لا يكون
 نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه

نقص في التعريف على كل حال فما ذكر في موضع المعارضة لا يصلح
 للمعارضة اه وهو في الامير على الازهرية ايضه والذي يظهر في قولهم
 الاشكال الذي اشار له المحسن انه هلا يبدل اللفظ بالقول لان اللفظ
 يشمل الماهل وهو غير مقص بخلاف القول فلا يشمله بل هو خاص بالمقص
 وهو المستعمل وان كان ههنا ما يفيد تخصيص اللفظ بالمستعمل لكن
 ما لا يحتاج لذلك اولى فكان القول اولى بالذكر والذي يظهر في
 فهم الجواب الذي اشار اليه ان القول يشمل غير المقص ايضه وهو الرأى
 والاعتقاد وان كان ههنا قرينة تخصيصه بغير الرأى والاعتقاد
 فلم يكن اولى من اللفظ كما ادعاه المستشكل وهذا الاغبار عليه قدبر
قول وعرف اهل السنة الحق وما الفلاسفة فقد عرفته بانه
 كيفية المعلولة للقلع والقرع على قاعدتهم من القول بالتعليل
 ومحل تلك الكيفية الهوى يصل بها الى صمخ الازن فيسمع كصوت
 فقول المحسن بانه كيفية تحدث اي في هوى وقد يقال مقتضى قيام
 الكيفية بالهوى ان يقال للهوى اللفظ لان من قام به وصف
 يشق له منه اسم وقد يقال انما لم يشق منه لان اللفظ في
 انظر من اوصاف الشخص لمن اوصاف الهوى وان كان في التحقيق
 من اوصاف الهوى اهل اللغة انما يلتفتون للظم والتعريف الذي
 ذكر معترض من وجهه وهو انما نجد الصوت يحصل بلا قرع ولا قلح
 كما اذا هز قرطاس ورق مفرد وكصوت الالف اللينة كما ان
 قول المضري الصوت لغة هو اعم منضفت اي نجس بين قالع
 لومقار بشرط المماساة معترض من وجهين الاول ما سمعته الثاني
 ان الهوى جسم لطيف والصوت عرض فمن ثم الالفاظ امر اضيق
 بمجرد النطق كما يتوخذ من الامير على الازهرية وقد يقال كما في بعض
 حواشيه ان هذا تعريف لغوي فلا يناقش بقول الحكماء الصوت
 عرض ولما هز القرطاس وصوت الالف اللينة ففيه القرع تقدير
 يجعل الهوى والنفس صا **قوله** لتموج الهوى تموج الهوى ان
 يدفع الهوى المكيف بالصوت ما بعده وهكذا الى ان يصل للمصاح

قوله أي يخرج من مخارج الحروف هذا بيان للواقع لا دخل له في التعريف فلا يقال يلزم الدور لاخذ الحرف في تعريف نفسه وقال الشنوافي الحروف جمع حرف وهي الفاظ فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل ودفعه أن تقول المراد بالحروف أب ت ث الخ وهي بديهية من غير احتياج إلى معرفة معنى اللفظ **قوله** نسبة إلى الهجا يقال هجت الحروف وهجت بها تهجتها عددتها باسمائها ومن المجاز بهجوت فلاناً بعد معانيه **قوله** الالف هو اسم مشترك بين مدح وخوجاء وهزته بدليل الالف ساكنة ومتركة والفتوصل تسقط درجاً فالشركة لها السكون الف وهزته والثاني مستحدث تمييزاً للتركة من الساكنين وكذلك لم تذكر الهزّة في التبرجيز بل اقتصر على الالف وذكرته في موضعين منه تنبيهاً على معنيها أفاده شرن **قوله** هو على حذف مضاف لا حاجة إلى الحذف إذا الحكم وأورد على المسمى أو به كان زيد قائم فيكون أولها خبراً مقدماً والالف مبتدأ مؤخر والعكس **قوله** أي شرعاً أي الحديث ورد بذلك كما أنه بعض الأفاضل وقال بعضهم في النزول على آدم الألف **قوله** نعت للركب ولم يجعل الحزبه الضبتان بأن النعت لا ينعى مع وجود المنعوت الأصلي وما ذكره المحسن من التقليل لا يفيد عدم جعله صفة ثانية **قوله** ولم يقيد المتن بذلك القيد الخ فيه نظر إذ مقتضى قوله واصطلاحاً المفيد الخ أن الأسناد ليس قيداً وإنما على معنى المفيد في الاصطلاح فيكون قول المتن لا أسناد فائدة بحسن البيان للمعنى المفيد لا قيداً رائد عليه والأظهر من تعريف المحسن أن يقال المفيد هو الدال بالفعل على نسبة إجابية أو سلبية والظن أن يراد بالأسناد في كلامه الشئ ضم كلمة ولو حكاه إلى أخرى كذلك وقول بعضهم أن الأسناد هو النسبة لا يصح هنا لأن الفائدة التي في الشئ هي عين النسبة فيلزم كون كشي سبباً أوالة في أفادة غيره له لأن الباء في بالأسناد لما

للسببية اولاً له **قوله** لعله انك لا الخ في الشنواذ انه
 ان كان هذا القيد غير مراد المضمّن فترقيقه فاسد وان كان
 مراداً له فلا بد من قرينة عليه قلت فختار الاول لافاض
 بناء على جواز التعريف بالاعم والثاني واستكمل في القرينة على
 وضوح المعنى المراد وانه معلوم عندهم وايضاً فالمفيد الفائدة
 التامة لا يكون الا مع الاسناد اه وهذا كله ان فسر الوضع
 فيما يأتي بالقصد والا فما خرج بقوله بالاسناد خارج بقوله
 بالوضع **قوله** فالحيثية للتعقيد الظم انها لتصور عد السلك
 شكون التكلم حسناً ثم اظن ان المراد بالحسن الصحة من حيث اجزاء
 التركيب لا الحسن في باب كبلوغه اذ هو قد يتوقف على الفضل
 وقد عد السكون عنها حسناً هنا **قوله** اي انتظاراً تاماً لعل
 مراده به الانتظار من حيث اجزاء الجملة وهو العتبر في تسمية
 لمركب كلاماً فلا بد من الانتظار الفضلات بل ربما يكون انتظار
 هو الغرض الاصل **قوله** متعلق بالمفيد اي والباء سببية لكن
 يلزم على الاحتمال الاول في باء بالاسناد تعلق حرف جر بمعنى
 واحد بعامل واحد اشهر الجواب عن مثل ذلك بالاختلاف في اللفاظ
 والتعقيد **قوله** والحاصل انه يشترط الخ يعلم ما فيه مما تقدم
قوله بخلاف المفردات اي هذه الشنواذ ونحوها كالشيء والجميع
 لان وصفها نوعي كما يعلم من رسالة الوضع **قوله** والا
 فترقيقه اعم اي الا تعقيد بقولنا من حيث اعتبار الالفاظ
 بان قلنا المراد الوضع مطلقاً اعتبر فيه الالفاظ اولاً فلا
 يصح لان تعريف الوضع بهذا المعنى وضع شيء باراء شيء الخ
 ما في المحشة لا ما قاله الشنواذ لانه اخص من تعريفه كما لا يخفى
 وتعريفه شيء بما هو اخص منه كقولك الحيوان جسمنا طوبى
 لكونه غير جامع هذا مراد المحشة فافهم لكن الاول ابدال وضع
 بتعريف **قوله** لقائل ان يقول لا نسلم ابتداء الخ يعني هذا
 الكلام على ان الالتفات معناه الابتداء ونحن نمتنع ذلك بل

معناه فقول الشبهة التفات اى ميل لا ابتداء اى من قال دلالة
 الكلام وضعية يناسب ان يفسر الوضع بالوضع العربى وان امكن
 ان يفسره بالقصد ومن قال عقلية يناسبه التفسير بالقصد بل
 يلزمه ان لا يمكنه التفسير بالوضع العربى وح فلا يصح قوله **وقال**
 الخ على اننا لو سلمنا ان المراد بالالتفات لا ابتداء لا يرد ايضا قوله
ولقائل لان معنى كلام الشرح ان التفسير الاول مبنى على القول
 بان دلالة الكلام وضعية وتفسير الوضع بالمعنى الثانى مبنى على
 القول الثانى وهو ان دلالة الكلام عقلية وبنا الاول على الاول
 ظهرا وبنا الثانى على الثانى فذلك لانه حيث فسر الوضع بالقصد
 لزم انه سكت عن ذكر الوضع العربى في التعريف فلو كان قائدا
 بوضعية الكلام لم تعرض لذكر الوضع العربى في التعريف ولما
 ابتناؤه على ذلك ظاهرا ولا فيمكن ان الذى فسر التفسير
 الثانى يقول ان الدلالة وضعية وان لم يتعرض لذلك في التعريف
 لكن المحذور منه الله تبع **فمن** الاشكال الذى قد علمت دفعه
 بهذين الجوابين العلامة المتأبى التابع فيه للعلامة الشنوبى
 افاد الجواب الاول شيخنا الشفا والثانى العلامة الشيبينى
قوله هل هنا بمعنى الميزة اى او امر منقطعة **قوله** بان هل
 لا يتوّن لها معادل وقال العلامة الشيبينى هل هنا بمعنى الميزة
 لان هل الحقيقية لو قولت لم تقابل الا باو كما في قوله تعالى هل
 تحسن منهم من احدا وتسع لهم **قوله** اما على انه موضوع
 بالوضع الشخصى فهى عقلية جزما فيه انه لا قائل بان الكلام
 موضوع بالوضع الشخصى ولو فرض وكان هناك قائل بذلك
 كانت دلالة وضعية لا عقلية نعم ان فهمت ان معنى
 كلامه ان الكلام موضوع بالوضع الشخصى اى بالنظر لافراد
 التى تركيبها لا بالنظر لذاته وانه بالنظر لذاته غير موضوع اصلا
 صيما فاقاله الا انه يكون هذا القول هو القول الذى اختاره الشفا
 وان اوهم كلام المحذور انه قول ثالث لكن كون اجزائه موضوعا بالوضع

الشخصى بناء على ما جرى عليه سابقا من ان المفردات الحقيقية
 وضعها شخصى لكن تقدم لك تقييده بما عدا المشتقات ونحوها
 ثمرات عن ابن كمال باشا ما حاصله التحقيق ان في كل مركبة ثلاثة
 اوضاع بثلاث اعتبارات احدها وضع نوعي باعتبار هيئته
 لفظه الحاصلة له من تركيب كلماته وترتيبها وهذا الوضع يدل
 على الاخبار اولا ونشأ ثانيا واما وضع شخصى باعتبار كل مفرد من
 مفرداته وهذا الوضع يدل كل مفرد على معناه فنسبة هذه الدلالة
 الى المركب مجاز ثالثا واما وضع شخصى باعتبار مجموع الكلمات من
 حيث هو مجموع مع قطع النظر عن المفردات وهيئة اللفظ المذكور
 وبهكذا الوضع يدل على الهيئة المعنوية الحاصلة من اجتماع
 معاني مفرداته في الذهن وهذا هو الوضع الشخصى للمركب او ناقشه
 كصيان بان كون الوضع الثاني شخصيا ليس على اطلاقه اذ قد
 يكون وضع بعض مفردات المركب او كلها نوعيا كالمشتق والمشتق
 والمجموع والمجاز المفرد وكون الوضع الثالث شخصيا بعيدا وقريب
 كونه نوعيا فالتشبيهي يبقى ان يقال اذ اريد بالوضع المقصد
 شمل التعريف التركيب الاعجمية المفيدة بالقصد معنى لم يكن
 عند السامع فلفظ المراد باللفظ في قوله اللفظ خصوصي العرب
 لا يقال على ان الدلالة عقلية اى ليس للوضع فيها مدخل يشمل
 تعريف المركب الدال على حياة المتكلم فقنضاه ان يقال له كلام
 لا نأقول لا يرد ذلك مع قول الله المفيد بالاسناد حيث اعتبر في
 الافادة الاسناد اذ الدلالة على الحياة لا تدخل للاسناد فيها
 قول الله وهذا الحد فيه رد على الفخر القائل بان امثال هذه
 كتباريف رسوم وقوله جماعة يفيد انه ليس لجميع النخاة وقوله
 اولا في اصطلاح النحويين يفيد انه لجميعهم فقد تضارب كلامه
 وتناقى ويدفع بامور منها ان في كتابي حذفا واولا اصل الكلام
 عند النخاة جميعا هو مفاد اللفظ المركب انما يابى عبارة فلا ينافي
 اختصاص بعضهم بهذا اللفظ وقوله الراي ان لا يتعرض للتشبه

في زيد وفي قائم وللضمير في قائم اعتبارا بالمفوظ للكتوب وقوله
 الى اخرها المغيبا بالي داخل على خلاف قاعدة لوجود القرينة وهي
 بيان جميعها وقوله فيخرج بقوله اللفظ قد يقال هو جئت في
 التعريف لا يخرج به بل يخرج منه بغيره ولكن اشهر انه اذا كان بيده
 وبين فضله عموم وخصوص من وجه صح بكل اخراج ما دخل في
 الاخر وقوله النصيب جمع نصبة كغرف وغرفة وهي العلامات
 كموضوعة للدلالة على المقص كالحج ايدال على القبلة وقوله العقد
 جمع عقدة وهي كيفيات بينهم في العقود لبيان قيد الثمن مثلا
 فعندهم قبض ما عدا السبابة والابهام من الاصابع الثلاثة ثم ضم
 الابرهام بجانب السبابة من سبابة موضوع للدلالة على ثلاثة وخمسة
 بحسب الاصابع المقبوضة بثلاثة كل واحد بواحد وكل اربعة من
 انامل الابرهام والسبابة بعشرة فالحيلة ما ذكره وقوله وقيل لا حاجة
 الى حكاية بقل لان القاعدة انه لا يستغنى بالمتاخر عن المتقدم بل
 العكس على انه لا يكتفى في التعاريف بدلالة الالتزام وقوله كلام
 كتابهم ونحو تسميته كلاما لعله باعتبار اللغة فلا ينافي ما
 هو بصده من اخرجه من الكلام وقوله ما لا يقصده الاولي
 التفسير بل لا هنا للتنفي في الماضي الذي كلاما فيه **قوله** من اجزاء
 مجرور بالكسرة مع التنوين كابناء واسماء لانه بنية افعال كشيخ
 واشياخ وبيت وابيات لا فعلا كما شياء ممنوع من الضم لانه
 كما ثبت الحمدودة لان اصل اشياء عندس والخليل وهو الراجح
 من الاقوال فيها شياء وزان حمراء فاستقل وجوده ههنا في
 تقدير الاجتماع فتقلت الاولي الى اولا الكلمة فصارت لغواء ولا
 يصح ان يقال مثل ذلك في اجزاء لسماعه مضروفا كابناء واسماء
 وقوله احتياج الح لا يخفى انه لا يظهر ترتيب احتياج المص لذكر اجزاء
 على كون المركب متوقفا على اجزائه في الواقع الا ان يقال هناك
 ضمنية محذوفة والتقدير ولما كان كل مركب لا بد له من اجزاء وقد
 ذكر المص التركيب في الحد احتياج الح ليحصل للنفس راحة من تظلمها

لما شوق اليه عند ذكر التركيب وقوله الى ذكر اجزاء الكلام فيه
 اشارة الى ما اختاره المحققون من ان النسبة ليست جزءا من كلام
 بل هي شرط لتحقيق كونه كلاما وقوله كما فعل الزجاجة اشارة الى ان
 الكم تابع في صنيعه لا محتج وقوله لا رابع لها لعله اخذ من
 كقام والافلا طريق هنا من طرق المحصر المشهورة الا ان تكون
 الاضافة للمعرفة تفيد **قوله** بما ذكره المتأخر اي فلا ينافي ان
 مفاده للجميع كما اشرنا اليه في تقريره ثم فلعله قصد به دفع
 الاشكال **قوله** لاخراج صلة الموصول الى الاولى لاخراج
 غوصلة الموصول الى ومن الغوصلة الحالية والنسبة **قوله**
 لا يفيد في حال اعتبار مضمومها غيره اي لا يستقل بالاقادة في
 صورة اعتبار مضمومها غيره وفي بعض نسخ المحرر وهو في كذا بقى
 ايضا لا يفيد الا في حال اعتبار مضمومها غيره وكل من النسختين
 صحيح عند التأمل **قوله** اي الحالية عن الاشارة اي لم يعتبر تكلم
 اسنادها لشيء اخر لا لفظا ولا تقدير كما هو فرض كلامهم وقوله
 بخلاف الأعداد المركبة مثل هذا واحد الخ اي بان صرح بلفظ هذا
 اورداه فان الكلام لا يتوقف على التصريح بالجزئين ولعله بهذا يدفع
 ما قاله الشيبيني من قوله بعد ما ذكره المحرر هكذا قال المحرر شي
 ووافقره المحقق في حاشية الاشتموني ولست معهم في نفي كونها كلاما
 اذ الم يصح بنحو هذا بل هي كلام لان مراد العاد بقوله واحد هذا واحد
 وقوله اثنان هذا مع ما حصل اثنان وهكذا غيرانه حذف للاختصار
 والسرعة وكون اللفظ محذوفا لا يضر في تسمية المركبة منه ومن
 المفوظ كلاما كما صرح به هؤلاء السادة فاعرفنا ذلك اه وقد
 عرفته **قوله** لا طائل تحته فالاولى حذفه اي لان جميع ما
 دخل به كالمركب من حرف واسم كالرجل داخل بالكاف وقال شيخنا
 بل تحته طائل اه ولعل وجهه اعتبار الافراد الذهنية باحد
 حرفي التمثيل الخارجية بالآخر **قوله** او المراد وافادة
 كفيد بالعقل كافادة الخ اعترض شيبيني هذا التقدير بان

الكلام في الإخراج عن الكلام نفسه ولا يخرج عن الكلام إفادة بل
مفيد **قوله** أي منه فسر على من لأن اللسان آلة في الكلام ولا
محل لأن محله الحق كما تقدم فنقول جري القطع من الشككي أي انشا
منها ولا تقول جري القطع عليها فتكذلك ما هنا فامل **قوله**
أي محاكاة بعض الطيور أي حكاية بعض الطيور **قوله** وإنما
نطق به الطائر على عادته خرج بهذا ما يقع من بعض الطيور المعلة
من الألفاظ التي يفيدون بها غيوتهم ما وقع في غيوتهم مثله فإن
الظم أن تلك الألفاظ تستعمل كلاماً لأن نطق بعض الطيور بتلك
الألفاظ ليس جرياً على العادة بل لأجل إفادة ما وقع في غيوتهم
قال الشيبيني ولم أره منصوصاً له لكن هو معلوم من كلامه
كما علمت **قوله** أي محاكاة بعض الطيور بالفاظ بصوت مخصوص
فقطقت أنت بذلك محاكاة وتشبهها بما وقع من ذلك الطائر فإن
ذلك أي ما نطق به ليس كلاماً لأنه لم يقصد للإفادة بل للتحية
والتشبيه **قوله** كجملته الصلة تقدم للتحية لأنها خارجة بالمعنى
كجملته الشرط فلو قال ككلامه قد أو بجملة معلة لكان ظاهره
شيخنا **قوله** أي لا فرار أي لا غنى **قوله** حال من فاعله
احتاج لم يرتضه العلامة الشيبيني بل قال إما أن يكون حالاً
من الضمير المحذوف من ذكره والأصل ذكره أو حالاً من المفعول
والأصل معبراً هو عنها ولم يرتضه من التيسر أو حالاً من فاعل فعل
محذوف والأصل فذكرها معبراً هذا على قراءة معبراً باسم كفاعل
وأما على قراءة بصيغة اسم المفعول فهو حال من المفعول
كش معبراً لا دخل له في الاحتياج وإنما هو لبيان ما وقع من
المص **قوله** حال من الأقسام أي أو من فاعل معبراً أو صفة
مصدر محذوف أي تعبر مجازاً أو حال من فاعل احتياج بناء على ما
للح **قوله** غطف على معبراً أو على احتياج أو على المحذوف المنقذ
قوله أي جملتها أي الصانقة بالكل وبالبعض **قوله** ويتراد
بالفظ الكلمة دفع بهذا ما أورده قال من أنه يلزم أن تكون

القسمة غير حاضرة لشمول اللفظ للمحمل كدبر وجسق فروج الصبر
 للفظ غير مستقيم اه وافاد قول ايض ان رجوع الضمير للكلام بمعنى
 الكلمة غير مستقيم قال شيخنا ولعل وجهه ان الحاجة ليس في اصطلاح
 كلام بمعنى كلمة **قوله** على ان مدلول اسم الفاعل لفظ الفاعل
 اى من حيث دلالة على الطلب مثله لا من حيث انه لفظ **قوله**
 والمختار عند المحققين الخ قال العلامة الشيبيني ليس هذا
 هو المختار عندهم بل المختار هو الاول الذى افاده الشيخ كما في المحرر
 وحواشيه واشتهر ايض فكل كلام الله لا غبار عليه **قوله** ثم
 استعمل في معنى الفعل مجازا مراده بمعنى الفعل طلب الحديث
 في زمن الحال في نفسه **قوله** وليس اليهم غير اسم الاشارة
 والموصول ومعنى كون اسم الاشارة مبهما احتياجه لاشارة
 حستية ومثله الموصول لاحتياجه الى الصلة **قوله** اى
 وضع هذا تفسيره للمالك **قوله** وفي ذلك وصف للشيء الخ
 محصلها يقال في هذه العبارة ان جاء بمعنى معناه بجسدية الضمير
 تحرك الى الحرف الواضع تحركا مخصوصا ولا يخفى ان الواضع لم
 يحصل منه التحرك المخصوص الى الحرف فلا بد من مجاز لغوي في
 جاء بان يراد بجاء وضع فعلى جاء بمعنى وضعه الواضع لمعنى
 ثم بعد ذلك نسبت المص الجبى وبالمعنى المجازى للحرف مع ان
 حقه ان ينسب للواضع فهو مجاز عقلى من نسبة ما للفاعل
 للمفعول بعد المجاز اللغوي تأمل **قوله** قلت الفاعل وحذف
 لا لنقاء الساكنين **قوله** لا نعلم على كلمة الخ فيه كما قال
 الشيخ فشى انه لو كان علما صا دخل الالف واللام عليه على ان
 هذا المعنى لا تصح ارادته في كلام المص لانه يحكى قول جاء
 لمعنى لا حاجة اليه ولا يصح ما قاله الشيخ من انه احسن منه عن
 حروف التهجى ان هي لم تدخل في الحرف فالمناصب لصنيع الشيخ
 ان يراد بالحرف في عبارة المص لفظ ليس اسما ولا فعلا فيستعمل
 حروف التهجى اذ يصدق عليها انها لفظ ليس اسما ولا فعلا مع

ان الكلام لا يتركب منها مباشرة اذ الكلام لا يتركب مباشرة الا من
 كلمة وهذه ليست كلمة فاخرجها عن ذلك بقوله جاء المعنى
 وح المعنى هو المعنى الذي يتوقف على العرفتم كلام الله **قوله**
 ومحل كونها مشتركة للناس ان يقولوا ومحل دخولها على الاسم
قوله ان نحو هل زيد ان فيه تسامح والمراد ان الاسم في نحو
 هل زيد **قوله** سواء كانت اجزاء كلمة اى بالفعل **قوله**
 ويجاب عن الله ان هذا الجواب عن الاعتراض الثاني المذكور
 بقوله وايضا لا ويجب عن الاعتراض الاول وقد يجاب عنه
 بان معنى قول الله اذ كانت اجزاء كلمة اذ اصلحت ان تكون اجزاء
 كلمة اعم من ان تكون اجزاء بالفعل كمثل الله اوله كذا
قوله فالقييد بقوله اذ كانت اى ان منطوق القيد وهو
 حروف التبعي التي هي اجزاء كلمة حروف تبعي حقيقة ومفهوم
 قيد وهي حروف التبعي التي هي اسماء حروف تبعي مجازية ومفهوم
 ان حروف التبعي اعم من الحقيقة والمجازية لكن الكلام على التوزيع
 فمنطوق القيد من قبيل الحقيقة ومفهومه من قبيل المجازية
 قال الشيبيني ولك مسلك اخر غير ما سلكه الله والخواشي
 ان القيد اعني قوله اذ كانت اى اختزبه عن بعض حروف
 التبعي اذ كانت مفردة منقطعة كواو والعطف فانها حروف
 حروف التبعي اذ لا فرق بينها وبين واو وهبني الله نعمة عظيمة
 الاجزئية الكلمة في الثانية وعدم جزئيتها في الاولى وكذا
 لام الابتداء فانها حروف تبعي الا انها ليست جزئية كلمة فهي اخلة
 في قوله وحرف جاء المعنى فاحفظ هذا المسلك فانه شريف
 انعم الله به فله الحمد وفيه ان الذي يظهر ان واو والعطف
 ونحوها كلام الابتداء لا يطلق عليها حروف تبعي حقيقة ان حروف
 التبعي الحقيقة هي الحروف الخالية عن المعاني فليست الاخرو
 كما بان كما يعلم من قول المحقق والحاصل ان من قوله اول القولة
 وان حروف التبعي المذكورة لا معنى لها مطلقا وهذه هي كفى

اطلق عليها التسميات حروف تيجي اى مجازا **قوله** فلا يصح الاحتراز عنها
 اى بقوله جاء لمعنى لانها لم تدخل في الحرف وانما الاحتراز عنها
 بقول كنه اذا كانت اجزا وكلمة **قوله** اى التسميات المحتززة
 لك ان كل حكم ورد على الدال ظاهرا فهو وارد على المدلول باطنا
 فلا حاجة للتأويل شيئا **قوله** لصدقه بافرد اى مع انه
 ليس المقصود تمييز فرد واحد بتلك العلامات والاظهر فى التعليل
 ان يقول لان الحقيقة والماهية لا تقبل تلك العلامات بل
 القابل لها الافراد **قوله** لان الشكوة لا يفيد ان اسم مستأق
 فى التقسيم شكرة مع انه تقدم له ما يفيد انه علم حيث قال فيما
 سبق وجملته قوله جاء لمعنى فى محل نصيب حال من حرف لانه علم لانه
 يفيد ان اسم وفعل علما ايضا اذ لا فرق فتأمل **قوله** وبذلك
 ظهر الخ تحصيله انه اتي بال هذا التقدم الذكر والمربيات بال فيما سبق
 لعدم تقدم الذكر **قوله** لان كل مجرور الخ اشارة الى قياس
 من الشكل الاول تفسيره كل مجرور مجرور عنه وكل مجرور عنه اسم
 ينتج كل مجرور باسم فالمجرور مزوم والاسمية لازمة ولا شك ان
 المزوم علامة على وجود لازمه **قوله** التعريف بمطلق الخ
 اى تمييز عن اخويه وليس المراد بالتعريف ما يشرح الماهية
 كما هو **قوله** ولم تقترن بزمن وضعها على نحو اس
 وبكرة وقبل وبعد فانها وضعت للزمن مع انها اسماء وبجواب
 بان المراد بقوله ولم تقترن بزمن وضعها ان الزمن ليس جزء
 مدلولها وان المراد انها لم تدل على الزمن بهيئتها فقط وضعها
 بخلاف اسمي ونحوه فانه دال على الزمن بهيئته ومادته وضعها
 او يقال ان الدال على الزمن فى اسمي ونحوه للمادة فقط ولا دلالة
 للهيئة على شئ بل هي شرط لدلالة المادة على الزمن اذ لو غيرت
 الحركات او السككات او الترتيب لم تدل المادة على الزمن بخلاف
 ضرب ويضرب واضرب فان الدلالة على الزمن بالهيئة لكن
 بشرط دلالة المادة على الحدث والافقد توجد هذه الهيئة

ولا تدل على الزمن وإنما كان الزمن محدثاً له الهيئة دون المادة لأن
 اختلاف الزمن إنما نشأ من اختلاف الهيئة مع اتحاد المادة فهذا
 الاختلاف دليل على أن الهيئة هي الدالة على الزمن لا المادة والالهام
 اختلف باختلاف الهيئة والدال على الحدث هو المادة لكن بشرط
 الهيئة ولا فقد توجد المادة ولا تدل على الحدث كما إذا قلت رضب
 أو ربيض بدل ضرب وهذا أظهر من قول من قال إن الدال على الحدث
 المادة مع بعض الهيئة وعلى هذا عني قولنا أو يقال لا يحتاج
 لقولنا فقط **قوله** لا يميز الجنس لعل هذا مبني على أن تعارف
 الأمور لا ضبطه رتبة رسومها الحق إنما حدود حقيقة ومسا
 ذكرى التعاريف ذاتية للعرف وليس هذا شئ غير ما عتبره
 أهل الاصطلاح وعليه فالكلمة بجنس لا يميز **قوله** الجنس
 في نفسها أي بنفسها وقد فسره بقوله أي بلا واسطة أي واسطة
 نحو العامل والمتعلق كما في حروف الجر **قوله** واسم الفعل فانه
 دال إما على اللفظ أو على نفس المصدر والزمان إنما جاء بالعرض
 كما قدمه المحش بقوله ثم استعمل في معنى الفعل مجازاً والله أعلم
قوله أي لفظه أي المراد من الخفض لفظه وليس إشارة لتقدير
 مضاف وإلا كان المراد من الخفض معناه فلا يصح قوله بعد
 وليست اللفظ للعهد **قوله** لأنه لا يرد مفهومه أي معناه بل
 كمراد لفظه والخفض السابق مراد منه مفهومه وبشرط العهد
 المذكور اتحاد المراد من اللفظين كما هو ظاهر **قوله** وبجوابه
 اقتصر على الكسرة لأنها الأصل إن كان معناه أن التعريف لمطلق
 الخفض الشامل للبناء والفتحة وأنه اقتصر في التعريف على خصوص
 الكسرة لأنها الأصل وورد عليه أن التعاريف لا ينظر فيها المثل
 ذلك بل يشترط فيها أن تكون جامعة مانعة وإن كان معناه أن
 هذا التعريف للخفض الأصلي لا لمطلق الخفض كان جواباً صحيحاً
 لكنه خلاف الساد من لفظ المحش **قوله** وعن الثاني بأنه
 تعريف لفظي لا بطل العلامة الصبيان والعلامة الأمير الجواب

بانه تعريف لفظي بان التعريف اللفظي يخاطب به من يعلم المعرف والتعريف
ويجهل وضع لفظ المعرف للتعريف كقولك البر الفصح لمن يعلم ان الفصح هو
الحق المخصوص ويجهل تسميته بالبر وليس هذا كذلك اذ لو كان
المخاطب عالما بهذا التعريف لكان عالما بالخفض لانه مذكور فيه
فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له فالحق في الجواب كما قاله العلامة
الضئاني ان ذكر الخفض لتقييد العامل وليس جزا من التعريف ثم
انك ان اردت بيانا للمعنى التعريف اللفظي وغيره والفرق بينهما
فعليك بكتب المنطق ومواد التلخيص عند قوله في بحث الانشا
قبل فيطلب مما شئ الاسم كقولنا ما العنقا او ماهية المسمى كقولنا
ما الحركة اه واعترض بعضهم على المحشة بانه حيث كان الخفض المعرف
مراد منه اللفظ اخذ من القولة السابقة والخفض في التعريف
مراد منه المعنى كما هو اذ المراد به الكسرة والكسرة اخذت في
التعريف لا في المعرف حتى يتوقف عليه لم يكن هناك دور
ويظهر في ان الدور باق ولا ينبغي بارادة اللفظ في الاول والمعنى
في الثاني اذ مال الاول الى المعنى **قوله** كما يرشد اليه تقدير كضائف
متقدم فيه ان ما تقدم ليس من باب تقدير المضاف ولا لا يصح قوله
فيما سبق وليست اللفظة بل المراد من الخفض لفظه **قوله**
والتعريف ليست للالفاظ اي وكلام الشئ يفيد اية تعريف
لفظ فقوله عبارة جنس في التعريف يشمل كل لفظ معبر وقوله
عن الكسرة المفضل اخذ بقية الالفاظ المعبر بها ما عدا اللفظ
الخفض وفيه انه ليس المقصود تعريف اللفظ من حيث كونه لفظا بل
مقصود الشئ بيان اللفظ من حيث معناه فالموضوع له هو المقصود من
التعريف ولذلك كتب شيخنا على قوله ثم ان تعريف الخفض الى قوله
فكان الاولى ليس لهذه الزيادة التي زادها على المدايني معنى فاعند
هنا مل والمحشة المدايني فرع قوله فكان الاولى على ما قبل هذه
من زيادة **قوله** التي تمنع الخلوة فيه ان الاسم يخلو عنها كالحل
بال في نحو الرجل جاءني وجواب بعضهم عن المحشة بان منع الخلوة باعتبار

الصلاحية صحيح لا يرد عليه نحو نزل ودر الك لما تقدم من ان المراد
 بقوله فالاسم بعض افراده لا كلها **قوله** مجاز اي مجس في الضل
 والافهوا لان حقيقة والذي في حواشي الاشتموني ان في المضل اذلا
 كنون او التصويت ثم نقل الى النون المدخلة مطلقا ثم غلب على
 هذه النون تأمل **قوله** وقد يقال الجهة منفكة فيه ان معنى
 انفكاك الجهة وجود توقف كل على الاخر لكن من جهتين وفيما
 ذكره توقف التنوين وعدم توقف الاسم فلم يظهر التغير بانفكاك
 الجهة **قوله** وبإضافة اخر الى الاسم خرج الخاي واما قوله
 اخر فخرج به نون نحو منكسر كما انه خرج بقوله وتعارفه في الخط
 نون التوكيد الخفيفة التي في اسم الفاعل والنون *
 اعتبار في قوله اقل اللوم عاذل والعتاب **قوله** اي في غالب
 الأحوال لا حاجة اليه لان المراد انها لا تكتب بنفسها في الخط وان
 كتب بدلها **قوله** والتنوين يسقط فيه جرا ورفعا بل ونصباً
 بالنظر لنفسه كما تقدم وقد يقال انما اقتصر على ذلك لان كلامه
 في عدم رسم البدل **قوله** اشار بتعداد الأمثلة الخ كان الاولى
 الخ ان يذكر تعدد قوله ومثلهما وخرج او يقول الخ ليظهر قوله اشار
 الخ لان رجل وزيد من واحد ففهما مثال واحد **قوله** وقيل ان
 تنوين رجل تنوين تنكير جمع بعضهم بين القولين بان من جعل تنوين
 تنكير للممكن نظر لكونه منصرفاً ومن جعله للتكثير نظر لكونه موصوفاً
 بشئ لا بعينه **قوله** بال معهدة اي الحديث المعهود
 نصيح قال الصبنا المناسب اي الزيادة المعهودة اي التي هي جارية
 معين **قوله** وهو الصحيح تقدم ان المختار خلافه **قوله** اي
 علم شخصي الخ فيه ان كون اسم الفعل علماً شخصياً على هذا
 القول جار في المنون وغيره لانه على كلا الحالين اسم للفظ المخصوص
 فكيف جعل المنون نكرة على القول بانه اسم للفظ الفعل وتخلص
 العلامة الصبان من ذلك بان المنون اسم للفظ المراد به اي فرد
 من افراد حدثه فأي مثلاً غير منون اسم للفظ المراد به طلب

الزيادة من أي حديث كان وإن معنى كون الثاني نكرة أنه في حكم
 كناية ومشيبه لها وإنما لم يعتبر والتعريف والتشكيك في كفعّل
 بالطريق الذي اعتبروا به التعريف والتشكيك في اسم الفعل لأنه
 لا ضرورة تدعو إلى مثل ذلك في كفعّل بخلاف اسم الفعل فإنه من
 الأسماء فأجروه مجراها ومثل ذلك يقال في اسم كصوت ففارق بلا
 تنوين كناية صوت مخصوص لغراب مخصوص وبالسّون كناية
 صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص **قوله** والتعدد بتعدد
 تدقيق فلسفي الخ فيه أن هذا ليس من باب التدقيق الفلسفي
 وإن اشتهر أنه منه بدليل تعدد اللفظ في آن واحد بخلاف زيد في
 حدار غيره في الشوق فإنه لا يجتمع مع نفسه في الشوق في آن
 واحد فتعدده تدقيق فلسفي إلا أنها أمثال وكونها أمثالا لا يوجب
 أنها شيء واحد اختلف محله فقط فالتدقيق الفلسفي لا يكون
 إلا فيما إذا لم يختلف الشخص هذا هو الظاهر لكن في الصبيان على تخضر
 استعد ما يفيد أنه تدقيق فلسفي ولو اختلف شخص كما هنا
 وعبارته وهو أي القرآن علم شخص أن قلنا بقدم اختلاف الكلام
 باختلاف المتكلم وإن لم يكن ذلك الاختلاف اختلاف علم فقط
 كما هو عرف أهل العربية بل اختلاف بالشخص عند التحقيق وعلم
 جنس أن لم نقل ذلك كما هو تدقيق الفلاسفة وكذا الكلام في
 سائر الكتب والزاج وكذا أسماء العلوم لأن اختلافها باختلاف
 المتعقل كاختلاف الألفاظ باختلاف التلفظ **قوله** قال في
 الحاشية الخ مقابل لقوله علم شخصي إذ هو على هذا علم جنسي كما
 قاله فتدبر **قوله** وعرضه الخ ما نقلناه عن الصبيان أولي
 في تحصيل هذا الغرض **قوله** يدفع توهم الخ عملة للزائد
قوله لذلك أي للقابلة **قوله** والفرع هو جمع المذكر
 كسالم الخ اعتبر الفرعية والاصالة من حيث الأعراب وبعضهم
 اعتبرها من حيث الذات فجعل الفرع هو جمع المؤنث والأصل هو
 جمع المذكر فقال في التعليل لتلايل من مزية الفرع وهو جمع المؤنث

لو جعل من غير تنوين على أصله وهو جمع المذكور السالم لأن زيادته
 تنوين نقص فيه **قوله** من إضافة الأعمى أن اعتبر تقييداً بما
 تضاف إليه وأن لم يعتبر كان من إضافة أحد المترادفين إلى الآخر
 لكن هذا ظن أن أريد باليوم مطلق الوقت كما هو أحد معانيه مع
 إطلاقه إذ عن تقييدها بالزمن الماضي أو كان المراد منه ما بين طلوع
 الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه أن كذلك فإن
 كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت أباقية على تقييدها
 بالزمن الماضي فالإضافة للبيان مطلقاً للعموم المضاف وخصوص
 المضاف إليه مطلقاً وإن كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب
 الشمس وكان الوقت المستعمل فيه إذا قصر من هذا القيد في إضافة
 الكل إلى الجزء ولما حاق فإضافته كإضافة يومئذ إلى أريد باليوم مطلق
 الوقت فافهم **أهـ صيان** **قوله** الثاني عوض عن كلمة الجزئية التحقيق أن
 تنوين كل وبعض تنوين يمكن كما شمله تعريفه السابق قال بعضهم
 ولا مخالفة بين القولين فتنوينهما عوض عن المضاف إليه بلا مشأ
 وللتفكيك لأن مدخوله معرب منصرف **قوله** في حالتي الرفع
 والجر أما في حالة النصب فلا تنوين أصله لظهور الفتحه على الياء
 مع عدم التنوين **قوله** الأقصى لا حاجة إليه بعد منتهى **قوله**
 كما تشهد به لغة من أثبت الياء الجزئية وهذه الشهادة أنه لو كان
 إلا علل مقدمها على منع الصرف لم تنبأ هذه اللغة لأن أصل جوار
 في حال الجرح جوارى بكسر الياء والتنوين ولا شك في استئصال
 كسرة على الياء وحذفها لذلك ثم حذف الياء لا لئلا تسكن
 ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرها ولم تنبأ
 اثبات كسرة مفتوحة حال الجر على هذا القول بخلافه على القول
 بتقديم منع الصرف على الإعلال فإن أصل جوارح في حال الجر
 جوارى بفتح الياء من غير تنوين والفتحة لا تستغفل على الياء
 نظر الحذف مع قطع النظر عن ثباتها عن ثبوتها عن ثبوتها عن ثبوتها
 أقيت الفتحة ولم تحذف على هذه اللغة فعلم أن هذه اللغة لا تنبأ

الاعلى القول بتقديم منع الصرف فهي شاهدة له **قوله** وبذلك صرح
 المبرد الخ اي بكونه عوضا عن حركة الخ والحاصل ان مذهب الجمهور
 وسائر عووض عن حرف وهل كلام الجمهور وسبب مبني على ان الاعلان
 مقدم على منع الصرف او بالعكس قولان ولما مذهب المبرد والزجاج
 فهو انه عوض عن حركة ولا ينبغي الاعلى ان منع الصرف مقدم على الاعلان
قوله مزيد ثقل اي زيادة ثقل على الثقل الحاصل من صيغة
 منتهى الجموع فانها ثقيلة بدليل انها تمنع الصرف **قوله** انكون
 ياء مكسورة اما قبلها الخ تعليل للزيادة ومحصل هذا التعليل ان
 صيغة منتهى الجموع ثقيلة وزاد ثقلها هنا بكون اخرها ياء
 والياء ثقيلة وكون ما قبل الاخر كسرة والكسرة ثقيلة في ذاتها
 وان كانت مناسبة للياء الثقيلة والحال انهم قد حذفوا من هذه
 الصيغة الياء اذا كان فيها ال او كانت مضافة في حال الرفع او الجر
 ولما في حال النصب فلا تحذف الياء ويظهر الاعراب آخ عليها مثال
 حذف كياء مع ال المحذف في قوله تعالى ومن اياته الجوارى بحسب
 كالا علام ومثال حذفها مع الاضافة حذفها في قولك جاني جوارك
 بلا ياء والاعراب آخ مقدر على كياء المحذوفة لكن الظاهر حذف
 كياء آخ جائز لا واجب ان يجوز لك انبائها ولذلك قرئ قوله
 تعالى ومن اياته الجوارى في البحر كالا علام بانباء كياء وحذفها
 فاذا لم تكن في هذه الصيغة ال ولا الاضافة وجب حذف كياء
 وتقويض التنوين عن الياء بخلافه مع ال والاضافة فانه لا يمكن
 تقويض التنوين فقوله وقد اعل اي جذف الياء وقوله مع ال اي
 او الاضافة بدليل قوله فاذا خلا من ال والاضافة وقوله بتقدير
 اعرابه استشفالة الياء لللازمة او بمعنى مع ويجعل ان الباء والنون
 الاعلا والمعنى على هذا الاحتمال الاخير والحال انه قد اعل مع ال
 والاضافة في حال الرفع والجر اعلا لا مصورا بتقدير اعرابه استشفالة
 فليس المراد بالا عدا محذوف كياء بخلافه على ما قبل هذا الاحتمال لكن
 هذا الاحتمال الاخير غير مناسب كما نعلم بالتأمل وقوله فطر الياء

التغير اي وجوبها كما ان قوله وقد اعل اي جواز ابناء على ما قبل الاحتمال
 الاخير ويحتمل ايضاً انه قول وقد اعل معناه انه اتى فيه بحرف العلة ولم
 يحذف والباء في قوله بتقدير للملابسة او بمعنى مع وهذا هو الظن
 من كلام المحقق هذا ما ظهر في فهم هذا التعليل **قوله** الاول
 ودخول ال الحذف ان هذا ظن ان قلنا ان ال ثنائية وضعاً مقيدة بحذفها
 للتعريف وتكون هنئاً ههنا قطع لكن لما كثرت استعمالها حذفت
 او قلنا ان المفيد للتعريف الجملة ايضاً لكن الهرة ههنا وصل تحذف
 في الدير لكن معتد بها في الوضع بحيث تعديها الكلمة ثنائية ولما
 ان قلنا ان المفيد للتعريف هو اللام فقط والهمزة للوصل غير معتد
 بها في الوضع فالمتعين بما ذكره المصنف ان الهمزة واللام ليسا كلمة
 واحدة حتى ترد تلك القاعدة اه شيبيني لكن المنقول اننا ان
 جرينا على انها زائدة معتد بها في الوضع فذلك فيها الامر ان التعبد
 بال نظر الاء عتاد وهو الاقنيس والتعبد بالالف واللام نظراً
 لزيادتها وقد استعملت في العبارتين كما افاده المراد في **قوله**
 وظاهر الحوجه الظهور ان معنى قول المصنف فالاسم يعرف بالحذف
 والتنوين ودخول الالف واللام ان كل اسم يعرف بذلك فان
 التبادر ان اللام في الاسم للاستغراق او العهد على ما قاله المحقق
 فيما سبق وكون القضية كلية على الاول ظ واما على الثاني فلان
 التبادر ان المفهوم الاسم السابق من حيث وجوده في جميع الامور
 واذا كان كل اسم يعرف بدخول الالف واللام افاد ان كل اسم
 تدخل عليه الالف واللام مع انه ليس كذلك ومحصل الجواب
 الاول اننا لا نسلم ان المراد كل اسم على الاطلاق حتى يكون
 الاستغراق حقيقياً بل المراد ان كل اسم صالح للالف واللام تعرف
 اسميته بتلك الصلوحية فالاستغراق عرفي اي لا فراد نوع
 مخصوص وهو الاسم الصالح ومحصل الجواب الثاني اناسلمنا كون
 الاستغراق حقيقياً وان المراد كل اسم سواء كان صلحاً ام لا لكن
 نقول بدخول الالف واللام علامة على الاسمية والعلامة قد

يوجد العلم بدونها فوجود بعض الاسماء بلا تلك العلامة لا يضرك
كونها علامة على اسمية كل الاسماء كما ان هذا الخلق منفك عن وجود
الله سبحانه وتعالى مع ان هذا الخلق منفك عن الله لوجود الله في
الامر بلا عالم لكن في هذا الجواب الثاني شيء اذ لمعنى لكونها علامة
على ما لا يصلح لها راسا **قوله** مقول فيه نام صاحبه لا حاجة
لتقدير القول لان نام صاحبه خبر وانما يقدر القول في الإنشاء
خبر والله ما هي بنعم الولد ونعم السيد على بئس **قوله** لان
عادتهم تقديم ما يقل الكلام عليه اى وتأخير ما يطول الكلام
عليه لكن لا يخفى ان هذا التمايز عدم تقديم الحروف ولما عدم
تقديم ال فلا فعل النكبة في تأخيرها مناسبتها للحروف وقد
وجد مقتضى تأخير الحروف فكأنها قد وجد لها مقتضى اه شيبيني
قوله ويكون المراد بالطبيعي الخ على انه يمكن هنا الترتيب
الطبيعي بان يكون الشئ نظرا للعلامات من حيث محالها ولا
شك ان الحفظ والتسوية من حيث محالها متوقفان على حروف
الحفظ والالف واللام من حيث محالها لان وجود اخر كحركة متوقفة
على وجود اولها **قوله** هو ان يكون الخ فيه ان هذا ليس معنى
الترتيب الطبيعي الذي هو التقديم بالطبع بل هو تفسير للتقدم
بالعلة ولو سلمنا جدلا انه تفسير له لا يصح تمثيله بقوله كنوقف
الابن الخ والحاصل ان التقديم بالطبع هو ان يتوقف وجود المتأخر
على وجود المتقدم لكن من غير تأثير من المتقدم في المتأخر نحو
تقدم الواحد على الاثنين فان اثر المتقدم في المتأخر في التقديم
تقدم علة كما في تقدم حركة الاصبع على حركة الحائض ولما تقدم
الاب على الابن فهو تقدم بالزمان هكذا نص اهل المنطق وما في
الحث تبعاً لما ينبغي فهو تحذير اه شيبيني **قوله** نعم هو
صادق بذلك اى لان الواو يطلق الجمع الصادق بالمعينة وغيرها
وقال العلامة الشيبيني الاشعار تحقق من حيث اختارها
على اولى التي هي المناسبة في مقام التفصيل والاشعار الدلالة

قوله هذا يعني عنه قوله في الجملة أي لانه صادق
 بعدم اجتماع هذا البعض الذي ثبت له الاجتماع في حال صا
 بعدم الاجتماع أصلاً كالبعض الآخر وقال العلامة الشيبيني
 أنه أتى بقوله في الجملة ليصدق الكلام بحالة نصب المنون كرايت
 زيدا ورفعته كجاء زيد فانه وجب التنوين من غير خفض واجتماع
 تنوين مع الخفض إنما يكون في حالة جر المنون وليصدق بحالة
 نصب المحلى باللام ورفعته فانه وجد دخول الالف واللام من غير
 خفض وإنما يجتمعان في حالة الجر وأتى بقوله وقد لا يجامع لمقابلة
 قوله وقد يجامع والضمير في لا يجامع عائد على بعض أخرفان المراد
 هنا بعض لا يجامع أبداً كاللام مع التنوين والمراد بالبعض السابق
 بعض يجتمع تارة ولا يجتمع أخرى كما هو قضية قوله في الجملة فليس
 هذا مقابلاً لقوله في الجملة هذا مراد الله وعليه فلا اعتراض **قوله**
 ولا يجتمعان في مادة ما أحسن قول بعضهم

لي عند كربين ولكن هل له	من طالب وفؤادي الموهون
فكأنني الف ولام في كهوا	وكان موعد وصلك التنوين

قوله وفي كون ذلك استطراد أوقفه الخ لا موقفة والتعليل
 الذي ذكره هو عين دعوى المناسبة التي يتوقف عليها مفهوم
 الاستطراد فهذا التعليل لا يفيد وقفة أه شيبيني **قوله**
 فسقط ما يقال أنه اجتزأ بالمفرد الخ ثم إن العلامة لما دافع عن استطراد
 أشكاله على هذا التركيب ودفعه ومحصل الإشكال أن هي جمعة
 حروف الخفض وهو جمع مضاف لمعرفة ودلالته كدلالة العالم
 أي محكوم فيها على كل فرد فيصير المعنى كل حرف من حروف الجميع
 ما يأتي أعني من وما عطف عليه وليس كذلك ومثل هذا قول
 محققها فروض الرضوة ستة وأركان الصلاة ثلاثة عشر ومحصل
 ادفع أن هذه القاعدة أغلبية وقد يراد المجموع على غير الغالب كما
 في هذا التركيب ونحو رجال البلد يحلون الضخمة العظيمة وقال
 العلامة الشيبيني رحمه الله هذا أخذ من الكلام بحسب الظن وعند

لا يبرح اشكال بالكلية فان القاعدة مفروضة فيما اذا كان هناك
حكم حقيقي كقولك حروف الجز تميز الاسم الصالح اذ لا شك في ان
المعنى ان كل حرف من حروف الجز يميز ولما قولهم فروض الموضوع ستة
واركان الصلاة ثلاثة عشر وحروف الجز من والي الخ لا حكم فيه
حقيقي لان الجز عين المبدأ لا يبرح شي فالكلام في الحقيقة على
حذف اي التفسيرية كانه قبل فروض الموضوع اي السنة المجلة التية
وغسل الوجه الخ واران الصلاة اي الثلاثة عشر كذا وكذا
وحروف الحذف اي التي هي من والي الخ ولذلك لوقلت فروض الموضوع
تتوقف عليها صحة الصلاة لصح وكان حكما على كل فرد لان التوقف
خارج عن ذات الفروض فاحفظه فانه نفيس جدا يجب شكر عليه
فله مزيد الحمد على جميع نعمه وقد يقال لا نسلم انه ليس بما ذكر
حكم حقيقي بل فيه حكم حقيقي وهو اثبات هذا العدد المخصوص
للفروض والاركان او حروف الحذف وليس على حذف اي
التفسيرية انما ذلك في المعرف مع التعريف لان المراد من تعريف
الماهية وهي عين التعريف تامل **قوله** زمانا الخ اي وقد يكون
غيرها كانه من سليمان وقد يقال هو مكان اعتباري وتقابل
من بالي كما هو ظ وما يفيد معناها كالباء في نحو اعوذ بالله من
الشیطان فان للمعنى التي الى الله من الشيطان **قوله** من اطلاق
الجزء واردة الكل اي اسم الجزء اي مجاز الكنة مبني على مجاز
اخر اقلنا ان غاية الشيء الجزء والملاصق له الخارج عنه ثم
اطلق على اخر الشيء والمجاورة **قوله** اي انتهاء الغاية وناق بمع
مع كما في قوله عز وجل الى الكعبين اي معهما فان غسلها واجب
ويحتمل ان في الآية دلالة لانهما او انما دخل ما بعدها في حكم ما قبلها
للقرينة التي هي فعل النبي عليه افضل الصلاة واتم السلام
وان كانت القاعدة ان ما بعد الى خارج عن الحكم لا داخل خلا
حتى فيما العكس لان محل ذلك لم توجد قرينة وفي البعض ان
مراد بالرجل ما يشمل الركبة والى داخله في حيز التراب المقدس والاصل

وانتركوا من الركبة الى الكعبين فالمغيا بالى داخل في الفصل فصح المقص
ولم فيه بحث وجيه يدركه الفقيه النبيه اه شيبيني ووجه البحث
ان الامر بالترك اما للوجوب او للندب فيفيد ان غسل ما فوق الكعبين
الى الركبة منهى عنه نهى تحريرا ونهى كراهة خفيفة مع ان المقدر
في الفقه طلب غسل ذلك لانه سنة لانه ودر انتم الغرض المجاوز بقوله
كيفية من اثار الوضوء فكيف يصح الامر بالترك ويمكن دفع البحث
بان يحل الامر بالترك على ما اذا تحقق الضرر لذلك او توجهه على ان هذه
مسئلة خلافية لقول المالكية بكراهة ما زاد على الفرض فتأمل
قوله بواسطة ايجاد مصدر اى بواسطة التأثير **قوله** وتكون
حقيقة في الاجسام اى ان المجاوزة الاصطلاحية للقسمة بالتفسير
كسابق تكون حقيقة في الاجسام اى بان كان كل من الشئين من
قبيل الاجسام وقوله كرميت كسهم عن القوس اى فان الشهم
والقوس من قبيل الاجسام وقوله مجازا في المعاني اى مجازا ان كان كل
من الشئين او احدهما من قبيل المعاني وظه كلامه ان عن موضوع
للمجاوزة الاصطلاحية المنقسمة الى القسمين فاستعمال عن في
القسم الثاني على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز انما المجاز في الالفاظ
لفظ مجاوزة على القسم الثاني بان يقال شبه مباعدة المعنى عن الجسم
او مباعدة الجسم عن المعنى او مباعدة المعنى عن المعنى بواسطة
ايجاد مصدر الفعل بمباعدة الجسم عن الجسم بواسطة ايجاد
مصدر الفعل بجامع مطلق المباعدة في كل واستعمل اللفظ الدال
على المشبه به وهو مجاوزة للتشبه لكن ظاهرة ان المجاوزة الشاملة
للقسمين لا بد فيها من الانفصال وكذا يقال في نظائره في موضع
لظرفية الشاملة للحقيقة والمجازية فهي حقيقة في القسمين
انما المجاز في الالفاظ لفظ ظرفية على القسمين **قوله** كخذه
اعلم عن زيد وكقولك في عالم سلب الله الجهد عن فلان **قوله**
لان المعنى اى المجازى **قوله** وهذا لا يصح اى لعدم انفصال
اعلم عن زيد الذي يفيد لفظ البعد **قوله** وانما المعنى اى على

سبيل المجاز في عن عدم وجود الامر كمال التقسيم الى قسمين الموصولة عن فيقال شبه مطلق
 حصول شيء في مكان لا على وجه الانفصال عن مكان اخر بمطلق حصول شيء في
 مكان على وجه الانفصال عن مكان اخر في التشبيه من الكليين الى الجزئيات
 فتستعار عن من جزء من شبه بجزء من شبه **قوله** والمعنى في رضى الله
 عنهم المخصص على طبق ما سبق ان المجاوزة هنا مجازية لكونها في العا
 وعن ايضا مجاز لعدم وجود الانفصال الذي هو شرط في الامر الكلي التقسم
 الى القسمين لعدم انفصال الرضى عنهم والشئ الاول هو الرضى كمن
 بمعنى الاثر والشئ الثاني هو المؤمنون الرضى عنهم والواسطة هي
 ايجاد الرضى اعني التأثير وانما احتيج لهذا التأويل لاجل ان يوجد
 ضابط المجاوزة السابق لكن لا لم يوجد الانفصال الذي هو شرط في
 مطلق المجاوزة الاصطلاحية التي وضع لها عن احتيج الى المجاز في
 عن بان يقال شبه مطلق حصول شيء في مكان على وجه العموم
 والفيضان بمحصول شيء في مكان على وجه التجاوز والانفصال
 واستعير عن من جزى من جزئيات المشبهة بجزى من من جزئيات
 المشبهة ثم انه يحتمل ان مراده ان عن موضوعه للتقسيم الاول وهو
 التقسم الحقيقي من قسمي المجاوزة ويقال نظيره في الظرفية ويؤيد
 هذا الاحتمال قول الصبان فان قلت الظرفية في قوله تعالى ان
 كنتين في جنات وعميون حقيقة بالنسبة الى الجنات مجازية
 بالنسبة للعميون فيلزم استعمال كلمة في حقيقة ومجازا فاجابه
 عند ما منع ذلك اجيب بانه من عموم المجاز بان تستعمل في مطلق
 كدبسة اه فانه صريح في ان في انما تكون حقيقة في الظرفية الحقيقة
 وعلى الاحتمال الاول لا يرد سؤال الصبان وعلى هذا الاحتمال الاخير
 يكون في عن في اخذت العلم عن زيد ورضى الله عنهم مجاز ان المجاز
 الاول من حيث كونه احد الشئين معني من المعاني وهذا ما افاده
 المحم في القولة الاولى المجاز للثاني من حيث عدم الانفصال وهذا
 ما افاده المحم في القولة الثانية ثم انه رد على المحم على الاحتمال
 الاول امور الاول ان العلامة ابن قاسم وتبعه صب لم يشترط

في المجاوزة الحقيقية ان تكون في الاجسام بل قد تكون في المعاني الامر
 الثاني على تسليم انها خاصة بالاجسام لا نسلم ان في عن في اخذت
 العلم عن زيد مجاز لعدم الانفصال بل عن حقيقة وانما المجاز في اطلاق
 لفظ مجاوزة على ما لا انفصال فيه كما ان الهلاق لفظ مجاوزة على ما
 كان في غير الاجسام مجاز فلا وجه لتخصيص المجاوزة المجازية بما
 كانت في المعاني مع حصول الانفصال كما هو ظاهر كلامه بل المجازية
 ما كانت في المعاني وجد انفصال ام لا وانما تكون عن مجازا فاما
 اذا خرجت عن المجاوزة فجميع صورها واستعملت في معنى اخر كالسبية
 والاستعلاء الامر الثالث اننا لا نسلم ان المجاوزة في رضى الله
 عنهم مجازية ولا نسلم ان عن مجاز اما الاول فلما علمت من ان المجاوزة
 الحقيقية لا تختص بالاجسام واما الثاني فلان احد الشئيين ليس
 هو الرضى حتى يحق عدم الانفصال فيحتاج للمجاز في عن بل احد
 الشئيين غير مصرح به وهو المؤخذة والاصل باعد الله عنهم
 المؤخذة بواسطة الرضى على ان الاتصال غير معتبر في المجاوزة كما عند
 ومن نص على ان هذا المثال من قبيل الحقيقة العلامة سم وتبعه صيد
 ويرد على المحنة على الاحتمال الثاني الامر الاول والامر الثالث فقط
 والذي ارتضيه هو الاحتمال الاول وان خالف ما يفيد الصنعة
 وان ما في الصنعة مخالف لظن الشئوني كما يعلم بالتأمل في الكلام
 والله الموفق وعبرة العلامة الشيبيني قوله المجاوزة هي بعد
 شئ عن شئ لغة واصطلاحاً بعد شئ مصرح به او غير مصرح به
 عن مدخولها بواسطة حذف كعامل فيها والاول نحو ميت كسهم
 عن القوس فالشئ بعد عن مدخولها وهو القوس بواسطة الرضى
 والثاني نحو رضى الله عن الائمة والمعنى جاوزت المؤخذة الائمة
 بسبب الرضى وهذه المجاوزة حقيقة فيهما ومن المجازية نحو اخذت
 العلم عن زيد فان العلم لم يجاوز زيدا ولكن لما تعلقت منه كما انه واقف
 هكذا قال المحقق في حاشية الشئوني واقر الـ ما المانع من تقدير
 في الكلام كرضى الله عن الائمة والاصل هنا جاوزة عدم التعليم

زيدا بسبب اخذ العلم عنه ولعل الامر لكون ذلك غير مقصود وفيما
 فيه فالظاهر حمل الحقيقي على خصوص غور ميت عن نقوس **قوله**
 بتكثير العين قيل او يفتحها لكن لم يذكر في المصباح والقاموس الفتح
قوله او مجازا نحو عليه دين جعله بعضهم من الاستعلاء المعنوي
 نحو فضلنا بعض النبيين على بعض وجعل المعنوي من الحقيقي
 وخص المجازي بما اذا كان الاستعلاء فيه على قريب مجرور بها نحو
 او اجد على كذا رهدي اي اجد هاريا قرب النار فان الهادي قريب
 منها لا عليها **قوله** اي على قلة والتكثير على كثرة وقيل بعكس
 هذا ايضا **قوله** وقيل لم توضع لواحد منهما لانه ان كان المعنى
 انها لم توضع لشيء منهما بل وضعت لمعنى اخر غيرهما كان الامر
 ظاهرا الا انه ينظر ما هو وان كان المعنى انها لم توضع لشيء منهما
 ولا لغيرهما من المعاني كانت حرف جر زائد الا تشبيهها بالزائد لان
 التشبيه بالزائد لا بد له من معنى الا ان يقال هي تشبيه بالزائد
 وتبدل على معنى بالتقريبه ولا يلزم في التشبيه بالزائد ان يكون
 المعنى موضوعا له اللفظ **قوله** ونصديرها شرط المراد بتقدير
 ان لا يتقدم عليها شيء من اجزاء الجملة بعدها وهذا لا ينافي تقدم
 شيء من غير جملتها نحو اني رب رجل كريم لقيت كما في شرح المعنى
قوله وتأخير عامل اي العامل في مجرورها ان كان هناك عامل
 لفظي وفيه انه ان كان المراد تأخير العامل عن رب بمعنى ان لا يتقدم
 عليها لم يكن لهذا الشرط فائدة للاستغناء عنه بالنصديروان
 كان المراد بتأخير العامل ان لا يتقدم على المجرور بها بحيث يفصل
 بينها وبين المجرور بها كرب لقيت رجل كريم كان هذا الشرط غير
 خاص بها بل بعبارة حروف الجر كذلك **قوله** وتكثير مجرورها
 يكون اسما ظاهرا متكررا فخرج بالاسم الظاهر الضمير وخرج بكون
 متكررا بعبارة العارف لكن هذا الشرط للغالب والا فقد جرح الضمير
 قليلا كما سيأتي وعبارة المعنى وتكثير مجرورها ان كان اسما
 ظاهرا وعليه فالشرطية لزومية لا غالبية نعم يقتضون التام

الذي يقول الى التنكير ان يكون معرفة مخروب رجل واخيه اذا اصر
واخ له بخلاف رب رجل وزيد ولا يلزم وصف مجرورها وما وقع
في المعنى من اشتراط ذلك مبني على ضعف **قوله** ان يكون
عاملها فعلا ما ضيا اي عامل مجرورها لكن هذا باعتبار الغالب
او يقال مراده انه اذا كان عاملها فعلا بشرط ان يكون ما ضيا والا
فقد لا يقع بعدها فعل اضلا كما في المحنة الاتي وهو رب رجل عندي
وبعضهم لم يعد شرط انظر الانفسا كما في ذلك قال الاشعري وغيره
ولا غلب ان يقع بعدها فعل ماض والحاصل ان رب اذا لم يكن مكفوفة بما
كان الغالب ان يقع بعدها فعل ماض لا على وجه مباشرة لها وقد
لا يقع بعدها نحو قوله عليه الصلاة والسلام يا رب كاسية
في الدنيا عارية يوم القيمة واذا كانت مكفوفة بما كان الغالب ايضا
ان يقع بعدها الفعل الماضي لكن مباشرة كقوله ان بها اوفيت في
علم اي نزلت على جبل وتدخل على المضارع لتتبركه منزلة لماض
لتحقق وقوعه مخروب ما يور الذين كفروا وندرجوها على الجملة
الاسمية كقوله

نما الجامل المؤمل فرم وعناجيج ينهن كهار

والجامل القطيع من الابل والمؤمل المتخذ للقبية والساجع جمع
عجيج جباد الخيل والمهار صغار الخيل **قوله** وحذفت رب
فجرت بعد بل الخ اي الى اخر البيت وتماه والفاو بعد الوشع
ذا العمل ومثال حذفها بعد بل قوله

بل بلد ملا الفحاح قتمه لا يشتري كانه وجهه

والفحاح بكسر الفاء جمع فخ وهو الطريق الواسع والقتم بفتح
ويفتح فسكون والقتام كسحاب كفبار وقوله وجهه
اي جهرية يحذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط للنسب
الى جهره بفتح الجيم قرية بفارس ومثاله بعد الفاء ومثال جلي
قد طرفت وموضع وخص الجلي والموضع لانها ازيد ككساء
في الرجال والطروق الاتيان ليلا ومثاله بعد الواو ويل كوجع

ارجى سدوله والتشبيه في الكفاة والظلمة والسدول السيور
قوله وهي العاقبة للهمزة الخ هذا تفسير للتعدية الخاصة **قوله**
 والاولى حمل الخ اي والقرينة على هذا ان المقصود بان المعنى المختص
 قوله لكن يعكس عليه المثال اي لانه محتمل للخاصة وغيرها وفيه ان
 كمال لا يضريه الاحتمال وكانه فهم ان المثال قرينة على تخصيص
 التعدية في كلام الشارح بالخاصة فاعترض بان المثال لا يصلح قرينة
 لاحتماله وقد علمت ان القرينة شئ اخر فلا يضري الاحتمال وان تكون
 للتعدية الخاصة الخ اذ اتأملت بعين معتبر لم تجد من قيل التعدية
 الخاصة مثل ذهبت بريد اذ الوادي لم يكن فاعلا بان يقال مكره الخ
 فتصيره مفعولا بواسطة الباء وتقول مررت بالوادي اي جعلت
 الوادي ما را فقول المحش اي صيرت الوادي ممره له لا يناسبية
 الخاصة نعم ان جعل الوادي فاعلا على الاسناد المجازي وحمل
 تفسير المحش على المعنى المراد اندفع اليراد ويجاب ايضا عن الشارح
 تمثيل للباء الخارة بقطع النظر عن معنى التعدية المتقدمة **قوله**
 التصق به داوان كان المراد بالداوان العلة المحسوسة نحو سحابة
 مثلا كان كل من الملتصق والملصق به حسيما وان كان المراد بالداوان
 امر معنويا قائما بالبدن كان الملتصق معنويا فيفيد ان الالتصاق
 كعنوي من الحقيقي فيؤيد ما سبق من جعل الاستعلاء المعنوي
 من الحقيقي لامن المجازي خلا فالماضعة هو في السابق **قوله**
 وفي الاصطلاح الخاق ناقص الخ اعرب بعضهم وادعى ان قوله
 الكاف للبداوة كقوله سلم كما تدخل اي تجرد دخولك وصل كما
 يدخل الوقت اي تجرد دخوله واجيب عنه بان الكاف زائدة
 وبان مانية والاصل سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الوقت
قوله وضابطها ان تقع بين زائتين الخ في قول انها الداخلة
 على من يملك ولم يقيد بكون ما قبلها ذاتا وبه يتجه صحة كون لام
 لله في الحمد لله الملك لكن ما في المحش هو ما في الاشعري وغير
قوله ويكون من ذكر الخاص بعد العام راجع للاحقاق

الثاني فقط وهو العطف على الالف واللام لان حروف التسم داخله
 في قوله وحروف الخفض المعطوف ايضا على الالف واللام **قوله**
 في قسم السؤال اي الطلب **قوله** وقد جمع بعضهم هو النسخ
 كما ينبغي خلافا لما يوجهه كلامه كما قيل **قوله** اي تبدل كمثل
 على قلة هاء كلام المحسن والشيعيدان الهاء واللام بدل عن التاء ولما
 انشبت في ذلك اختصاصا صريحا بلفظ الجلالة كالتاء وكلام شرت
 في شرحه يعيد انهما بدل عن الواو التي هي اصل التاء فكل من هاء
 واللام والتاء بدل عن الواو مختص بلفظ الجلالة ولما كان كل
 فرع عن الواو ضعف فيقص على لفظ واحد وجير ضعفها بكون اللفظ
 الواحد لفظ الجلالة **قوله** ونقل فتحها مع جميع المظهرات ليس
 مراد ان اللام المعوضة عن حرف القسم نقل فتحها مع كل اسم ظاهر
 لما تقدم من ان اللام المعوضة عن حرف القسم لا تدخل الا على لفظ
 الجلالة بل هذا النقل انما هو في اللام الجارة من حيث هي فكانت
 مناسب كتابة هذا فيما سبق والحاصل ان اللام الجارة مكسورة
 حتى مع الضمير كما هو لغة فزاعة او الامع الضمير فتفتح معه كالضمير
 وبما فتحت قبل ان المضمر نحو لنعلم ونقل فتحها مع جميع المظهرات
 وحق الكلمات التي على حرف واحد الفتح لثقل الكسرة والفتحة على
 الكلمة الخفيفة غاية الخفة بكونها على حرف واحد كالواو والفاء
 والام الابتداء وكسرت باء الجر ولا ممة لموافقة معمولها ولم تكسر
 ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما فجرها غير اصلها بل قيل لها
 مقام الحرف وابقيت اللام الجارة للضمير على اصلها وهو فتحت بعد
 الالتباس اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غيره لا التفت
 بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما كان الظاهر مبني او
 موقوفا عليه افاده شرت فراجعها فان فيه نقاش وهذا الامر
 معوضة عن حرف القسم لا تستعمل الا في الامر العظيم الذي يستجر
 منه فني مفيدة للبحث فلا يقال به قد قام زيد افاده المحشون
 قول الله على ما في بعض النسخ الله اقسام به الظم لي ان هذه الالباء

ليست بأقسام لان معنى كونها للقسم ان استفادة القسم منها نحو
 بالله وبك لا فعل بل مجاز في مثال الله شيبيني لكن هذا يعود
 الى انه لا يذكّر فعل القسم مع حرف من حروفه اصلا وهو خلاف
 ما تقدم تأمل **قوله** ثم استعملت غالبا في معنى الفعل اي
 مجازا كما صرح به المحقق فيما سبق **قوله** وعدم التصرف اي
 بحيث لا يجي منها مضارع ولا امر ولا بالحقها علامة تثنية
 ولا جمع **قوله** لانه لم يثبت في عسي الح نقل الروداني ان
 كسب يدكر في العباب ان عسي زيدان يخرج معناه الاضلي
 قارب زيد الحزج ثم صار انشاء للرجاء ونقل عنه ايضا انه
 ذكر فيه ان ليس عند من جعلها فعلا معناه ثابت انشأوه اي
 انشأ وصف ما اسندت اليه وعليه الجمهور وان القول بانها
 للنفي قول بحرفيتها لان النفي معنى في الاسناد **قوله** لفعل
 يفعل اي المتعدي المفتوح العين يقال فعلت شيئا الفلاني
 لكن احد المصدرين قياسي والاخر سماعي لان فعلا بفتح الفاء
 وسكون العين يكون مصدرا قياسيا للفعل المتعدي
 سواء كان مفتوح العين نحو اكل اكلا وضرب ضربا وقيل قللا
 او مكسورا كقوله فرمما وامن لسا وشرب شربا ولقم لقمًا
 ولتم لثما كما قال في الخلاصة

فعل قياس مصدرا للتعدي	من ذي ثلاثة كدردا
وفعلا بكسر الفاء وسكون العين مصدر سماعي سواء كان كماضي مفتوح العين كما في هذه المادة او مكسورا كقوله قوله بقبوله دخول قد الحرفية وتختص بالفعل المنصرف الحزبي المثبت المجزأ من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهي معة كالجزء فلا تفصل منه بشيء الا بالقسم كقوله	
اخالد قد والله او طات عشق	وما قائل المعروف فمنا يعنف
وسمع قد لعمرى بت ساها وقد والله احسنت كذا في المعنى واعترض العلامة الشيبيني على انقياد المثبت بان كظم انه	

يجوز كل من قولك قد يقوم وقد لا يقوم وقد يقال لعله احترزا
 بالثبت عن المنفى بغير لا كالمنفى بما اوبان **قوله** فلا اعتبر
 عليه اى بان قد صارت بالاسمية والحرفية فتد من حيث
 هي لا تميز الفعل عن غيره بل تدخل على الاسم اذا كانت اسما
قوله انصرف الاسم وهو قد اى متى اطلقت قد انصرف لفظ
 الحرفية وهذا كلام في غاية اللبس وقال شيخنا قوله فلا اعتبر
 عليه اى بان دخول كبا على قد دليل على اسميتها والى هي علامة
 الفعل قد الحرفية لكن قوله انصرف الاسم لوقال انصرف
 الوصف اى الحرفية لكان اولاه فنامله فانه لا يسلم **قوله**
 اى للتحقيق في غالب الاحوال الخ قال الرضى قد تدخل على الماضي
 والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض
 المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع
 اى يكون مصدرا متوقعا لمن تخاطبه واقعا عن قريب ومنه
 قول المصنف قد قامت كصلة ففيه اذن ثلاث معان التحقيق
 والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط نحو
 قد ركب لمن لم يكن متوقعا الركوب اه فيفيد ان التحقيق لان
 لا غالب **قوله** ولتقريب الحال نحو قد قامت كصلة حاصل
 ما يقال في هذا المثال انه ان كان معنى قامت كصلة تحققت
 ووجدت كما يقال الكل يتقوم باجزائه اى يتحقق ويوجد كانت
 قد لتقريب المستقبل من الحال لان الشهود في تقدير الاشياء
 وذكره الدماميني ان التقريب كذاى هو معنى قد يشتمل تقريبا
 كماضى من الحال وهو تقريب المستقبل من الحال وقال صاحب
 كفى ان قد في هذا المثال للتحقيق على وجه البالغة لانه لما
 قرب كتحقق جدا نزل منزلة المحقق مبالغة لا للتقريب لان
 التقريب الذى وضعت له قد انما هو تقريب الماضى من الحال
 تقول قام زيد فيحمل الماضى القريب والماضى البعيد فاذا
 قلت قد قام زيد اختص بالقوب ومن هذا المعنى اعنى التقريب

الواجب قرن الجملة الحالية بالماضية بماه هذا كله اذا كان قامت
 الصلاة بمعنى تحققت ووجدت كما تقدم اما اذا كان بمعنى قام كما مر
 لا جملها وترسيوها والاسناد الى الصلاة مجاز عقلي فلا شك ان
 القيام والنهي لها سابق على قول المقيم قد قامت الصلاة فيصح
 كون قد لتقريب الماضي من الحال لان القيام بهذا المعنى تحقق
 قريبا ولو اطلع صاحب كفاي على هذا المعنى لاثبت لتقريب
 في هذا المثال واما اذا كان قامت الصلاة بمعنى قرب قيامها
 مجاز الغويا فقد للتحقيق لان قرب قيامها حاصل للتحقق الآن
 هذا حاصل ما يؤخذ من الامير على الغنى مع زيادة **قوله** ولا
 يكون الا في غير كلام الله قال العلامة الشيبيني اقول الظم
 انه لا مانع من وقوعها في كلام الله تعالى بهذا المعنى اذا كان
 مدخولها غير مأخوذ من صفة دائمة واجبة الثبوت لله والا
 فلا يجوز بل يتعين التحقيق بالنظر للفعل نحو قد يعلم ما انتم عليه
 ان ابقى الكلام على ظاهره فان اريد بـ يعلم ما انتم عليه مجازي
 على ما انتم عليه صح كونها للتقليل بالنظر للفعل وعدم المجازاة
 يكون بالعنف فاقاله المشي غير ظاه وظاهر كلام المشي انها
 لا تكون للتكثير لكن اثبت كونها للتكثير في قول هذ في قد
 اترك القرن مصفرا انا مله والز مخشري في قوله تعالى قد نرى
 تقلب وجهك فقال ان قد هنا للتكثير الروية كما في المعنى **قوله**
 وتستعمل مبنية ويقال قد زيد درهم بسكون الدال وفتح
 بالنون حرصا على بقاء السكون لانه الاصل فيما يبنون **قوله**
 لتبهرها بقدر الحرفية في لفظها فيه ان هذا لا يوجب كسها
 الا يرى ان الى بمعنى كسمة مفرد الا لا شبيهة بلفظ الى
 المجازة ومع ذلك معرفة وجواب كسني بمعنى كسابة
 تكون التي بمعنى كسمة مفردة ففيه ان السوين انما جاء
 للاعراب ولو بنيت لحذف فهذا اجواب بما فيه النزاع وهو
 من المصادر التي لا تشع وقوله ولكثير من الحروف في

وضعها فيه ان الذي اعتمدوه ان لتسمه الا سم الحرف في الوضع
 اى في عدة الحروف لا يوجب البناء الا اذا كان ثانيا الاسم لينا
 كما الذي هسه ضمير المتكلم وحده ومع غيره وكونها تين كهلين
 يجوز البناء لا لوجوه ينافيه قول المحسن بعد وتستعمل معرفة
 لا ضافتها المانعة من تختم البناء وقوله ويوصف الاضافة
 الخ فان ظاهر ان البناء واجب لولا الاضافة وكون الموجب
 مجموع العلتين لا كل واحدة على حدتها فيه مافيه **قوله**
 وتستعمل معرفة ويقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسيه
 درهم بالرفع وقد يغيرنون كما يقال حسي **قوله** وقد
 تكون اسم فعل الخ المناسب تاخير هذا عن قوله ويوصف
 الاضافة الخ وعلى هذا فمضى مبذبة وجوب البناء بها عن الفعل
 بلا تاخير ومضى اتصالها بما ياء المتكلم يؤن بالنون وجوبا فنقول
 قدني درهم كما تقول بكفيتي درهم كذا في المعنى **قوله** وسير
 الضمير مرة اى الستين التي لها دخل في الضمير مرة والا فالدال
 على الضمير مرة الستين والتاء **قوله** علم جنس الظمانه علم
 شخص نظير ما تقدم في اسم الفعل **قوله** لعدم تغير
 الصورة هذه العلة انما تنبع جواز البناء ولا وجوبه كما تقدم
 فلعل مراده مبنى جوارا وكذا على الاعراب بتعين الحكمة **قوله**
 اذا سكتا الاولى مطلقا لان الكلام فيها قبل القيد اعنى
 الساكنة **قوله** نحو قالت اخرج الخ عدد الا مثله اشارة
 الى انه لا فرق بين التحريك لعارض بالكسر او بالضم او بالفتح
 وهى في الامثلة على هذا الترتيب لكن على احدى جهتين في الاولى
 وجعله غيره من التحريك بالضم على الوجه الاخر والاولى التمثيل
 بقالت امرأة العزيز فتدبر **قوله** كفاطمة اى من قولك حاتم
 فاطمة لا أجل ان تكون التاء دالة على تأنيث للسند اليه لا من
 قولك هذه فاطمة لكمها مسند لا مسند اليه **قوله**
 دخلت الثلاثة هذا لا يشترع بعد قوله اى الدالة على تأنيث

المسند اليه ازالتاء في ربت وثبت ليست كذلك وكذا التاء في
 قوة فانها ليست لثاني المسند اليه الا ان يقال انه مسند
 اليه بحسب الاصل لان اسم لا اصله المسند وهو مسند اليه
 وعلى هذا لا ينحصر المسند اليه الذي تدل كماء على تأنيته في تفاعل
 ونائبه واسم كان **قوله** المتيث تقدم لك ما فيه **قوله**
 فلا تدخل على الاشياء لم يتقدم ما يتفرع عليه نعم لو ان
 اولا بالحزب لظهر ولعله سقط من قلم كذا نسخ **قوله**
 قوله مركبة من شيئين خرج بالدلالة على الطلب نحو اخبرني
 يا هند ولا تضربن يا زبد فانه فعل مضارع وخرج بقوله
 ياو المجاطبة اسم الفعل كزال وصفه والمراد بالدلالة على
 الطلب بالنفس ليجز الدال على الطلب بواسطة لام الامر
قوله لغة الطرفين **قوله** ليتا ومن الناس من يعبد الله على حرف
 اي طرف وجانب **قوله** ذكر التعلق اراد به الجور اخذا
 من كلامه بعد والمشهور انه يشترط في دلالة على معناه
 ذكر الطرفين العامل والجور **قوله** ويقولنا ولم يكن الجور
 الحاصل ان بعض الاسماء يدل على معنى في نفسه فقط كزيد وبعضها
 يدل على معنى في نفسه ومعنى في غيره كمن الشريطة والاستفهامية فهو
 دالة على الشخص كما قل مع الاستفهام وكشيط والاستفهام في شرط اي تعلق
 غير مستقلين لانه لا بد من ذكر متعلقهما ولذا كان حقهما
 ان لا يؤد يا الا بالحرف كالهمزة وان وح يصدق على من
 انهار الدالة على معنى في غيرها فتدخل في تعريف الحرف لولا زيادة
 ولم يكن احد جزى الجملة وبعضهم اخرج ذلك بقيد فقط بدله
 هذا القيد وبعضهم اخرج به بالحصر حيث قال ما لا يدل على معنى
 الا في غيره وهذا تعلم اندفاع ما يرد على ظاهر عبارة من ان
 هذه دالة على معنى في غيرها فلا تدخل في تعريف الاسم كسابق
 بانه كلمة دلت على معنى في نفسها اذ هي دلت على معنى في غيرها
 فيصير تعريف الاسم غير جامع وحاصل الدفع انها دالة على

معنى في نفسها كما انها دالة على معنى في غيرها ودخولها في الاسم
 باعتبار الاول ودخولها هنا باعتبار الثاني فاحتجنا لاجزائها
 بما تقدم ولذلك ان تقول لا تحتاج الى هذا كله اذ الكلام في المعنى
 الوضعي فالمعنى ان الحرف دل على معنى في غيره وضعا وهذه
 دلت على معنى في نفسها وضعا ومادلت عليه في غيرها طارعا
 بحسب تضمنها معنى في الحروف هذا كله بالنسبة لغیر الوصول
 افادة شيئا ويقال في الوصول انه موضوع للجزئيات المعنى
 المستحضرة بامر كلي بعينها فالعين جزء من الموضوع له وتعيين
 الذي هو جزء من الموضوع له جزئي غير مستقل حقه ان يثوب
 بالحرف ولا يفهم هذا التعيين الا من الصلة فالوصول داخل
 في تعريف الاسم باعتبار دلالة على الذات ودخل في تعريف
 الحرف باعتبار دلالة على التعيين فحتاج لما يخرج من
 تعريف الحرف وقول بعضهم كونه هذا القيد محتاجا اليه
 لاجزاع الوصول وخو غفلة عن معنى دلالة الحرف بغيره
 وهي توقف دلالة على المعنى الموضوع له الحرف على ذكر غيره
 فمن مثله معناها الوضعي على ما قيل ابتداء جزئين خصوص نحو
 السير والبصرة وهذا لا يستفاد الا بذكر البصرة واسم
 الوصول وخو وضع لذن مبهم ولا شك في دلالة على
 هذه الذات المبهم واما الصلة فهي لتعيينها وتوقف كعين
 على الصلة لا يمنع من افادة اسم الوصول معناه الوضعي
 وكذا يقال في اسم الاستفهام **قوله** مردود بان الوصول
 من المعارف وهي موضوعات للجزئ المعين الا ان التعيين
 تارة يكون مستفاد من جوهر اللفظ كما في العلم وتارة يكون
 مستفاد من قرينة خارجية كالان في المعرف بها والصلة في
 الوصول والامارة في اسم الامارة فان قلت ان هذا كله
 جهاد في غير عدولان معنى دلالة الحرف على معنى في غيره
 ان معناه نسبة جزئية لحظ الواضع انها دالة لتعرف حال

شيئين المنسوب والمنسوب اليه متوقفة على المنسوب
 والمنسوب اليه في تلك النسبة بهذا الوجه لا يدل عليها إلا
 الحرف وأما أن كانت تلك النسبة الجزئية ملحوظة بذاتها
 ولم يلاحظ كونها الة لتعرف حال شيئين عبر عنها بالأشياء
 فتقول هذه النسبة كيت وكيت فالاستفهام أو الشرط الذي
 في من وإن كان نسبة بين شيئين فهو مستقل لأنه لم يلاحظ
 من حيث كونه الة لتعرف حال شيئين بخلاف الاستفهام الذي
 في الهمزة والشرط الذي في إن فإنه ملحوظ من حيث كونه الة لتعرف
 حال شيئين فلذلك كان غير مستقل والحاصل أن النسبة
 الجزئية أن كانت ملحوظة من حيث كونها الة ومرتبة لتعرف حال
 الغير كانت غير مستقلة وأدبت بالحروف وإن كانت ملحوظة من
 حيث ذاتها ولم يلاحظ كونها الة لتعرف حال الغير كانت مستقلة
 وأدبت بالأشياء فعملت من هذا أن النسبة الجزئية ليست
 غير مستقلة على الإطلاق وإن معنى دلالة الحرف على معنى
 في غيره توقيفه على الغير بسبب أنه لوحظ كونه الة لتعرف
 حال هذا الغير قلت إن هذا مردود بقولهم بنيت من الاستفهام
 مثلا لضمها معنى الهمزة فإن هذا يقتضي أن الاستفهام النش
 هو مدلول من هو عين الاستفهام الذي هو مدلول الهمزة
قوله وبإيقاع ما على كلمة الحرف القرينة عليه كون الحرف
 من أقسام الكلمة **قوله** فكان حق التعبير الحرف لأن
 كمرجع مؤنث لأجل أن يكونا قرينة على أن المراد من ما كلمة
 لأن تانيث كضيرغاية ما يفيد أن المدلول مؤنث وهل هو
 كلمة أو جملة فلا يصلح قرينة على ذلك بل القرينة هي
 ما تقدم ولأن الجواب لا يصحح وهذا يندفع ما قيل من أن
 قول المحقق فكان حق التعبير الحرف ليس حقا لأنه مع تانيث
 كضير تكون ما محتملة لا يبقاؤها على الجملة كما هي محتملة
 لا يبقاؤها على الكلمة فتدكير الضير وتانيثه على حد سوى

وليس التانيث دافعا لارادة الجملة اه ومحصل دفعه ان
 الدافع لارادة الجملة انما هو ايقاع ما على كلمة بقرينة ان الحرف
 من اقسام الكلمة وانما التانيث لاجل ان يطابق كراج جميع
 تامل **قوله** اجبت بان لنا ان نختار الاول ان هذا هو الذي
 ارتضاه الشيخ حيث قال اي ما يعرف به الاسم من الحفص
 وما يعرف به الفعل من قد ان ارتضاه لما يلزم على كثافي
 من انه لا يحكم على كلمة بالحرفية حتى يستقصى جميع كلماتها
 وهو متعسر بل متعذر فيقول المقصود عليه لا يقال يلزم على
 ما ارتضاه انه يحكم بالحرفية على ما ليس بحرف فهو ممنوع كالجملة
 لا نأمنقول الخطا في الأقل مع معرفة حكم الاكثر اخذت من عدم
 الحكم على الجميع فتأمل في ان ببعض تفسير ثمران الحرف له جهتان
 جهة كونه لفظا معلوما وجهة كونه حرفا ومن الاولى يكون
 عدمه علامة للحرف فاندفع ما يقال علامات الاسم والفعل
 حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف للزوم الدور والمص لم
 يعبر في علامات الاسم والفعل بالحروف الا في حروف الحفص
 بل عين الفاظها مكن معرفتها ومعرفة ما يقبلها وما لا يقبلها
 بدون معرفة كونها حرفا وان كانت كذلك في الواقع فالالف
 واللام وقد مثلا يعرفان بدون حرفيتهما ويعرف ان ما لا يقبلها
 حرف ومن جملة ذلك هما اذ لا يقبلان نفسيهما ولا غيرهما من
 كلمات التي معهما وكذلك غيرهما لا يقبلها ولا غيرهما مما ذكر
 معهما من العلامات ولا محذور في قولك قد حرف لانها لا تقبل
 قد اي هذا اللفظ فافهم افاده شرن **قوله** والمراد هنا الدلالة
 الظنية اي لان الامور الاضطرارية بل والاحكام الشرعية
 كلها ظنية لاحتمال انها تخالف ما في علم الله سبحانه وتعالى
قوله ليفيد اشتراط المعية المحصلة ان قولك مسا
 جاني زيد وعمر واللبا درسته ان الواو لطلق الجمع في كنف
 اي الاشتراك فيه فيكون المعنى ان زيدا وعمر اشتركا في

نق المجيء ويحتمل على بعد ان الواو للجمع في الجمع والنقي طارعا على
 الاشياء فيكون لنقي هذا الجمع والمعنى ان اشتراك زيد وعمر في
 المجيء منق فيصدق بجيء زيد وعدم مجيء عمر ومثلا فلما
 كانت ليست هنالك لا يشترك في النقي زاد لا فقد علمت من
 هذا ان المراد بالمعنة في كلام المحنة الجمع في الحكم الذي وضع
 له الواو لا المعنة المقابلة للترتيب وان كان المشهور ان
 كوا وموضوعه للجمع المطلق من غير تعرض لمعنة او ترتيب
 الا انها ظاهرة في المعنة المقابلة للترتيب ثانيا في قوله
 دونا او نظرا لان اوفى النقي او النهي تضيد نقي الامر من
 او النهي عنهما قال تعالى ولا تطع منهم اثما او تقورا اثنى

باب الاعراب

قوله لان اسم كفعل تخذ لا كعلامة التثنية قلت
 لا اسم هذا ان صح كقول بان اسم كفعل ثاثة عن لفظ
 كفعل المراد منه مدلوله اذ الفعل يعمل محذوفا اما على قول
 بان دال على مصدر فيصح منعه ان يعمل محذوفا لان كسر
 لا يعمل محذوفا فكذلك ما باب عنه ودل عليه ولكنهم نظروا
 الى ضعف اسم كفعل بالنيابة لكن لا يخفى انه ليس كل ثاثة
 ضعيف وفيه انه هنا ضعيف بسبب دلالة على معنى
 كفعل بالواسطة **قوله** واصطلاح الفاظ مخصوصة
 الى ان قال واصافته الى الاعراب الخ مقتضاه ان الترجمة
 هي لفظ باب فقط والاعراب مدلول للالفاظ التي هي
 مدلول لفظ باب ومقتضى قوله اولا هذه ترجمة وهي كذا
 ان الترجمة مجموع باب والاعراب فيكون مدلول للجمع هو
 الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وكل واحد
 منها ليس له معنى على انفراده لانه جزء علم وجزء العلم لا يتفق
 له باعتبار حال كماله فيخالف للاحق الكلام ما سبقه والجزء
 ان جعل الباء وحده اسما للالفاظ والاعراب مدلوله اثنا

هو بحسب الأصل فلا ينافي إن الترجمة هو المجموع بحسب الآن والمعامل
 إن الباب لغة كل ما يوصل ثم أطلق اصطلاحاً على الالفاظ المختصة
 الدالة على المعاني المختصة لأن تلك الالفاظ تؤول إلى معانيها
 أو إلى غيرها مما يتوقف عليها ثم اضيف حجاب إلى الأعراب إضافة
 الدال للدلول ثم جعل المجموع ترجمة وقوله من إضافة الدال
 للدلول للدال هو الالفاظ التي هي مدلول باب والدلول هو الأعراب
 لأن المراد منه المعاني أعني الحقيقة والاقسام فقوله من إضافة
 كدال أي اللفظ الدال مسماه ولك أن تقول لا حاجة لهذا اللفظ
 لأن كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه الأقرينة أو المراد
 كدال بواسطة لما أن أريد بالأعراب الالفاظ الدالة على الحقيقة
 والاقسام كان المراد بالدال هو لفظ باب والدلول هو الالفاظ
 كسماء بالأعراب تأمل **قوله** أي على حقيقة واقسامه زاد
 كشيء مني ومجمله وصفته وغير ذلك قال فذكر المصالح بقوله
 أو آخر الكلام وذكر الصفة بقوله لفظاً أو تقدير أو مرادى بغير
 ذلك قوله فلا أسماء من ذلك الخ وقد يدعى شمول المحل لذلك
 اه والمحتمل رحمه الله أربع المحل والصفة في بيان الحقيقة
 لأنها من جملة التعريف وتعرض المص في جميع هذا الكتاب
 للأعراب دون البناء إلا في باب كندا وإن ذكر البناء كالضمائر
 لكن لا من حيث أنها مبنية بل من حيث أنها ضمائر تعمير ثم أخذ
 من تعريف الأعراب هنا بانه التغيير المذكور مع قوله فيما ياف
 والماضى مفتوح الآخر أبدأ والآخر مخزوم أبدأ إن البناء هو
 لزوم الآخر حالة واحدة وأصل النكته في الألفاظ على الأعراب
 أنه أصل في الأسماء التي هي أشرف من غيرها **قوله** فخذ ما
 جرى به لسان الخ هذا التعريف يقتضي إيراد وجود الثلاثة
 أعني المقتضى والأعراب والمعامل مع كل معرب وليس كذلك
 بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى في غير معرب زبده
 صبيان ولو قيل بأن المقتضى هو الرفع ونصب والجزم

والخفض والاعراب هو خصوص القضية البنية للرفع من تبين
 مقام بالخاص والواو المبنية للرفع وهكذا كان مطرد **قوله**
 او سكون او حذف قال كرودا في كونهما لفظيين انما هو من حيث
 اشعار اللفظ بهما لان من سمعه بنقص حركة او حرف علم بهما
 او من حيث ان اللفظ متعلقهما ومحل لهما **قوله** والاضافة
 اي كنسبة العامة لما في الحرف **قوله** من شبه الاعراب
 بكسر فسكون او مفتحين اي مشابهة في كون كل حركة او
 سكونا او حرفا او حذف **قوله** حكاية انما هي كما في من زيد
 حكاية لمن قال رابت زيدا وكسقل كما في من اوتى بنقل ضمة الهزة
 الى الكسوف والاتباع كما في الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر
 اللام والتخلص من التقاء الشاكنين كما في اضرب
 كرجل فهذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء بل الاعراب والبناء
 مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات وكان على المحنة ان يقول
 ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا ادغاما ومثال ما فيه
 المناسبة جاء غلامي والتخفيف فتقربا الى بارئكم بسكون
 الهزة والادغام وترى الناس سكارى باسكان سين الناس
 مدحمة في سين سكارى والوقوف جاء زيد بسكون الدال
 ولكن دج على جواز التعريف بالاعم **قوله** والحركات دلا
 عليه اي وجوبها وعدمها وكان الامسح ان يزيد والحروف اي
 وجودها وعدمها ليدخل الحذف **قوله** لزوم اخر الحكمة كانت
 الاولى اسقاط اخر لان البنى قد يكون حرفا واحدا كما لا يفعل
 والمراد بالزوم عدم التغير يعامل فلا يرد ان في اخر حيث
 لغات كضم والفتح والكسر **قوله** فخرج كفتى ونحو او لم
 عليه ان المراد الزوم لفظا او تقدير او لغتي غير لازم تقدير
 بل هو مستغنى تقديره عن قولنا لزوم فلا حاجة
 لنقله ولا اعتلال لاجرا ما ذكر ويمكن الاعتذار عنه بأنه
 لما كان لازما بحسب اللفظ فلا يحسبه في الزوم ان يمتا

يخرج صريحا **قوله** على صفة اى حال والجار والجر وهو حال من
 وضع واحترز بقوله على صفة الجاء عن الوضع لا على تلك
 الصفة فلا يستعمل بناء لغة كوضع ثوب على ثوب **قوله**
 الشئ اى مدة طويلة قال للعهد ولم يعبر بالشبات المشهور
 استعماله في الدوام لا بهامه الدوام الحقيقي فازقلت للتعبير
 بالشئ نعوذ ان المراد به ما قابل الانشغال قلت القريبة
 الظاهرة مانعة من ذلك وهي لزوم عدم كفاية في قوله على
 صفة الى اخره لانفهام الشئ بمعنى مقابل الانشغال من قوله
 وضع شئ على شئ افاده المحقق في حاشية المتن **قوله**
 والقصد تفسير الاعراب الجاء الى لان المراد من الاعراب صفة
 اللفظ لا صفة الشخص بدليل انهم ضموا مقابله وهو كناية
 بلزوم اخر الكلمة الذي هو وصف للكلمة قطعاً فيكون الجاء
 كذلك لا بالزام اخر الكلمة حالة واحدة وعلى هذا يكون الاعراب
 والبناء منقولين في الاصطلاح من وصف كفاعل الى وصف
 الكلمة ويكون المعنى الاصطلاحي مبيناً للمعنى اللغوي
 على خلاف كغالب ويكون قولهم معرب ومبني مشتق من
 الاعراب والبناء باعتبار ما قبل النقل **قوله** واجيب
 اجب ايضا بان التعبير مصدر المبني للمفعول اى يكون الاول
 مفعول لان المصدر كما يكون للمبني للفاعل يكون للمبني للمفعول
 كالضرب بمعنى الكون ضارياً او بمعنى الكون مضرباً راجع
 ش **قوله** اعترض هذا المذهب الجاهل ان المراد
 بالاختلاف الوجود من اطلاق اللزوم وازالة اللازم وان
 ال في العوامل الخمس وعليه فيندفع هذا الاعتراض **قوله**
 كان المشق والجمع الجاء اى فان البناء فيها ما يدل عن الواو لانه
 الموجد في حالة الرفع والرفع فقد تغيرت الذات حقيقة
 وقوله كما فيهما حالة الرفع اى فان الواو والالف فيهما حالة
 الرفع كما عين الواو والالف الموجد فيهما حالة الوقف فلم

تغير الذات حقيقة بل حكما من حيث هي ان الواو والالف كانا
شيئ واحد في حالة الوقف ثم صار الشئين بعد التركيب
مع العاقل قال المحقق في حش الاشعري واما حكما كما في الانتقال
من نصب الى الجر في المثني والمجوع وهو لا ينصف فيه
بخلاف ما سلكه المحقق كما في زيد حال نصبه وجره اي فان
الانتقال فيه من السكون الوجود حالة الوقف او من الرفع
الذي جلبه عامله الى النصب او الجر او من النصب الى الجر **قوله**
كما في غير المنصرف اي بجمع المؤنث السالم في حال الانتقال من
نصبه الى جره **قوله** ويمكن ان يحاط بهذا الجواب مبني على
تسليم ان المتغير هو الآخر المبني على ان آخر المثني وجمع الالف
والواو والياء والنون فيهما كالمتغيرين في المفرد نحو زيد فاما
لا يمنع التسوية في زيد **كونه** الآخر هو الدال كذلك
لا يمنع النون في المثني والجمع كونه الآخر هو الواو والياء وكلاهما
او الباء وذلك ان تجيب بمنع كونه المتغير هو الآخر بل للغير
انما هو الحرف اللامحق للاسم الذي هو علامة الاعراب وتكون
الآخر هو الدال في نحو الزيد بن ويكون المراد بالاحوال غلبة
الاعراب سواء كانت حركات او حروف ارجح قال وشرا
قوله وكلاهما فعال الخمسة الخ محتمله ان من الآخر الحكم
النون في الافعال الخمسة كيف فعلون لانه لقوة اتصال
كفا على وتزيله منزلة الخ فضع عدد النون اخر او تكون من
قبل ما تغير فيه نفس الآخر لا حال الآخر وفيه ان ما ذكره
المحقق بقوله لكن لما كان كفا على الخ لا ينتج الا ان كفا على
هو الآخر والمتغير غير الآخر فلم يتم المقصود وهو ان المتغير
هو الآخر فالظن كما قال شيخنا ان معنى قولك كش او حكما ان
يحذف الآخر كيد فان العلامة فيه لحقت الآخر حكما او
يكون هناك شيء بعد الآخر كيف فعلون فان كعلامة وهي
النون لحقت الآخر حكما لانها هنا وقعت بعد ذكر الدال على

الآخر الذي هو في حكم الآخر من حيث انه كالجزم من الكلمة او يكون
 اولاً بان دخل الكلمة القلب كحادي فالعلامة لحقت كيا وهي آخر
 حكماً اذ هي في التحقيق اول واصله واحد فزحلت فاووه الى موضع
 لامه فصار بعد نقل الفه اشرعيه لتعذير الابد بالساكن جادو
 ثم قلبت ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها **قوله** راجع للاخر
 باعتبار الكلمة اي ان المراد من الآخر الكلمة بينهما مجازاً من
 اطلاق اسم الجز على الكل ولك ان تقول هو راجع للاخر باعتبار
 نفسه الا انه من قبيل وصف الجز بوصف الكل مجازاً عقلياً
 قال الشيبيني والظن انه لا مانع من وصف الآخر نفسه بأحد
 هذه الثلاث اذ كان الاعراب بالجز كان اذ التغيير قائم به
قوله اقتصر في البيان على اعصاب الاسم اي على الاعراب
 الجارية في الاسم كخاص به لا الظن ان قوله صرفاً او منصوباً
 شامل للرفع والنصب في كل من الاسم والفعل ومحصل
 الجواب على هذا الوجه انه سكت عن الجز ولا اختصاص كفعل
 به وهو مفصول عن الاسم فاقصر على الجارية في كل منهما
 وعلى الخاص بالاسم **قوله** وهذا تحكم اي يقال لمحصل
 الانتقال من حالة الوقف الى غيرها اعراباً ولم يجعل الانتقال
 من كرفع الى النصب مثلاً اعراباً **قوله** اي المعرب قال
 ابو حيان في العناية الاحسان الاسم المتمكن هو الذي
 ليس فيه علة تقتضي الساقط زيدا وتفسيره بالمعرب
 فيه دلالة مشتق من الاعراب فلا يعرف الا بعد معرفته
 اذ فيه معنى المشتق منه وزيادة ويمكن الجواب بان المراد
 بالمعرب ذاته بقطع النظر عن وصفه بالاعراب وبان الاعراب
 المعرف صفة اللفظ وهو الحاصل بالمصدر والعبر في
 مشتق بالمعنى المصدرى وبانه تعريف لفظي بخاطبه
 من عرف تغيير او اخر الكلم الخ وجهل وضع اعراباً زائده
 فلا دوراً لم يقصد شرح معنى الاعراب وتحصيله في هذه

السامع وبان معنى العرب ما لم يشبه الحرف وتصور هذا المعنى
 لا يتوقف على تصور الأعراب أفاده الشيناني لكن تقدم الاعتراض
 على الجواب الثالث في مثل ما تخوفه **قوله** أي النسوة
 الأولى حذف هذا التفسير لأن عبارة النسوة تشمل نون من يعقل
 كقولك النسوة يقمن وما لا يعقل كقولك الكتب تظال العين ولا تز
 يركبن ولو فسرت الإناث بالنسوة خرجت نون ما لا يعقل
 والقصد الشمول ويجاب بان المراد ان النون في الأصل موضوع
 للنسوة وإن استعملت في غيرها كالأناث التي لا تعقل وكالأول
 الأخسأ فقول المحسن وإن استعملت في الذكوري أي وفي الإناث
 التي لا تعقل حتى يكون قوله والمراد الخ فيه إشارة لدفع هذا
 أيضا تأمل **قوله** أي لفظا أو تقدير أحتمل أنه راجع للنفي
 وأما نفعه فخلو جزم الجمع وحج يصدق النفي بثلاث صور
 انشفا المباشرة في اللفظ وفي التقدير نحو لبتلون انشفاوها
 في التقدير وفي اللفظ نحو ولا يصدقك انشفاؤها في اللفظ
 دون التقدير نحو لا تهين الفقير ويكون مفهوما كنفى حج صورا
 واحدة وهي وجود المباشرة في اللفظ والتقدير نحو لبتلون
 وحج بره عليه أن الصورة الأخيرة من صور المنطوق من صور
 كسنا لا من صور الأعراب ويحتمل أنه راجع للنفي فيكون
 المنطوق صورة واحدة والمفهوم ثلاث صور مع أن إحدى
 صور المفهوم من صور الأعراب لا من صور كسنا وحج يحج
 على الأول قصر المنطوق على صورتين ليكون للمفهوم أيضا
 صورتين وعلى الثاني قصر المفهوم على صورتين ليكون المنطوق
 أيضا صورتين **قوله** ونحو لا يصدقك إذا أصل يصدقك
 فالنون إنما حقت بعد الحجز وهو الواو والنون وسبق ذلك
 جعل المحسن النون في الأفعال الخمسة أخرات تزيلا فلونزل
 هنا القيل بالبناء مع أنه لم يقل به فان باشرت كنفى لفظا
 وتقدير أو تقدير فقط فانه يبنى ومن الأخير قوله لا تهين

القدير يفتح النون واشتات الياء والا صل لا تهين ولذلك تحرك
 النون مع لا الناهية فتبع تحرك النون ثبت الياء والمحل باق
 له مع البناء نصبا وجزما وكذا رفعاً على ما ذكره ليس تبعاً للعلّة
 كعبادى ونقل الشيخ المداينى عن ق ل ان الفعل حال الرفع لا
 محال له مع كل من المتعين افاده صب في اعراب الفعل قوله
 فنى وجد اختلاف الحارى لانه يلزم من وجود كلة وجود الفعل
 ويلزم من عدمها عدم العلول قوله واجيب عن الاول ان
 يراد على هذا التقدير انه ان ارد بقول المصنف اختلاف الفعل
 الاختلاف في العمل كما هو الجواب الاول يخرج التغير الاول من جالة
 كوقف الى وجه من اوجه الاعراب عن تعريف الاعراب وان ارد
 بالاختلاف الوجود ولو من العدم اى من حالة الوقف والمراد
 بالعوامل الجنس كما هو الجواب الثانى ليرد الاشكال الاول
 وهوان العوامل اختلفت مع عدم وجود تفسير في ضرب زيد
 ولان زيدا ورايت زيدا لانه وجد كعامل فيه وتغير في الكمال النسبة
 الى الوقف ولا تعتبر الانشغال من ضرب زيد الى ان زيد اتم الى
 رايت زيدا فالصواب في تقدير المقام ان يقال ان المراد بالاختلاف
 الوجود ولو من العدم ولا شك انه متى وجد العامل تغير المفعول
 ولو من كوقف فاندفع اليراد الثانى وهو ان لا نسلم انه متى انعدم
 الاختلاف انعدم التغير لانه قد يوجد تغير ولا يوجد الاختلاف
 كما في المعرب استاء المنقول من الوقف الى وجه من اوجه الاعراب
 ثم يقال ان المتبادر ان كل عامل يتغير معه الاخر تغييرا غير
 تغيير الاول فيرد عليه ضرب زيد وان زيدا ورايت زيدا
 فيجاب بان اختلاف التغير انما ينشأ من اختلاف كعامل فغيره
 ان الاختلاف في العمل لا مطلقا وعلى كل ففيها تغير ولو من كوقف
 فالعوامل المتحد في العمل كالعامل الواحد لا يتخافا من قوله
 لا حتمال ان يجاب بخبر في التعاقب الحين بقوله قول كثر واحدا
 بعد واحد قوله لان جمع ما لا يقبل الح كمال

وجمع كثره لما لا يعقل | | الالف ضم الافراد فيه يافل
قوله والضمير في عليها راجع الى الحكم الظاهر راجع الى اخر
 لان كغالب عود الضمير على المضارع ودخول العامل عليها بمعنى
 طلبه العمل فيها **قوله** مفعول مطلق اي بقوله الداخلة اخذ
 مما بعده والظن انه مفعول للتعاقب اي تعاقب واحد بعد واحد
قوله او على الحال اي من الضمير في الداخلة العائد الى العامل
 ولما كان في الحالية شيئا اذ لا يقال حال كون العامل واحد امتاخر
 عن واحد لان العوامل مجموع السابق والمتأخر لا خصوص المتأخر
 عن غيره اشار المحشر رحمه الله بقوله اي حال كونها مرتبة في الدخول
 الى دفعه فالمراد من قوله واحدا بعد واحد انها مرتبة في الدخول
 والمعنى الاصل ليس بمبدأ **قوله** لان محل ذلك في غير مسائل
 النحو لا حاجة لهذا لان امتناع جمع فاعل على فواعل اذ كان فاعل
 صفة لمذكر عاقل كما قاله ابن مالك ونقلوا ان سر نص على ايراد
 طوالع في نجم طالع ولك ان تقول انه جمع عاملة وهو مطرد
 كما قال فواعل لقول على فاعلة اه شرن **قوله** اي ليس
 الحركات والسكنات اي والحروف والاول حذف بيات
 والمقصود تفسير الاعراب بالحركات والسكنات والحروف
 دفع ما اورد على تعريف من لزوم الدور حيث اخذ العامل
 في تعريف الاعراب وقد اخذ هنا الاعراب في تعريف العامل
 ومحصل الدفع ان الاعراب المأخوذة فيه العامل هو المعنوي
 والاعراب المأخوذة في العامل هو اللفظي فلا دور شيئا
 اعترض تعريف العامل بما ذكر بانه غير مانع وغير جامع اما
 الاول فليشمله الاستناد والفاعل والمشكك لان قولهم
 ما به اي شيء يستببه ولا شك ان كلا من ذلك سبب
 وحاصل الجواب ان المراد بالسبب الذي افادته الباء كسب
 في عرفهم والمذكور ليس سببا في عرفهم ولما الثاني فذم
 لا يشمل محله ولن والابتداء والتجديد فان لم يشك في تحقق

والفون وهو مبني على ان الشيء لا يتعدد بتعدد محله كزبد
 في البرية وفي المسجد لكن فيه نظر لان هذا ليس من قبيل
 زيد في البرية وفي المسجد بل التعدد في ما نحن فيه حقيقي
 بدليل ان ضمة زيد و ضمة عمرو و ضمة بكر وهكذا توجب
 ان واحدا لا ان يقال المراد بالفرد الصنف كالزنج بالنسبة
 للانسان لكن تقدم عن الصبان انه وان كان حقيقيا لا
 تعتبره ارباب العربية تدبر **قوله** واقول في قولك كثر الخ
 بحاجبان قول الشرحان اني به بعد بيان ما ظهر لبيان حال
 تلك التسمية في الواقع لانه اني به على انه مما ظهر كما تقدمت
 الاشارة اليه تدبر **قوله** لا بخصوص كونه ضمة مثلا لعل
 الاول رفعا مثلا لان هذا هو احد الاقسام **قوله** وهذه
 الاقسام اقسام الخ قال العلامة الشيبيني هي وان كانت
 في الواقع اقساما للاعراب على كلا القولين لكنه مقصور
 هنا على المعنوي فلا حاجة الى ادخال غيره ويقال لهذه
 الاربعة القاب الاعراب والمراد القاب انواعه واقسامه او
 الالقاب موزعة على الاقسام فكل قسم له لقب لانها جميعها
 القاب للاعراب ان الالقاب المتعددة لشيء واحد من لونها
 شيء واحد ومدلول الرفع غير مدلول النصب هكذا افاضة لصبته
 وبه يعلم ما في المداني هنا **قوله** العلو والارتفاع فيه
 ان الرفع مصدر ففعل المتعدي فالانصب تفسيره يجعل
 كشيء مرتقعا وكذا الانصب تفسير النصب يجعل كشيء
 مشتصا وكذا الخفض يجعل كشيء مخفضا لانها مصدران
 للفعل المتعدي ايضا **قوله** في سائر هذه التعاريف ينبغي
 ان يراعى تفاوتها على القول بان الاعراب لغوي لا مطلقا والا
 فلفظ مخصوص الواقع صفة لتعريفه عن ذلك كما هو
 ظ **قوله** للتقادل معناه ان الارتفاع المنخفض اذا انضم
 اليه الخفض الثقيل كان معادلا له وانما الفعل الثقيل

المنضم اليه المحرم الخفيف فحققة كل واحد تجزئ ثقل الاخر فتحصل
 معادلة بين الاسم والفعل وليس المراد التقاديل بين الاسم
 وبين ما اعطى له وبين الفعل وبين ما اعطى له لان هذا
 لا يحصل الا اذا اعطى الاسم المحرم الخفيف والفعل الخفيف
 كتحليل تدبر **قوله** بدليل اطلاقه لا دلالة في ذلك
 بل تقيد الافعال لكون الاصل فيها البتة والاطلاق في الاعمال
 لكون الاصل فيها الاعراب فاستغنى عن التقييد احكاما لا على
 فهمه من كونه الاصل فيها وايضا السياق يعين والتقييد
 في الافعال للتنبيه على كونه خلافا لاصلها **قوله**
 او محلا مبني على ما تقدم من عدم تقييد الاسماء بالمعربة
 وانها شاملة للمبينة وقد علمت ما فيه
باب معرفة علامات الاعراب
قوله من اضافة الدال للدلول اي بناء على استدراك
 لفظ معرفة كانه عليه بفتح قوله اي هذا اللفظ معرفة
 اي ولفظ معرفة مستدرك **قوله** والمراد بالمعرفة الادراك
 اي وان لم يكن عن دليل وهذا مرفوع لما يقال ان المعرفة هي
 الادراك المجازم عن دليل مع انه لا دليل هنا وقد تبقى المعرفة
 على حالها والدليل من الموقف كالشواهد الخارجية **قوله**
 وان لفظ المعرفة مستدرك قد يقال لا يستدرك ويجعل
 لمعرفة مصدرا بمعنى اسم المفعول واصافها لما بعد
 من اضافة الصفة للموصوف اي باب علامات الاعراب
 المعروفة عندهم **قوله** واجب الحق وقد عاب ايضا بان
 الكلام على حذف مضاف اي معرفة جزئيات العدميات
 الواقعة في التراكيب يادراك كليتها وتعلمه اثر المعرفة
 على العلم لما اشتهر من استدعائها سبق الجمل وهو مناسب
 كحال المستدعي **قوله** ثم ان كلام خص معرفة من الحقيل
 المراد بالمعرفة التعريف وفيه انه لو ذكر تعريف علامات

وان تلك الاحوال تسمى انواع الاعراب لكن على سبيل النشر على غير
ترتيب اللفظ لقوله واقتسامه راجع لقوله تسمى انواع الاعراب
وقوله فلذلك سماء من ذلك الخ راجع لقوله ان لاخر كل الخ والمجازية
ليست داخلية في البيان كما انها ليست داخلية في التفرع اذ لم
يتفرع عنها اللفظ فلا تكن اسير التقليد **قوله** اي ظهر لك الفرق انه
لم يظهر من كلامه فيها سبق الا ان الانتقال من الوقف الى غير هو
الاعراب كما سبق في قوله بعد ان كان موقوفا الا ان يقال ان
اطلاق الاعراب على النصيب بعد الرفع مثلا مفروم بالاولى
على ما قاله هناك وقد علمت من هذا ان قول السب وان الانتقال
من الوقف الى الرفع اي مثلا اذا مثل الرفع غيره **قوله** واجبت
اي فالمراد بالانتقال ما يترتب عليه وهو التمييز المحض من التسمية
بالرفع وغيره قال العلامة الشيبيني اقول سح يتكرر قوله وان
الانتقال الخ مع قوله بعد وان تلك الاحوال الخ الا ان يقال
المقص من قوله وان تلك الخ التسمية بالانواع وان كان يلزم
من كون تلك الاحوال اعرابا انها انواع اي كل واحد منها نوع اه
وقوله وان تلك الاحوال الخ ظهور هذا اليس بالعبارة بل
بالزوم والاشارة كما علمت **قوله** وان نفس الرفع وما بعده
هو الاعراب اي ان الاعراب موضوع لكل من الرفع والنصب
والخفض والجر من قبيل المشترك اللفظي وقوله وذلك لانها
لم تندرج اي وبيان كونها مجازا انها لم تندرج الخ ومحصله انه
على القول بان الاعراب لفظي هو نفس الرفع وما بعده من موضوع
لكل واحد منها على سبيل الاشتراك اللفظي وتحت الرفع مثلا
امور مختلفة بالحقيقة لان الضمة حقيقة غير حقيقة
المراد وغير حقيقة النون في الافعال الخمسة فالرفع مثلا
ليس نوعا حقيقة لان ما فوقه وهو الاعراب ليس كل ما يندرج
تحت الرفع مثلا لما علمت من انه من قبيل المشترك اللفظي
لا المعنوي وليس تحت الرفع افراد مشتقة بالحقيقة بل مختلفة

فلذلك كان الرفع مثلاً نزعاً مجازياً شاملاً كون الاعراب من قبيل
 مشترك اللفظي غير مل للفظ أنه من قبيل المشترك المعنوي
 ويدل له ما يأتي في كلام المحقق من أن هذه الأقسام الاربعة
 جنسيات للاعراب سواء جري على القول بأنه لفظي او معنوي
 وتحصل ما يقال في المقام كما افلده العلامة الشيبيني ان
 الاعراب على القول بأنه معنوي جنس تحت انواع حقيقة فان
 كرفع مثلاً تغيراً يقتضيه الفاعلية بصدق على التغير للدول
 عليه بالحركة في قام زيد وقعد بكر وهكذا وعلى التغير للدول
 عليه بالواو او بالالف او بالنون وكذا يقال في اخوات الرفع
 فان جرينا على ان الاعراب لفظي وهو ما جئ به لسان مقصدي
 كما دل على ما قالوه كان جنساً لما تحته ونحوه اثر جليته كفاعلية
 واثر جليته المفعولية واثر جليته الاضافة واثر جليته عاملي
 الجزم والاثر الذي جليته الفاعلية المسمى بالرفع تحته افراد
 كالحركة في زيد من قام زيد والواو في ابرك من جاء ابرك والالف
 في الزيدان من جاء الزيدان والنون في يفعلون فان كانت حقيقة
 القيمة هي حقيقة الواو مثلاً وتميزها عنه بمشخصات خارجة
 عن الحقيقة كتشخص زيد المميز به عن عمر بان عبرت عن القيمة
 بانها اثر جليته الفاعلية وعن الواو بانها اثر جليته الفاعلية
 لكن لكل مشخصات تتميز به عن الآخر صدق على الرفع
 واخواته ضابط النوع الحقيقي وان كانت حقيقة القيمة
 غير حقيقة الواو مثلاً بان عبرت عن القيمة بانها حركة مخصوصة
 جليتها الفاعلية والواو حرق مخصوص جليته الفاعلية وهكذا
 لم يصدق على الرفع واخواته ضابط النوع من حيث كون
 ما تحته ليس افراد متصفة الحقيقة بل مختلفة وان
 كان فرقها جنس وهو لا عراب هذا هو تحقيق المقام شمر
 كون القيمة من افراد الرفع يقتضي ان قيمة زيد من جاء
 زيد هي قيمة عمر من جاء عمر وهكذا وكذا يقال في الواو

بها معنى يقتضى الجزم والابتداء هـ وعين للمعنى كطالب الرفع
 لا شئ اخر يتقدم به القنضى وكذا التجرد الا ان يقال هذا الترفع
 منظور فيه للغالب ولو فسر العامل بالطالب اصطلاحا لا شر
 فمخصوص لسلم من هذا كلمة **قوله** اصحابها هو مذهب كسرين
 واختلف قول الكوفيين فقال هشام الما صلب له الفاعل
 وقال الصراهما وقال خلف الاحمر معنى كفعولية ولكل حجة
 فحجة البصريين ان اصل العمل للدفع والوجه هشام ان نصبه
 يذو رفع الفاعل وجود او عدمه والدوران يفيد كعلية ووجه
 كافر ان كفعول والفاعل كالشئ الواحد ولا يعمل بعض كلمة
 دون بعضها الاخر ووجه خلف ان المفعولية صفة قائمة
 بذات المفعول ولغظ الفعل غير قائمة واستناد الحكم
 الى العلة القائمة بذات شئ اولي من غيرها وورد البصريون
 بما يطول ذكره اه نصريح **قوله** اوفى حكم الفاعل اى
 كرفع النواسخ قول الشئ ام حذف لا يظهر في جميع ما تقدم
 لان عامن الجرح حذفه مع بقاء عمله شاذا لا في موطنه وقوله
 ام تاخرت لا يظهر في عامل الجرح لا يمتاخر عن جرحه ووجه
 لا يظهر في العامل في الفاعل اذ لا يتقدم الفاعل خلافا
 للكسائي **قوله** بحسب مرتبة لعل الاولى ولو بحسب
 الرتبة ليستظم قوله وعلى هذا الجرح **قوله** كان الاولى
 في هذا التماسا من ارجاع اسم الاشارة للمشكلة ولما راجع
 لقوله تارة يكون في اللفظ الجرح ولقوله وتارة يكون على سبيل
 كقصر والتقدير الجرح الصم وان دفع هذا الاعتراض وفي بعض
 نسخ الشئ وهذا هو المراد بقوله وتقديرا وعليه فيكون مرجع
 اسم الاشارة قوله وتارة يكون على سبيل كقصر **قوله**
 ليس مخصص الجرح اذ منه الا غراب المقدور في كصاف لياها للشئ
 او بدلاها كالا لفي نحو يا غلاما وفي المحكي كمن زيد
 حكاية لزيد المنسوب في نحو ليت زيدا وفي المدغم نحو قتل

داود جالوت على قراءة من ادغم النال في الجيم الى غير ذلك **قوله**
 على القولا عند الكيفية سواء كانت تلك كقولا عند متعلقة ببيان
 الاعراب او ببيان البناء او ببيان الفعل كضارح مثله عن غير
 او ببيان العلامات وهكذا وانما قلنا ذلك لاجل ان يتضمن جميع
 ما ذكره الله في بيان الكيفية ولان اقتصر المحنة على دفع كبراد
 كينيات فقط **قوله** اي الذي تكون يفسدان الاعراب
 في قول كنه وكيفية الاعراب معناه تغييرا و آخر الكلام هو
 مخالف لما قدمه في القولة قبل الان يحاج بان الكلام على حرف
 مضافين اي الذي يكون علامة صفة متعلقاته وذلك
 لان متعلقات الاعراب بمعنى التطبيق المذكور هي الكليات
 وصفها الاعراب والبناء والعلامات لتلك الصفة **قوله**
 وهو مخالف هو مخالف ايضا لقوله تعالى ودعوا معه كسبي فبيان
 لان المتشبه تزد الاشياء الى اصولها قيل ان في الجلي على الازهرية
 ما يقتضي انه وادي وبائي حيث نقل عن القاموس انه يقال في تشبيه
 فبيان وفتوان **قوله** لم يظهر منه احوال الفعل المنقوص نحو
 بدعو ويرمي اي واذا لم يظهر منه ذلك لم يظهر منه الحال الذي تقدر
 فيه الحركة للاستثقال في الفعل بل الذي ظهر منه بالنسبة للفعل
 الحال الذي تقدر فيه الحركة للتعذر نحو نحشي والحال الذي تظهر
 فيه الحركة نحو يضرب في لم يصح ان يراد ما لحوال الثلاثة ما ذكر
 فالمتعين ان يراد بها الرفع والنصب والجر في الاسم والاولاد
 مع الجز في الفعل ولا تسلم ما قاله المدعي في الحجة من انه يلزم
 على هذا التكرار مع قول المصنف فلا كسما من ذلك الخ لان سئل هذا
 لا يعد تكرارا بل معنى عبارة الله انه استنتج مما سبق ان لآخر
 كل ثلاثة احوال كما بينها المصنف بقوله فللا سماء ولا كما بين الاوضاع
 التي ظهرت مما سبق بقوله واقسامه الخ فقوله الله وقد بينها
 بقوله الخ العنصر المنصوب فيه راجع لجميع ما تقدم من قوله
 ان لآخر كل من الاسم والفعل المصنفين ثلاثة احوال ومن قوله

لقال الضمة حركة تحصل بأعمال العضلتين أي الشفتين في
 تمام من العضلة بفم العين والصاد المعجمة كل عصبية
 معها الحاء والفتحة حركة تحصل بانتصابهما والكسرة
 حركة تحصل بكسر الشفة السفلى والسيكون عدم الحركة
 والحذف صفوطا حرف كعلة أو النون **قوله** والجواب
 محصله أن الترجمة إنما هي في الحقيقة للعلامات وهي
 مذكورة فقد ترجم شئ ذكره إلا أنه أضاف الباب للمعرفة
 أضافه سبب للسبب لأنها تنشأ عن هذا الباب لأن من
 طالعه وفهم مسأله حصلت له معرفة علامات العرب
 والمراد المعرفة ولو بوجه إجمالي لا بخصوص التعريف المحض
قوله واللام أدلت الضمة الخ أي لا يلزم من حصول الضمة
 مثلا حصول الأعراب المطلق المتحقق في نحو الكسرة **قوله**
 كما يدل الخ أي حيث لم يضيف العلامات لمطلق الأعراب
 بل لحصول الرفع والحضوض الجرم وهكذا **قوله** فالإضافة
 بانية الخ أي وتسميتها بعلامات على هذا القول من جهة
 أن الجرمة علامة على حصول الكلي تأمل **قوله** ولا يقتضد
 كونه فيهما لأن علاماته خمسة فيه نظير لما قاله الكثر
 بالنسبة للاسم والفعل أي مجموعهما على أن ما سبق
 عند قوله وأقسامه أربعة لضع أيضا ولا يقتضي أنها خمسة
 واللام أصح قوله سابقا أربعة بل كان عليه أن يقول ستة
قوله فلا يلزم الخ فيه أنه لا تقسيم هنا فكان المناسب
 أن يقول لثلاثة يلزم تعليم الشئ بعلامة غيره وكلامه
 صحة على أن الأعراب لفظي تأمل **قوله** والصفة لبيان
 الواقع الخ يعني أن أصل علامته الضمة وغيرها ثابت
 عنها فذكره أصليا أي في العلامات وهذا التقليل تبع
 فيه الشئ الخ فيه أن هذا التقليل لا يقتضي أن الواو حركة
 من ضمتين حتى يقال إنه جار على مذهب ضعيف وقال شيخنا

قال بعضهم الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لأن الحرف
 له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا يصدق لقولهم قال
 انه مجتمع من حركتين لأن الحركة اذا شبيعت نشأ الحرف الخامس
 لها لا ناك اذا شبيعت الحركة نشأ منها حرف تام ويتيق الحركة
 قبله بكاملها فلو كان الحرف حركتين لم يتيق الحركة اه وكانه يرد
 على ابن جني افاده شين وبه تعلم ان من قال ليسا طه الحرف
 لا يشكر منشأه منها كما في كلامه حيث قال نشأ منها حرف
 تام الخ وبذلك استقام تعليل الماء حتى على قول غير ابن جني وعلى
 فرض ان انه ليس ناشئ لا يسوغ ما علل به الحشم تثنية بالواو
 من انها فرع في النيابة لكون غير الفاء كذلك اه فتغير قوله
 عطف عام على خاص قد يقال لامحاجة لذكره لاستلزامه
 للعام الا ان يقال الواو في جمع المذكور قد يخرج عن المدحجس
 كظم الى خصوص اللين كما في مصطفىون المفتوح الفاعلان
 كواولا ضم قبلها في ظم اللفظ وان كان قبله الضمة
 بحسب الأصل فصع التعبير باللين هذه الاشارة قول
 فهو يقيدان حروف فعلة فيه غنة ظاهرة وهو كذلك
 مع ان الواقع ليس كذلك لأن الغنة هي صوت يخرج من
 الحشوم كصوت الرياح في الاشجار الملتفة والغنة
 لا تكون الا في التنوين او التنوين المدغم كل منهما في احد
 حروف اربعة وهي الياء والواو والنون والميم في لا يصح
 ان يكون قول كثر في الغنة بما فالوجه الشبه لانه مستقيم في
 كثره وهو النون الساكنة فانها تقن اذا ادغمت في احد
 الحروف الاربعة غير مسلم في الشبه به لان الالف لا تدغم
 وضده عن كونها تقن والواو والياء يدغمان في غيرهما من
 غير غنة كما هو معلوم من فنية فاشكل كلامهم خلافا
 لظن الحشم من انه مستقيم وقد يحايل عن كثر بوجهين
 الوجه الاول ان المراد بحروف فعلة بعضها وهو الواو

والياء وقوله في الغنة متعلق بشبهها على انه الجامع المحقق
 في كل من المشبه والمشبه به كما هو كغالب في مدخول في وقوله
 عند سكنها أي عند سكن ما قبل كل من الفون وحروف كعلة
 فالإضافة لا دني ملائمة والمراد بما قبل كل من الفون وحروف
 كعلة هو خصوص التنوين والفون الجاوير المدغم كل منهما في
 هذه الحروف والمراد بقوله في الغنة أي في ان كلا يفن عنده
 الحرف الذي ادغم فيه لا ان كلا هو المعنى بنفسه والمعنى آخر
 كمن لضعف مشابهاها للواو والياء في ان كلا يفن أي
 يظهر عنده غنة اذا سكن قبلها فون أو تنوين مدغم فيها
 أو يراد ان كلا من حروف العلة والفون الساكن ما قبلهما
 من الفون أو التنوين هو للفن نفسه بناء على ان الغنة في
 المدغم فيه ولو على سبيل المجاز الوجه الثاني ان في وقوله
 في الغنة للشبسية وقوله عند سكنها أي الفون ووجه
 كسبه مخدوق والتقدير لضعف شبيهها بحروف العلة
 في ان كلا يمد بسبب ان الفون عند سكنها يحصل لها غنة
 والغنة فيها مد وهذا الوجه الثاني ظ خلافا للمداني وماتل
 به الشتم نقلا عن محاسن وتبعه المحسن لا يظهر الا بما قرئنا
 به كلام الشتم في الوجه الاوّل ثم اعلم ان مشابهاها الفون
 للياء لا يحتاج اليها هنا ويمكن دفعه بان المراد بحروف
 كعلة خصوص الواو واعلم ايضا انه لا حاجة لقول الشتم وختم
 بالفون الا اذا لا حاجة لا لتمامين كمة لتأخيرها عنها لربوب
 لها مرتبة الا التأخير فامل قوله وهذا شبه ضعيف
 أي لان الفون لا يشبه حروف كعلة الا في صفة خاصة
 والشبه لا يكون قويا الا اذا كان في سائر الصفات
 وقوله وبان المراد الخ هذا الجواب لا يصح مع التصحيح
 بقوله واحدة اذ هو يفيد ان الحكم على كل فرد فهو كل جمعي
 لا يجوز في نعم يظهر على تسعة وكل من هذه بدون واحدة

لكنه صرح بواحدة في اول بقوله **قوله** ويمكن ان وجهه
 كعلامته الشنوا في ايضه بان يراد بالمواضع او اخر الكلمات ولا شك
 ان او اخر الكلمات مقرونة فيها ظرفية الجزء في الكل وهو نفيس الا
 انه بعيد بالنظر للمتن وحده لان قوله في الاسم المفرد الخ بالنظر
 وحده يدل من اربعة مواضع فلزم عليه ح انه يدل كل من بعض
 على **حده** * وحسب الله اعظماء دفنوها بسجستان طحمة الطمان
 وهو نادرا ومنوع وان كان يمكن دفعه بان قوله في الاسم المفرد
 الخ متعلق بمحذوف صفة للمواضع فتدبر **قوله** ولو مركبا
 اى اوجعا في المعنى كقوم ورهط فهما من قبيل الاسم المفرد
قوله جمع اسير اى فاعيل بمعنى مفعول يستوى فيه الذكر
 والمؤنث ان قلت حيث كان مما يستوى فيه المذكر والمؤنث
 فلا معنى لجعل التثنية مثالا للمذكر قلت مراد الله بالمذكر ما
 ليس لفظه يستعمل للاناث فقط اه شيبني **قوله** فلما
 بالمفرد فيه ما قابل المركب اى زيادة على كونها ليس مثنى ولا جمع
 ولا من الاسماء الخمسة ووجه كون المراد ما قابل المركب ان
 مركب لا يجمع جمع تكسير **قوله** نحو قاضون اصله قاضون
 استثقلت القضية على اليد فحذفت فالتقاسم كان حذفت
 كياء للتقاء الساكنين ثم اتى بضمة المياسية او نقلت الى ما
 قبلها لا اشتغالها بعد سلب حركتها **قوله** مصطفىون
 اصله مصطفىون تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت القاء
 وحذفت للتقاء الساكنين وهذا يثبت على ان اصله الواو نظرا
 لكونه ما خروا من الضمومة وقيل ان اصله الياء نظر القوله
 تعالى انى اصطفىك على الناس كسبون وارضون اى فانما
 وان كانا من جنس التكسير لكنهما معربان بالحروف وكلام
 القص الا ان في جمع التكسير العرب بالحركات فلذلك احتج
 لهذا القيد لاخراج جمع التكسير العرب بالحروف ثم انه
 لا حاجة لما اطال به المحقق من هذه القيود الثلاثة لاخراج

ما ذكر بل يعني عنها واحد بان يقال تغير تغير ليس معه علامة
 جمع فلا يرد جمع المنكر السالم والمؤنث ولا مصطفون وقاطون
 وسننون وارضون **قوله** او تغير كذا الخ والداعي الى جعلهم
 فلما اجمع الالما يستوي فيه الواحد وغيره كجنس سماعهم
 من العرب فلما كان بالتثنية فدل ذلك على ان فلما مفرد الا
 ان قلت الفلاني سيرته من فهو جمع افاده الاشعري والشنوني
 وفيه نظر اذ لا يلزم من تثنية اللفظ عدم استواء الواحد
 وغيره فيه الا ترى ان خصما يستوي فيه الواحد وغيره مع
 انه ثني بدليل خصمان وقيل ان فلما ليس جمعا بل هو اسم
 جمع **قوله** والافري ثمانية فيه نظر لان عدم تكثير
 بشيء لا بزيادة ولا بنقص ولا بتغير شكل لا يصح عدم
 من الامور العقلية لان من المسئلة التفسير فلا تدخل صورة
 عدم التغير فيه ولذلك قال المحقق في حاشية الاشعري
 بقى سابع فقد التغير بالزيادة والنقص فقط من غير تغير شكل
 ولعل عدم التغير ضرورة لعدم وجوده **قوله** فيخ الشجرة
 وهو واحد من مخلوقات على اصل واحد **قوله** ونحو جمع فلس
 اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحد بالناو كشيء وقدر
قوله ولم يصح **قوله** الا في انه ينصب بالاكسراي كانه
 يصح الاخبار هنا ايضا اذ لا يصح ان يقال هو اي اسم مفرد
قوله اجيب باختيار الثاني اجاب نعم اي باختيار الاول
 اي بطريق المعنى مفرد انصف بذلك بحيث صار بالفعل جمعا
قوله اي كان لهما دخل الحوا ليس من جملة الحوا ببال
 تم كبله **قوله** لان ما خرج به وهو قضية واييات **قوله**
 يخرج يجعل الباء المشبهة أي فان الذي تسببت في الجمعية
 وشكأت الجمعية منه هو الالف فقط في الثاني والناو فقط
 في الاول لان مفرد اييات فيه الناو فلم يرد الجمع اليها لالف
 والالف قضية هي الياو في المفرد فلم يرد الجمع اليها بالناو على

ان لك ان تقول اخر قضاة هاء لاء لاء لاء اصطلاحهم على ان التا
 هي التي لا تقلب في الوقت هاء وقضاة تاءه ليست كذلك
قوله او مفردا كقرفان اي وازرعان سماهما على احد
 الاحزاب المشهورة واعلم ان قول المص السائل الاول فيه
 ان يكون صفة للمؤنث اي السائل اوله لان الذي يقال فيه
 سلم انما هو بناء المفرد وقد يوصف الجمع بالسلامة بمعنى
 انه سلم من مخالفة مفردة فعول الثم وتقييد الجمع بالتانيث
 وكسلاحة اي تانيث مفردة وسدومة مفردة فلا يقال لا يظهر
 ان المص قيد الجمع بما ذكره الا لوقال الجمع للمؤنث السائل **قوله**
 لكن هذا الجواب ان لا يخفى ان هذا من كشم بالنظر لكلام المص
 في حد ذاته لانه لا يصدق على ما ذكره بالنظر للتعريف المذكور
 ولك دفعه ايضا بان معنى كلام الثم ان جمع للمؤنث كسالم وان
 كان شاملا لما ذكر على هذا التفسير الا ان التسمية منظورة فيها
 لغالب افراد المستفي **قوله** نعم ان قد يقال ان اوله ليس
 جمع مؤنث سالم حقيقة حتى يدخل في التعريف بل هو ملحوق
 وعرفان جمع مؤنث سالم بحسب الاصل لانه جمع عريقة
 وان كان الا ان علماء انود اخل بالنظر لاصوله **قوله** بقل
 الف المفرد انما اي كما تقلب في التثنية فتقول جيليان وقد
 يقال تقدم ان جمع التكسير هو الذي تغير تغير الياس معه
 علامة جمع فوصف جمع المؤنث بالسلامة بهذا المعنى صحيح
 ولو بالنظر لجيليات فلا حاجة لاعتساب الغالب بالنسبة
 للتقيد بالسلامة **قوله** على ما ينقل اعرابه اي من الحركة
 للحرف **قوله** وهي المراجعة للبناء وكذلك المباشرة بتقدير
 لا لفظا نحو قوله لا تهين الفقير عليك ان تركع يوما والدرهم
 قد دفعه كما تقدم وكان الاول ذكر هذا القسم ايضا لتسم
 الاقسام الاربعة وليندفع ما في كلامه من الابهام **قوله**
 نحو لتيلون انما مثال المنفصلة لفظا وتقدير وتر واما

المباشرة لفظا المنفصلة تقدير على ما في بعض النسخ ومثالها
 نحو ولا يصدك بضم الدال واعلم انه قد تقدم ان للفعل مجازا
 مع نون النسوة والتوكيد ان دخل عليه ناصب او جازم ولا
 محل له معهما عند الجزم على ما تقدم عن قول الخالف ليس لهما
 في الاصل مصدر اي معناه مطلق ضم شيء لشيء **قوله**
 ومعناه هم اسم الجزاء معناه اصطلاحا بالمعنى المصدرى
 ضم الجزم في الاصطلاحين هما بالمعنى المصدرى
 وهو هذا والاخر بالمعنى الاسمي **قوله** ضم اسم الى مثليه
 اي ضم مدلول اسم الى مدلول مثليه في لفظ واحد **قوله**
 بزيادة في اخره اي بسبب زيادة في اخر الاسم **قوله**
 صالح للجزم اي صالح هذا الاسم الذي حصلت كزيادته فيه
 للجزم من تلك كزيادته **قوله** وعطف مثله عليه اي
 وصالح لعطف مثله عليه بعد الجزم لان المعطوف هو
 كلفه الجم والمراد ان المعنى يصح مع العطف وان امتنع
 العدول عن الجمع اليه الالفة كقصد كثير في تلك
 كافرا وكافرا وكافرا وكفضل ظاهرا بخون زيد القصير وزيد
 الطويل وزيد العالم او مقدر كقرينة كما اذا قلت زيد وزيد
 وزيد ما توافي يوم واحد اي زيد اخي وزيد ابني وزيد
 عمي مثلا وقد يتوهم انه احسن بقوله صالح للجزم وعطف
 مثله عليه عن نحو عشرين فانه ليس صالحا للجزم عن الزيادة
 حتى يصح عطف مثله عليه اذ لا يقال عشرين لان العشرين
 اسم موضع العدد المخصوص وفيه ان هذا خارج بقوله
 بزيادة في اخره ثم ان هذا التعريف يشمل بعض افراد جمع
 ككسر نحو صنوان ويدفع بان المراد زيادة مخصوصة **قوله**
 تركبا اسناديا لا خرجيا خرج المركب الاضافي كعبد الله
 علما يجمع صدره وبضاق الجزم والخوفين يجوزون
 جمع الجزمين لان لم يكن الثاني لفظا لجزالة ونحو ذكره

مواد الازهرية قلت واطلاق المذهبين لا يحسن بل يقال
ان كان المضاف اليه واحدا والمضاف هو المتقدّم جمع كصدا
فقط نحو عبيد وزيد اما اذا كان كل منهما متقدرا بان كان
عبد زيد المصري وعبد زيد المكي وعبد زيد كشتاخي والوجه
جمعهما نحو عبيد الزيد بن ابي امير وقد يقال هذا لا يظهر
الا اذا لوحظ المعنى الاصنافي وهو غير مقص بل المقص تقدم
المعنى العلمي تدبر قوله ولا معزيا بحرفين فيه تسامح لان
الاعراب انما هو بحرف واحد وهو الواو والالف او الياء
نظرا الى ارباب البحر فبن الواو والياء او الالف والياء على التوزيع
ان دفعت المسامحة المذكورة فان اعراب المثني او الجمع بعد
العملية بالحركات جاز جمعه وذلك لما قيل من ان المتكلم من
جمعه انما هو لزوم اجتماع اعرابين في كلمة واحدة وهو مفقود
فيما اذا اعراب بعد العملية بالحركات قوله افعل فعلا
ولا فعلا ن فعلي بحر افعل وفعلين بالكسرة لا ضافتهما
الى ما بعدهما وما فعلا وفعل بفخ الغاء فيهما فبحر وان
بالفتحة للالف المدودة في الاول والمقصورة في الثاني ولا ضاف
له في ملائمة اي افعل الذي مؤنثه فعلا كما حرر وحذف
وفعلان الذي مؤنثه فعلي كسيران وسكران وكتب شيئا
على قوله ولا فعلا ن فعلا على ما في بعض النسخ الضراب
فعلي كما يأتي وان كان هكذا يحط المؤلف كما كتب على قوله
كسابق كالمضطوفون ضبطه الاصل بضم الغاء وهو هو
قوله فوجود العملية شرط للاقدام الى الحاجة لهذا
كله لان اشتراط العملية ليس لذاتها حتى تنافي الجمع بل
لاجل تحصيل الوصفية تأويلا وذلك لانهم قالوا ان دلالة
الواو على الجمعية انما هي بالاصالة في الفعل بدليل اسميتها
فيه فلا يجمع بها الا ما يشابه الفعل معني وصحة واعزلة
وهو الوصف المشتق وحمل عليه العلم لانه وصف تأويلا

كتابه بالمسمى دون باقي الاسماء العلمية لم يشترط الامر بحد
 كون العلم وصفاتاً وتالياً والوصفية التاليفية موجودة لم
 تنزل وهي المشروطة في الحقيقة تأمل **قوله** والتثنية فيه
 انه لا يشترط ذلك في المثني بل يثنى غير العلم والصفة نحو
 قولهم مثل عدة اصله وعدة نقلت كسرة الواو في كقولهم
 عليها مع اعتلال فعلها وحذفت الواو فقيض عدة على وزن
 صلبة وقيل الاصل وعدة حذفت الواو ثم زيدت كذا عوضاً
 عنها قال السعد على تصريف القري وعلى الثاني فالشقوق في
 وعلى الاول يقال قصد كيقول **قوله** وثبة بضم ثاء
 وهي الجماعة قال تعالى فانفروا ثباته اي جماعات متفرقات
 واصلها ثبو حذفت كواو وعوض عنها التاء وفي العاموس
 التبة وسط الحوض والجماعة كالتثنية والقصبة من كسرة
 والجمع لبيان وثبون بضمهم **قوله** بخلاف ما كان مؤنث
 غير معاد اي بخلاف ما ليس من هذين كتابين اصلهما
 وما هو منهما ما ولا مؤنث له كالحجر الكبير حمرة الذكر والحمار
 لطويل الحية **قوله** كالا فضل اي فان مؤنثه فضله
 بضم كفاء **قوله** وحاصل الجواب انه فيه ان هذا ليس
 حاصل الجواب الذي اشار اليه اولاً بل هو جواب آخر يحصل
 الجواب الذي اشار اليه اولاً ان المراد بجمع المذكر السالم
 فجميع احسن من المذكر الذي جمع جمع سلامة وما حمل عليه
 الا ان يقال معنى قول المحقق والمراد به هنا اسم للفعل
 ان المراد المص هذين الاثنان اية الله اقصر في ذكره على الامر
 الاول تأمل **قوله** ووجه قطع النظر انه ووجه اوضح
 من ان كلا من واو الجمع واثباته لما كان معرضاً للتثنية
 لم يلتفت اليه وقطع النظر عنه وكذا انون الجمع فانها تنزل
 بالاضافة بخلاف الف صنوان ونون **قوله** والذي
 حصل على الاثنون انه قصد ببقوله الاعتراض على المذاهب من

انه لا يصح اطلاقه لتشمل اطلاقه لفرد بلا ميم وذى وافادة
 انها جمع جمع مؤنث سأل ايضا لكن العلامة صبب والشيدني
 موافقان للمدائني من صحة الجمع حتى في ذى وفرد بلا ميم فتأمل
قوله الى اسم جنس المراد به ما وضع لهنى كلى ولو كان معرقا
 بال كما افاده بقوله سواء كان اسم الجنس **قوله** كما علمت
 انه لم يعلم هذا من كلامه سابقا **قوله** عن اسماء الاله جناس الاول
 حذف اسمها لان ما ذكر كناية عن الاله جناس نفسها اليه ان يقال ان
 بمعنى بالبدل **قوله** سواء اجمع الى تشبيهه او الى الالهاء غير
 اى فانه ان اجمع الى تشبيهه افاد حصر كون الالف علامة في
 كثنى والكسر صحيح له مفهوم محقق **قوله** بكل اسم اى
 معرب بدليل ان التكلم في المعرب فلا يرد انما **قوله** ناب عن
 اثنين اى سواء كانا مفردين كرجلين او جمعيين كمالى او اسما
 جمع كرجلين او اسما جنس كخفين والمراد ناب عنهما في الحالة
 كراهنة لان زمن كفعول غير معتبر في التعاريف فلا يرد ان
 كتعريف غير مانع لدخول المشئ المسمى به والمراد النيابة عنهما
 بطريق الوضع فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج شواجم
 كبصر كرمين مما استعمل في الكثرة لان نيابته عن اكثر من اثنين
 ليست بطريق الوضع على ان منهم من جعله ملحقا بالمشئ لا
 مشئ حقيقة **قوله** اغت اى وان امتنع العبدول عن
 كتشبيه الا لشكته نظير ما تقدم في الجمع فلا تقفل **قوله**
 فخرج بالقييد الاول الخ صريحه ان جعل مجموع قوله اسم
 ناب عن اثنين جنسا وهو خلاف المألوف والموافق **قوله**
 جعل اسم جنسا وناب عن اثنين فصلا اول محرر لما دلل
 اقل من اثنين ولو كانت صورتها كصورة المشئ كما لو علم على
 مكان فليس مشئ وان اعرب باعرابه ورجل ان اى ما يشى وما
 دل على اكثر من اثنين كرجال وصفون جمع صنف **قوله**
 وبه وبالثاني الخ اى وخرج ايضا بالثاني فقط نحو الزيد

في تشنية زيد وعمر و قوله وبالثالث كذا وكذا انتهى فان هذه
 وان صدق عليها انها اسم باب عن اثنين اى اسمين اثنين كواحد
 وواحد اتفاقا في الوزن والحروف الا انها ليس فيها زيادة على
 كفراد اذ لم يسمع لها مفرد من لفظها قوله ولما نحو الاخوان
 الخ فيه انه اختلف المعنى ايضا قوله فمن باب المجاز عبارة
 كصيان فمن باب كقلب وقد يقال لا حسنا فان بناء على ان
 كقلب مجاز قوله قد يثنى المشترك كهي من اربها
 الباصرة وعين مرادها الذهب مثلا واجازة ابن مالك واخذ
 في المثني اذ لم يخف ليس كقولك عندي عينا باصرة ومنقوبة
 قوله سوا كانت الالف اسما الخ هذا التعميم لا يناسب
 لظاهرة المص حيث قال ضمير تشنية لانه حيث كانت الالف
 حرفا لم يكن ضميرا فالظجرية على الطريقة الجادة ولم يحجر
 على لغة الكوفي الراعيث وكذا يقال فيما بعد لكن عذره
 نفعه لا صله توسيعا في الكلام وما اللفظ قول بل بعد
 ذكر الالف وقد يخرج الى العلامة فلم يجعل الكلام من باب
 كتعميم وكذا فعل فيما بعد قوله هذا القيد لبيان
 كواقع الخ هو قيد للاحتراز عن ضمير الفعل في نحو هذ تضر
 فهذا الفعل لا شك في اتصال ضمير المؤنثة به ولا يعرب
 بالحرف لكونه ضميرا ليس ضمير الخطاب فاقاله المحرر رحمه
 الله تعالى للعلامة المدايقي غير صحيح اه شيبيني قوله
 اى التحريك لعل مراده بالتحريك الكون حركة كما هو الظاهر من قوله
 فلا يردان وصفها بالتحريك لانه لا يكون وصفها الا اذا
 كان معناه الكون حركة قوله اى لضعف المشابهة
 اى جدا لان مشابهة حذف النون للفتحة انما هو في ان كلا
 علامة نصب بخلاف ما تقدم فان مشابهة النون للواو
 في امر خا ص وهو الفتحة زيادة على الامر تمام وهو ان كلا
 رفع فلذلك غير خا بالبعد وفي ما تقدم بالضعف وقال

العلامة الشيبيني قال فيما تقدم لضعف وهذا بعد ولعله
 لكونها هناك موجودة ثابتة لكونها علامة رفع وهذا محذوف
 لكونها علامة نصب وفي ثبوتها قد يدعى قرب المشابهة وإن
 كانت ضعيفة بخلاف الحذف اه وهذا لا يظهر إلا لو كان
 كمثبه ووجه الشبه هنا وهناك واحد غاية الأمر حصل
 الاختلاف في الذكر والحذف وليس كذلك كما علمت **قوله**
 ومثله أي مثل هذا البعض **قوله** ويعم فيه مثل ما تقدم
 أي ويعم فيه أيضًا بأنه لا فرق بين المذكر والمؤنث لظاهر
 حكمة تعداد الأمثلة فإنه مثل بالزبور والهنود للإشارة
 إلى أنه لا فرق بين المؤنث والمذكر فيما أعراه ثم وكذلك
 جمع بين العذاري والإساري للإشارة إلى أنه لا فرق
 بين المذكر والمؤنث فيما أعراه فقد نذر **قوله**
 وكان يتصل به نون النسوة أي أو نون التوكيد
 نذر **قوله** قد يقال لا فائدة له مع **قوله** مخوف قد
 يقال إن قول المص نحو رأيت أباك وأخاك أي من كل تركيب
 فيه ناصب للأب والآخر كضربت أباك وأخاك وأكرممت
 أباك وأخاك و**قوله** وما أشبه ذلك اسم الإشارة راجع
 للمذكور من الأب والآخر والذي أشبههما هو الثلاثة التي
 ذكرها الله و**قوله** التي من نحو رأيت حماك أي من كل
 تركيب فيه ناصب للثلاثة أو أحدها كضربت حماك وقيل
 فأك وكنت زامال وهذا التوجيه لا يتوجه على المص وكنت
 اعتراض ولا يحتاج لتكليف في الجواب أو شيئاً **قوله**
 أو بالعكس هذا لا يناسب بيان الشم ما أشبه ذلك بقوله
 من نحو رأيت الخ فإنه بينه بالافراز الخارجية لا الذهنية
 هذا إن أريد بالذهنية الفرضية التي لا وجود لها في الخارج
 وأما إن أريد بالذهنية ما اعتبر وجودها في الذهن أعم
 من أن تكون موجودة في الخارج أم لا نسمع كلام المحقق

قول وقسه في ذي التا الح استثنى مما فيه الخامسة الفاظ
 لا يجمع بالالف والتاء وهي امرأة وأمة وشاة وشقة وقلت زاد الروا
 وأمة بالضم والتشديد وملة وقيل يجمع شقة على شفها ت أو
 شفوة وأمة على أموات وأميات ومما فيه الف التانيث فعلا فاعل
 وفعلا فاعل ون غير مستقرين إلى العلمية لأنه لما لم يجمع مذكرها
 بالواو والنون لم يجمع مؤنثها بالالف والتاء واختف في فعلا
 الذي لا فاعل له كجئنا ومرتقى فقال ابن مالك يجمع بالالف
 وتاء لأن المنع في جرائع لمنع جمع التصحيح وهو يفتقروا
 ومنعه غيره ومن الممنث الذي لا علامة له باب حذلم في لغة
 من بناء قاله الروداني وغيره أفاده المحقق **قول** له أي لأجل
 أن المثنى الخ صنفه يفيد أن الضمير في أنه راجع للمثنى وضير
 أخوه راجع لجمع المذكر السالم والمناسب العكس كما هو **قول**
 اللام بمعنى على لا حاجة لنا ويلها بعلى لأن الجار والمفعول
 بمحذوف خبر أي ثلاث علامات ثابتة للتحقق وإنما يحتاج
 للتأويل في نحو قوله الآن فاما الكسرة فتكون علامة للتحقق
 فإن اللام بمعنى على متعلقة بعلامة لأنها تستعدي بعلى **قول**
 من اطلاق اسم السبب على السبب فيه أن المسبب عن التحرك
 هو التحرك لا بمعنى الكون حركة كما تقول حركة الحرف فتحرك
 وأما التحرك بمعنى الكون حركة الذي هو المراد هنا كما تقدم
 فهو امر ذاتي للفتحة ونحوها إلا أن يقال أنه من اطلاق اسم
 السبب على المسبب ثم بعد ذلك يراد بالتحرك الكون
 حركة فيكون مجاز آخر تأمل **قول** له بناء على أنه باق على
 منعه من الظن أي أن يبقى فيه العلتان كأفضلكم والأفضل
 فإن زالت علة فهو مصروف كحررت بأحمدكم لزوال العملية للسبب
 بالإضافة وهذا مختار ابن مالك وأرضاه العلامة الضمات
قول له الأولى أن يقول المحرف تنوين الصرف له هذا التعليل
 قاصرا بالتنوين الذي في نحو مسلمات تنوين المقابلة على ما

ذكره لكن تقدم لك انه يقال له تسعين صرف ايض والمعاد المحرك
 ولو بالصلاحية ليدخل ما فيه ال او اضعف من الاسماء الصرفة
 اه شيبيني **قوله** فجعل نصبه بالكسرة اي وجزه بالكسرة
 ايض بزهذا هو المناسب لما نحن فيه لان الكلام في الخفض
قوله انهم يصرفونه اي قطعاً لفقد العلة الثانية وهذه
 القضية مسألة **قوله** واصله فوه بفتح الفاء حدثت الهاء
 اعتباراً بالشبه بها بحرف العلة في الحفا وقولاً بانه في المخرج
 شقارة يعوض عن واوه اليم لانها من مخزجها واخفا من الباقوات
 لا فتقل حركة ال اعراب الى الواو وحركة الفاء بحركة الواو
 اتباعاً لها تنفي حال الرفع حذفت ضمة الواو للنقل وفي حالة
 النصب قلبت الواو الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما فيه
 وفي حالة الجر حذفت كسرة الواو للنقل فوقفت الواو منطرفة
 اثر كسرة فقلبت يا **قوله** فرعيتن احراز عن الاصلين
 كالذكر والموصوفية في زيد من جاء زيد لما قل **قوله** وشبه
 ابن قاسم نقلا عن الدفوشي الخ يمكن رفع هذا التعقيب ان
 كعلة اللفظية عند الكوفيين هي شبه تركيب المحقق
 ذلك الشبه في المادة والهيئة وانما اعتبر ذلك اللفظ
 من المادة والهيئة في الفعل بخلاف نحو زيد فان لفظه لم يغير
 فيه التركيب من ذلك بل عد نشأ واحداً لان المادة في الفعل
 دلالة على معنى هو الحدث والهيئة فيه دلالة على معنى هو
 كزمن والنسبة على القول بدلالة الفعل عليها ولا شك ان
 شبه التركيب في المادة والهيئة متعلق باللفظ لا بالمعنى
 فقول الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب اي في المادة
 والهيئة وقوله لان الفعل يدل على الحدث الخ اي مادته
 على الاول وبيئته على الثاني والثالث وهذا بيان لنشأ
 شبه التركيب في المادة والهيئة وليس المقصود بيان شبه
 التركيب في المعنى كما فهم العلامة الدفوشي فتعقب

وتبعه المحشيان رحم الله الجميع رحمة واسعة وقد وجد في صلب
 كهيئة في بعض نسخ ما يفيد هذا الجواب والله اعلم بالصواب
 قوله وما يحتاج فرع ما يحتاج اليه أي المحتاج إلى شيء فرع
 عن ذلك الشيء الذي احتاج الشيء الأول اليه قوله فاذا
 شابهه الحق اذا شرطية جوابها قوله منع منه شيئا فان قوله
 نحو اجمال الحق تعقبت علامة ليس الجماعة في جعل التصغير
 في اجمال علامة لفظية وكذا في جعلهم فرعا في الثانية علامة
 معنوية في نحو وايض وكذا في جعلهم الدلالة على الجمعية
 امراراجعا الى المعنى وكونه اقصى امراراجعا الى اللفظ بان
 الضمير يتبع الممنوع من الضمير في كلام العرب فوجدوا
 علته الرجعة الى المعنى هي العملية او الوصفية والراجعة
 الى اللفظ بقية التسعة المنظومة في قوله

اجمع وزن عادلا انت بعرفة | ركب وزد بحجة فالوصف قد كمالا

فلو وجد في الاسم علمتان غير ما ذكر لم يمنع الضرف وكذا الو
 وجد فيه اثنان من جهة اللفظ كترتيب وزيادة العرفون
 ولايتا في اجتماعهما من جهة المعنى لا تخصار المعنوية
 عندهم في العملية والوصفية وهما متافيان وكذا لا منع
 لوجوده علامة واحدة من العلة المذكورة ولذلك صرف
 نحو زيد وان كان فيه العملية الالهة يستثنى من ذلك
 الجمعية الخارجية عن صفة الاحاد والالف التاليف فانها
 مستقلان بل منع وان لم يوجدهما غيرهما من العلة للثبوت
 ولا يحتاج الى ارجاع كل واحدة منهما الى علتين كما فعل الجماعة
 الا ان يقال ان كلامهم ترسعة في الدائرة على فرض ان التصغير
 ونحوه من علل المنع وان احتياج ارجاع كل منهما الى علتين
 لتتم المشابهة بالفعل حق يمنع من الضرف فامل قوله
 نحو وايض وطلعت الحق كما قاله حتى تبعا لذكرها لكن فيه
 ان التاليف من العلة الرجعة الى اللفظ والاحسن ان

يقال لزوم التانيث بدل التانيث على ما فيه وصرح حنف عند
 قول المصنف كذا مؤنثا مطلقا الا بان التانيث مطلقا من العلل
 اللفظية ووجهه ان المؤنث تانيثا معنوا فيه تلو التانيث مقدر
 لا يقال اذا كان التانيث من العلل الراجعة الى اللفظ فهو لا يقع
 صرفا حائض ونحوه للعلتين الفرعيتين اللفظية والمعنوية
 لا ما نقول لا عبرة بالتانيث بالتاء مع الوصفية لصحة تجرد
 الوصف عنها بخلاف العلم افاده صوب ويكون التانيث مقدر
 بتاء مقدره على لفظية سقط استشكل بفتح العطار
 في حواشي الا انه مبررة مع صرف مخزنين بان له يوجد فيه على
 لفظية ضم احاب عنه واطال من اجفان شئت اه شيخنا
فقال ويجعل ذى الاضافة واللام غير المنصرف
 الا معناه ان الاضافة واللام اذا طر احدهما على الاسم
 كمنوع من الصرف صيره في حكم المنصرف فكيف يقال ان
 وجد احدهما مع على اخرى منع الاسم من صرف ثمانية يجعل ان
 ذى بمعنى صاحب موصوفها المرف محذوقا وغير المنصرف
 بالجر وضافة جعل لذى من اضافة المصدر المفعول الاول
 اى ويجعل الخفين المرف صاحب الاضافة الخ ويجعل ان
 ذى اسم اشارة والاضافة وما عطف عليها بدل من ذى
 او عطف بيان او بمعنى صاحب موصوفها التعريف محذوقا
 وعلى هذين فاضافة جعل لذى من اضافة المصدر لفاعله
 وغير المنصرف بالنصب هو المفعول الاول فتأمل **قوله**
 فلا نه كونه جمعا الخ لا يخفى ان الجمعية على لفظية كما
 قدمه في اجمال فان قلت للمعتبرها الدلالة على الجمعية
 لا نفس صبغة الجمع قلت فلا اعتبر هناك ايضا وفي
 قل ان خروجه عن صيغ الاحاد على لفظية ولزوم هذا
 الجمع بحيث لم ينتقل منه الى جمع اخر على معنوية وهو
 موافق لما هنا بالنظر اللفظية مخالف له بالنظر المعنوية

حاشي شيخنا العطار على الازهرية بعد كلام مانصبه فالاول
 ما قاله بعضهم في علة ذلك ان صيغة الجمع علة ترجع الى
 اللفظ وعدم نظير هذه الصيغة في الاتحاد وعدم مجاوزة
 الحد لها والنهاية عندها علة ترجع للمعنى اه وهو عكس ما
 في المحنة وهو الظاهر وان كان ما في المحنة هنا في الاستثنى واقره
 صب تاملا شيخنا **قوله** ولزوم علامته الخ فيه
 انه غير مسلم بالنسبة للمحدودة لقول المتن والفتايش
 حيث مد او ثا ومنفصلين عدا اه صب على الاستثنى اه
 شيخنا وفيه نظر فقدر **قوله** المشتمل على علة الا صرح
 ان الضمير راجع الى خصوص منتهى الجمع والمختم بالفتايش
 وليس كذلك بل هو راجع الى ما لا ينصرف مطلقا لا بقيد كونه
 مشتملا على علة يقيم مقام عليتين كيف يفيد عطف
 الحملات تامل **قوله** اى اقصى الجمع اى اقصى اوزان
 الجمع ان قلنا الاضافة على معنى من فان قلنا ان المعنى
 الذي تنتهى اليه الجمع لم يحج لما ذكره شيبيني **قوله**
 وضابطه عندهم اى ضابط ما كان على صيغة منتهى
 الجمع **قوله** او يقي منها في الخ فيه انه لا حاجة لهذا
 كشرط لاخراج نحو ما ذكره خارج بالجمع لان ظاهرا مفرد
 لا جمع وكذا ما ذكره وكذا نحو ثمان وثمان خارجان
 بالجمع لكن يلزم على نقض المحنة بالجمع ان الضابط لا يشمل
 سركا ويل فانه مفرد لا جمع سر والة خلا فالتنوع عم ذلك
 مستندا لقول القائل عليه من العلم سر والة فان هذا
 مصنوع فالاحسن ان ما في قول الشارح وهو ما كان الواقعة
 على لفظ يشمل الجمع كمال الشارح والمفرد كسرا ويل والاول
 للمحنة ان يسلك في ضابط ما سلكه الاستثنى وحواسيه
 فيقول وضابطه عندهم كل لفظ اوله مفتوح لا نحو عدا فدر
 وثالثه الف ليست عوضا لا نحو ثمانى وثمانى فيصرفان

لكون الفهما عوضا عن شياء النسبة المحذوفة فان الاصل بمعنى نحو
 وبعد تلك الالف كسرة اصلية ولو تقديرا فدخله واو وب نحو
 وغذاري فانه مكسور الراء في الاصل وقال بعض انه ممنوع
 لالف التانيث لا لصيغة مشتمل الجمع وقد يقال لامنا فاة
 وخرج بتقييد الكسرة بالاصالة نحو تداني وتواني وان شابه
 كظم مساحدا لانه في الاصل مضمون للفون كبقية مصار
 لتفاعل وانما كسرت الفون لاجل الياء وتلك الكسرة على اول
 حرفين ولو تقديرا نحو حوار وعواش او ثلاثة احرف او سطر
 ساكن لا نحو كراهية وطواعية ومدافكة ولا يلقى هذا
 كساكن وما بعد من اصالتها لخرج يا والنسب نحو ظفاري
 بفتح الظاء نسبة لظفار كذلك يلد يجلت بها بعض كطب
 وحواري نسبة لحوار وان لم ينطق به **قوله** وان لم
 يكن منسوبا حقيقة اعلم عدم وجود المنسوب اليه اذ لم
 يسع حوار ولا حوار **قوله** الف بعدها الف نحو الاولى
 كما في الاشموني الف قبلها الف وهو كذلك في بعض نسخ
قوله وهي تمتع مطلقا نحو الضمير راجع لالف التانيث
 وخرج باضافتها للتانيث الف الاحاق وهي الداخلة لاحاق
 اسم باسم في عدد الحروف فلا تمتع الا اذا كانت مع العلية
 ولم تكن ممدودة بل كانت كالقار على اسم يجر الاحاق
 بجمعها وكذلك خرجت الف التكميل اي كثير حروف الكلمة
 كالف قبعتري اسم للجدل على احد التقاسير فلا تمتع الا
 مع العلية والفرق بين الف التانيث والف غيره ان الف
 كالتانيث لا تلحقها تاء بخلاف غيرها فقد قيل اربعة وقبعتري
 والفرق بين الف الاحاق والتكميل ان ما تحقته الف التكميل
 ليس من اوزان الاسم الاصلية ما عدد حروفه كعدد
 حروف مدخولها فان تامة احرق الاسم الاصلية خمسة
 وقبعتري احرف ستة فليس ملحقا به شيبيدي **قوله**

والتركيب جعل الخاى التركيب من حيث هو ولما التركيب المنحى
فهو كل اسمين جعل اسما واحدا منزلا ثانيا بينهما من الأول
منزلة ثاء التانيث مما قبلها واعتراض اللقائى هذا الحد
بانه لا يشمل نحو معدى تحرب ولا نحو سيبويه ومثناه
جعل وجه التنزيل فتح ما قبل كل وجريان الاعراب اللفظ
عليه ولو جعل وجهه لزوم ما قبل كل حالة واحدة في احوال
الاعراب الثلاثة وجريان حركات الاعراب ولم يخلو عليه لم
يتجه هذا الاعتراض وقد يؤيد ما قلنا التفسير بقاء التانيث
التي قد يكون ما قبلها ساكنا كما في بنت واخت دون هاء الله
وعلى هذا فالعددى من المرجح لشمول التبريف له لما علت من
ان المراد بالاعراب فيه ما يشمل الاعراب المحل له **قوله**
من الصرف اى ان لم يكن هناك علة اخرى زائدة على العلة
كخدم زيد علما **قوله** وعدمه اى ان كان هناك علة
اخرى زائدة على العلة كالتانيث في اى هوى **قوله**
ولما قلنا ان يقول الخ في حقه على الا شهور في باب العلم ما حاصله
انه اختلف في المركب الا سنادى المجموع علما فقال الرضا
انه لا مصرى ولا مسمى بل هو محكي وذهب بعضهم وهو المشهور
الى انه مسمى والحق انه مصرى بحركات مقدرة في آخره لا لف
في شارب قراها واليه ذهب كسند ذكرى كتمثيل انه ربما
اضيف صدر ذى الاسناد الى عجزه ان كان قلاها نحو جاء
برق عجزه ما حذر عن الضم نحو بقت وخزعت مسمى بما فلا
يجوز الا الحكاية واجاز بعضهم اعرابه بالبحر كان الثلاثة
على التا والتسعين فنقول هذا قمت ولمايت قمتا ومررت بقت
او ما لا مسمى اه والظن ان الجملة قبل جعلها علما لا قرصه
بالاعراب ولا بناء لانها من حقائق المفردات وما من منزلة لها
كما في الحالة محل المفردات وبهذا تعلم ما في المحش **قوله**
ويمكن ان يقال انه محصله ان المركب لا سنادى المجموع علما

لما اعتبرت فيه صورة الجملة التي ليس لها دخل في باب التصرف
 وعدله لم يحكم بالانصراف ولا بعده **قوله** فانه مبني
 على فتح الجزئين فيه يسأل هل له فتح الجزاء والا فلا فتحة
 بنية لا فتحة بناء **قوله** فانه مبني على الصحيح اي على
 التحسين وقبل معرف غير متصرف كالمختوم بغيره وقيل مبني
 على الفتح كخمسة عشر **قوله** معدي كرب بكسر الدال
 على غير قياس ان كان مصدرا مبنيًا اذ القياس فتحها كمرمي
 وكرب معناه الفساد او الحزن او الكربة والمراد عداؤه وعلو
 الفساد وهذا في الاصل والا فهو علم لا يفهم منه الا المعنى
 كعلي **قوله** وحضر موت حضر يفتح الحاء وسكون الصاد
 كجمعة اسم حضن بالوصل كانت فيه قبائل من قصاعة
 والموت ضد الحياة ثم جعل اسما واحدا للملك من ملوك حمير
قوله وبعلبك بعل اسم صنم وبك اسم شخص كان
 بعيدا ثم جعل اسما واحدا **قوله** ويجوز فيه الصرف
 والبنا الذي في الاشتمول وحاشية العلامة الضب عليه
 ان المركب تركيب مزج غير الحق مبنو به فيه اربعة اوجه
 الاول انه يعرب الجزاء الثاني اعراب مالا ينصرف والجزء
 الاول يبقى على ما كان عليه من فتح او سكون الثاني فتح
 الجزئين مالم يكن الجزاء اول معتلا كمعدي كرب والا
 فيبقى على سكونه كخمسة عشر فيكون مبنيًا على فتح اخر
 الجزاء الثاني الثالث انه يضاق صدره الى عجزه ويخفف من
 ويعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف او غيره ويمنع من
 التصرف للعلوية والجمعة نحو مردت برام هزم وعمرى كصل
 بوجه الاعراب الا ان الفتحة لا تظهر في المعتل نحو معتلا
 كرب الرابع انه يمنع العجز من الصرف مطلقا مع جريان
 كصدد بوجه الاعراب فقول المحسن ويجوز فيه الصرف
 لم يوافق واحدا من هذه الالوجه ولعل تصواب منع صرف

ويكون مراده منع الصرف في الجزء الثاني مع اضافة الجزء الاول
اليه وحيث ان الاعراب عليه او يقال ان كل ما يحول على القول
كثالث ان يكون الجزء الثاني مصروفا ان لم يوجد فيه علتان
والاعراب على الجزء الاول للمضاف للثاني وتجب شيئا ما نصه
قوله ويجوز فيه الصرف والمنا عبارة قل ويجوز فيه اضافة
الجزء الاول الى الثاني فيجب بالكسرة ما لم يوجد ما يمنع صرفه
ويجوز ايضا بناء الجزئين خمسة عشرة وقوله ما يوجد
من جملة ما وجد فيه ذلك هو من رام هر من لانه وجد فيه مع
كتريف من حيث انه جزء العلم للمعرفة العجبة فيمنع من الصرف
وقال يوجد فيه ذلك كون من حضروا فانه ليس فيه مع
كتريف سبب ثان فيجب بالكسرة وينفون والجزء الاول منهما
بحسب كقولهم وكتب من معدي كرب كهر من عند من قد
اسما الذكورية وكون عند من قدرة اسما للجن انما صبيح
شئ الاشموني ولم ارفهها مع ما معي من مواد الكتاب ما قاله
المجته هتامن جواز الصرف الا ان يكون اراد الاضافة فتدبر
اه اي اضافة الجزء الاول للثاني مع صرف الثاني **قوله**
اسم بلدين ينبغي ان يقول اسم بلدين ليكونا معا في فيه واما
اذا كانا اسمي بلدين فيكونان مذكرا في كفوح ولو طاه صب واما
يذل على كون البلد مذكرا قوله تعالى لا اقسم بهذا البلد
اه شيئا **قوله** وان كان الثاني معنويا **قوله** فيه ان المعنوي
فيما جرد من كملامة كان اول القولية وفي الاشموني ان اللفظ
ما فيه التاء والمعنوي ما خلا منها فافهم اه شيئا الا ان يقال
ان ما تقدم تعريف المعنوي فقط لا للمعنوي الشامل لبعض
صور اللفظي لانه اعم مما سبق **قوله** وشرطها ايضا ان هذا
يفيد خروج ابراهيم على مذهبه من اشترط تحريك الوسط اذ
وسطه ساكن مع عدم صرفه اتفاقا من اللذين لوروده في العزل
فلما نسب تقرير اللذين بما في الالفية وشرحها للاشموني

من ان الزيادة على ثلاثة احرف تمنع الصرف اتفاقا وحمل هي شرط
 فيخرج الثلاث في مطلقا والشرط هو او تحرك وسط وسطح
 كالثاني فيمنع التحريك الوسط منه او شيئا اى فعلى القول
 الاول لا يمنع الثلاث في مطلقا وعلى الثاني لا يمنع الثلاث في الساكن
 كوسط اى لا يجب منعه بل يجوز او يمنع فالقول الثاني تحته
 قولان بالنظر للمفهوم تأمل **قوله** امثالها خبر عن رضوان
 وما بعده والضمير في امثالها راجع لهود وشعيب وما بعدهما
 قال العلامة الشيبيني الظاهر ان يحكى ليس انجى وانه منقول
 من الفعل المضارع كاجد وكذا ادم على القول باشتقاقه وكذا
 ذوالكفل ثم رايت في البصائر وغيره في تفسير سورة مريم
 ان الاظهر ان يحكى اسم انجى ويحتمل انه منقول عن الفعل كغير
 ويعيش وفي نسخة الهزنية لابن حجر صحيحا قال عريثة ادم على القول
 باشتقاقه واعلم انهم قرروا ان الهجة راجعة الى اللفظ وانها
 فرع عن العربية لكن قد يتوقف في فرعية الهجة اى فرعية
 كون اللفظ انجى مع انه العربية متأخرة الا ان يقال ان
 فرعيتهما بالنظر لاستعمال العرب اذا اصل ان يقيد العرب
 بمعنى بالفاظ عربية وفيه مالا يخفى اذ لا يظهر الا لو جعله
 لغوي على غير ما وضع له في لغة العجم وذلك ليس بلازم
 واعلم ان اسما العنابل والامكنة ونحوهما ان لو حلتا وابل
 معناهما مذكروا صرفا او بمؤنث منع فالتذكير باعتبار
 المكان مثلا والثاني باعتبار البقعة مثلا ومن ذلك قوله
 تعالى اهبطوا مصر امع قوله تعالى ادخلوا مصر نعم ان وهد
 عن العرب تذكير فقط او ثاني فقط اشع ومن الثاني مشتق
 هكذا قيل قلت لا ما ينح من التأويل فان حمل على الاولى فقد
 يسلم اه فتأمل **قوله** اى وزن يختص بالجر وذلك
 كصفة الماصى المفتوح بباء المطاوعة كتعلم او يهمل
 وصل كانطلق واستخرج اعلا ما لكن بعد التسمية تكون

همزة قطع وكسيفة الماضي المبني للجمهور علما وكسيفة الامر
 من غير فاعل ومن غير المتلافي كانه نطلق ويخرج واتما ما صبح
 للامر من فاعل كضارب بكسر الراء امر من ضارب بفتحها فليس
 من المختص ولا مما به الفعل اولى بل به الاسم اولى ولما صبح
 من المتلافي فهو مما به الفعل به اولى **قوله** على وزن المحفور
 اعي واما على وزن كعلو فليس من المختص ولا مما به الفعل اولى
قوله ولما دخل اى اسم لرفع دويبة شبيهة بنت عرس
قوله فان لم يكن الوزن الحرفية قصير فكان الامور ان
 يقول فان لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرط ان يكون
 الفعل به اولى اما كونه عالما فيه كانه بكسر الهمزة والميم مجرد
 كحل واصبح بكسر الهمزة وفتح الواو واحدة الاصابع واليم
 بضم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكن في ضعف الفعل حال
 كون الثلاثة اعلاما فان موازنها في الفعل اكثر منه في الاسم
 كالامر من ضرب فانه موازن التمد والامر من ذهب فانه موازن
 اصبح بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ايلم واما كونه
 مبدؤا بن زيادة تدل على معنى في الفعل كانه قد وجد وتقلب
 ويشكر اعلاما فهذه مبدؤة بحروف تدل على معنى في الفعل
 كالنكلم والقيسة والخطاب ولا تدل على معنى في الاسم
 كافكل بفتح الهمزة وسكون كفا بينهما وهو الرعدة
 واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام فان نظائرهما
 تكثر في الاسماء والافعال **لا يمكن** الهمزة من افعل
 وافعل **قوله** على معنى في الفعل مجزوء هب واكتب ولا
 تدل على معنى في الاسم فكان المفتحة بهمزة احداهما من الهمزة
 اصلا للمفتحة بهمزة احداهما من الاسماء ومن نظائر افعل من
 الاسماء ابين واسود وافضل ومن الافعال اذهب واعلم
 واسمع ومن نظائر اكلب من الاسماء اجبر واجبه واعين
 ومن الافعال انصر وادخل واخرج وقد تجتمع الغلبة واللبا

بالزيادة نحو برمع تحتية فراء فريم ففين معجزة بوزن يضو
اسم مجازة بضم د قاق تلم وتنضب بوقية فنون فصاد
معجزة فوحدة بوزن تنصر اسم فحج واما ما يختص بالاسم
او يكون الاسم به اولى او يكون فيها على حد سوى فلا يمنع
كضرب من الوزن المختص بالاسم ففعل يسكون العين
كضمر وضخم ومن الوزن الذي به الاسم اولى فاعل تحفو
كاهل فانه وان وجد في الفعل كضارب امر من ضارب الا
ان الاسم به اولى فكونه فيه اكثر ومن الوزن المستويان
فيه ففعل يفتح العين وفعلل فان الصيغة الاولى توجد في
الاسم كضجر وحجر وفي الفعل كضرب والضعيفة كثانية
توجد في الاسم كعجز وفي الفعل كدحرج **قوله** فانظر
في الحاشية قال شيخنا محضله انه يشترط في تأثير وزن
الفعل عدم قبول الاسم التاء بحسب الاصل او العلية
اذ يحقها يخرج عن وزن كفعل فاسود لا يقبل التاء
بحسب الاصل اذ مؤنثه سواد وقبوله التاء في اسودة
اسم للنخلة اذ منى السواد ليس بحسب الاصل فهو ممنوع لوزن
كفعل والوصفية لغو من حقوق التاء بعد الاسمية واحمد
كاسود الا انه لا يقبل منه احرى ويحمل وصفا للطوع على العمل
يقال في مؤنثه يعله للناقاة النخلة المطبوعة على العمل قال
يا زيدا العلات غير ممنوع لقبوله التاء فاذا سقى به صار
لا يقبل التاء فان منع للعلية ووزن الفعل وجد فيه
كشرط وهو عدم قبوله التاء للعلية ويشترط لزوم وزن
هيئة واحدة فلو تغير كامر وانهم قانما في حال كرفع كخرج
وفي حال كضرب كاعلم وفي حال الجر كضرب في لغة من اتبع
حركة ما قبل الاخفله لم يفرق في منع كضرب فاعلم وانهم
عليهم مصر وفان ويشترط ان لا يخرج بالتغير الى وزن
يخص الاسم فان خرج اليه كرد وقيل عليان فان اصلهما

رد وقول ولكن الاعلال والادغام اخرجهما الى المشابهة
 برد وبك لم يثبت شئ منع الصرف فهما اذن مصرعان فلزم
 تغيير ولم يخرجهما الى ما ذكر امتنع صرفه كيزيد والتغير العارض
 كالا صلى عند شئ وابن مالك خلا والمبرد والمازني وموافقيهما
 فلزم سميت بصرف المبني للفعول ثم سكنت رآه تخفيفا بعد
 التسمية صرفته على رأي شئ وصاحبه ومنعته على رأي غيره
 ولو كان محققا قبل التسمية انصرف قوله واحداه لكن بشرط
 الاول جار مع الوصفية ايضا بخلاف الاخيرين فانها خاصان
 بالعلمية التي الكلام فيها **قوله** ومثل ذلك حسان من الحسر
 بفتح الحاء وهو القتل يقال حش البرد الجراد قتله **قوله**
 من كعفة الخ ومن شمر قال بعض قتلوه لشخص سمي عفانا
 انصرف عفان لم لا فاجابه بانه ان اعتنى به الملك لا ينصرف
 والا انصرف **قوله** وله الحاق اي ولا قلب ولا تخفيف
 ولا لامادة معني رائد فخرج بقولنا ولا قلب اس مقلوب
 ياس وخرج بقولنا ولا تخفيف فخذ يسكون الحاء مخففت
 مكسورة ما وخرج بقولنا ولا لامادة معني رائد رجل قصير
 رجل والمعني الزائد هو التحقير **قوله** دليل غير منع الصرف
 وذلك الدليل هو ما اشار اليه في ما سياتي من ان الاصل
 تعدد اللفظ عند تعدد المعني وحيث لم يتعدد اللفظ علم
 انه معدول عن متعدده **قوله** وهذا غير صحيح الخ قد
 يقال الوصف في كلمة مصدر المبني للفعول فيرجع
 للوصفية ولو سلم ان المراد به الاسم كما قال فليس عدم
 صحته لما قاله اذ الاسم اعم من الوصف بل لكونه ليس اسما
 كعلمين **قوله** وان غلبت اسميته بعد ذلك اي كما في
 ادم الوصف اصالة استعمل بعد اسما كما في قول الحجاج
 لا تملكك على الادم **قوله** بخلاف كعكر وذلك كما في
 اربع في قولك حررت بنسوة اربع فان من اسماء العدد اربع

العرب وصفت به فهو منصرف نظر الواصل ولا نظرا عرض له
من الوصفية **قوله** ناظره المار به القلب بدليل كشرط وان
كان يطلق كثيرا على انسان العين **قوله** رايت موليد الخلد
كذب الشاعر فان الوليد هذا كان فاسقا متبرسا كما هو لعابا للشر
والغنى جبارا غنيذا نقاعا ليوما في المصحف فخرج له واستغفرا
وجاب كل جبار غنيذا فزق المصحف ولشد

تهدد كل جبار غنيذا | فها انا ذاك جبار غنيذا
اذ اما جئت ربك يوم حشر | فقل يا رب من قتي كوليذا
فلم يلبث الا اياما حتى نجا وعلق راسه على قصرة ثم على صوبها
يلد نسأل الله السلامة من شرور انفسنا اه صب **قوله**
ان شمت الخ يحتمل ان تكون ان مصدرة حذف قلبها
لام التعليل وان تكون شرطية اني يجوز انهما مرفوعا لات
فعل الشرط ماض والا شتمتاهم للتقدير وشممت بكسر
كشين العجمة اي نظرت وبريقا تصغير برق والتلق لمع
والاولو الجنون وجملة اعتاد اولها حال من المضاف اليه
او نفت له لانه نكرة في المعنى كمثال الحمار يحمل اسفارا كذا
قاله العيني وتبعه غيره وفي الحالة نظر تقدم شرط مجيبي
الحال من المضاف اليه صب **قوله** ثلاثة افعال في وجه
التحلاق اشكال ولعل المراد بالصرف التنوين وهو موجود
تقدرا على القولين الاخيرين مع الاضافة اوال شمران
تمن ترك التقيد بعدم الاضافة او التلو لال لوصنوجه
او لانه جار على مذهب من يقول انه عند ال او الاضافة
منصرف كما هو احد المذاهب التي ساقها المحش **قوله** واصط
قطع الحركة الخ هذا مبني على ان الاعراب لغظي كما ياتي قريبا
قوله الاسقاط يقال حذف الحرف اسقطه **قوله**
وكقطع يقال حذف راسه قطعها **قوله** والوصل
يقال حذفه بجاثرة وصله بها **قوله** اي منه الحاجة

لتأويل في بمن بل الظن ان الحذف من الكلمة في حال الخط الا ان
يراد بالخط المخطوط قوله حال من الواو فساد ظ للمتنبيه
فالصواب ان تبعا علة لقوله حذف في الخط قوله حذف
ضمة الواو الاولى لا اويقال تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت
الفاء وحذفت الالف لالتقاء الساكنين الخ وهو اولي كما افاده
المحشيون قوله وانما لم يحذف واو الضمير الخ قال
العلامة الشيبيني ولك ان تقول حذف واو الضمير للبقاء
الساكنين ولا يضر في الحذف كونها كلمة لشبوت مثل هذا
الحذف في الفعل الصحيح كتصرن بضم الراء خطا بالجماعة
الذكر مؤكدا بالنون وهذا الوجه هو الظاهر ويشهد له
كلام النحاة في مواضع حذف الفاء وعليه درج العلامة
السيوطي في تفسير الآية واعتراض محشيه عليه لا وجه
له كما الحقناه بالما مش هناك وان بلغني ان بعضا انكر
على فلا حول ولا قوة الا بالله قوله خلافا للشيخ الشنوافي
قد يقال الحق ما سلكه لان لا يرد ان الكلام في المعربات
كما تقدم ذلك فالاعتراض عليه في اقتضائه على ناقل الاعراب
سببه الغفلة كما تقدم والاستناد الى ان المبني في محل جزم
لا يجزوم لا يصلح الاراد على المعترض فتأمل اه شيبيني
قوله لو اسقط الخ اشهر الجواب عن مثل ذلك بان المراد
بالاخر ما ليس اولا فيصدق بالالف مثلا وما قبلها من
حروف الكلمة فالظرفية من ظرفية الجز في الكل ولكن
ربما يقال ان الكلام يصدق بالالف يخاف اذهي مطروفة
في غير الاول فيقتضي خروجه من الصحيح الاخر وليس كذلك
الا ان تقيد الالف وما بعدها بالمتطرفة فاحتفظ عليه
اه شيبيني اويقال الظرفية من ظرفية الخاص في العام
فتأمل قوله اويقرأ بضم حرف المضارعة وقوله من اقرا
الضيوف المناسب ان يقول من اقرا القرآن لا يقال اقرا غيره

القرآن يقرئ اقرأ ويقال قرى الضيف يقرئ بفتح حرف المضارعة
 قرى ولا يقال اقر الضيف يقرئ اقرأ قولهم ويوصون بفتح
 الياء وضمن الصاد مضارع وضون بمعنى حسن وجمل قولهم ثم
 دخل الجاهل الخ اي بعد الابدال واما اذا دخل الجاهل قبل
 قلب الهزة فسكنها ثم قلبت الهزة لينالم يجوز حذف ذلك
 اللين لاستيفاء الجاهل محقه وهو حذف الحركة التي كانت
 موجودة قبل الابدال والابدال بعد دخول الجاهل قياسي لان
 الهزة ح تكون ساكنة بخلافه قبل دخوله فانه شاذ لكون
 الهزة متحركة فتكون متعاصية بالحركة عن الابدال قوله
 والافهم من قبيل علم الجنس التحقيق ان اسماء التراجم والكتب
 من قبيل علم الشخص على ما حققه العصام وتبعه المتأخرون
 وكذا اسماء العلوم وقوله غير مرعى فيها المعنى الاصلى لا مانع
 من ملاحظة ذلك مع العلمية بل الظم ملاحظة ذلك في قولهم
 تمة وفرع اه شيبيني لكن تقدم لك ان جعله علم جنس ليس
 مبنيا على التدقيق الفلسفي بل هو تقدد حقيقي لما تقدم
 وتقدم عن الصبان انه مبني عليه وان للتدقيق الفلسفي
 صورتين قول الش في ذكر حاصل لا يخفى ان الذي يتحصل انما
 هو المعاني وضافة ذكر الى ما بعده من اضافة الدال للمدلول
 ان كان الذكر بمعنى المذكور اي الفاظ مذكورة وظرفية الفعل
 فيه ح من ظرفية العام في الخاص فان كان الذكر باقيا على
 مصدرية احتج لتقدير مضاف اي ذكر دال حاصل الخ وعلى
 هذا فالظرفية من ظرفية المتعلق بفتح اللام في المتعلق
 بكسرها اي الفاظ يتعلق بها الذكر المتعلق بدال حاصل الخ
 وتلك الالفاظ هي عين دال حاصل الخ قوله ولا يصح ان
 تكون من هنا الخ بناء على انها متعلقة بذكر ولك ان
 تجعلها لا تبدأ كما هو الظم من مقابلتها بال وتكون متعلقة
 بحاصل اي المتحصل من الاول الى الآخر ولا شك في صحة

ان التحصيل متعلق بمدخول من على معنى انه ابتدا منه كما في سرت
 من البصية فالسير متعلق بمدخول من على معنى انه ابتدا
 منه اه شيبيني او يجعلها لا ابتدا متعلقة بمحذوف حال
 مما تقدم او متعلقة بتقدم قوله اما لان المراد بالمعربات
 الى ان قال فال فيه للجنس هذا غير صحيح لان المراد الحقيقة
 في ضمن الجميع اى الالفاظ المعربة وانقسام الحقيقة باعتبار
 محالها التي هي الالفاظ الخارجية فالمستقي هو الجواب الثاني
 اه شيبيني وهذا مبني على ان المراد بالاشتراك في قوله الصادق
 بالاشتراك الفردان ولما اذا اريد بالاشتين النوعان اعني العرب
 بالحركات والعرب بالحروف لان الجنس كما يصدق بهذين
 النوعين يصدق بغيرهما الوفر من وجود الغير في الخارج كان
 كلامه صحيحا **قوله** والمراد اربعة ابواب لا حاجة اليه
قوله ونفط التبع زائد ايجز فيه انه وان فهم ما بعد
 الالف لا يعد زائدا للتوكيد **قوله** اما الحق منهما لم تقل
 ان المفرد في باب الالعاب ما ليس مشني ولا مجموعا ولا ملحقا
 بهما ولا من الالسماء الخمسة وتقدم ان جمع التكسير هو
 كذا في تعريفه بناء المفرد من غير حقوق علامة جمع فلا حاجة
 الى الاستثنا فلا تقلد اه شيبيني **قوله** لانه ليس هناك
 افراد مما دخل تحت كل تخلف عن الحكم ايجز فيه نظرا لان كلام
 الحق يقتضي ان الفعل المضارع يخفص بالكسرة والاسماء
 الثلاثة تجزم بالسكون وليس كذلك مع ان المصنف لم
 يتعرض لذلك في الاستثنا فلا بد من حمل الكلام على الكلي
 المجموع لاجل تخلف بعض الاحكام الذي هو الخفض والجزم
 في بعضها الذي هو الفعل المضارع بالنظر الى الخفض والاسم
 باقتسامه بالنظر الى الجزم لعدم دخوله فيه هذا مراد الشارح
 وهو لا ينافي ان الثلاثة اشياء الخارجية ملاحظة لخروجهما
 من قوله كلها حتى يصح ما اجمعوا عليه من انه لا يحتاج

الى الحد الكلي على الكل المجزئ الا اذا لم ينظر الى قوله فيما ياتي وخرج
 عن ذلك الخ الذي هو في قوة الاستثنا اما اذا نظر اليه فكل
 على معناها الشايخ الذي هو الكل المجزئ وحاصل ما يقال ان
 هذا المقام ان فيه شيئين الاول انه يفيد ان كل واحد من
 هذه الاربعة يرفع بالضمه وينصب بالفتحة ويخفض بالكسرة
 ويجزم بالسكون مع ان الفعل لا يخفض فيه فصوله عن قوته
 بالكسرة والثلاثة الاخيرة لا يجزم فيها فصوله عن كونه بالسكون
 فدفع هذا التمسك بقوله اي فجزئها يرفع الخ وان كان بعضها
 يختص بكذا وبعضها بكذا فالمعنى اذن الثلاثة الاول
 ترفع بالضمه وينصب بالفتحة وتخفض بالكسرة والفعل
 يرفع بالضمه وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون الثاني انه
 بعد هذا التوزيع يقال ان الثلاثة الاول لا تنصب كلها
 بالفتحة ولا تخفض كلها بالكسرة والرابع لا يجزم بالسكون
 دائما فيدفع هذا بحسب الاصل واما ما لم يوجد فيه ذلك
 فمما خرج عن الاصل ومن لم يؤده فهمه الى هذا اطال المقال
 واتعب نفسه فيما قال فلا اعتراض على التمسك الدقيق الفكري
 والنظر الجاري على ما يشهد له الحس والعقل ولا يغفلوا عما هم
 على الاعتراض عليه والله الموفق اه شيخنا وشيبيتي
قوله قلت ان سلم الخ ظاهر تاتي المنع بان يقال لا نسلم
 ان المعتدل عند الحاجة يختص بما اخره حرف علة لان هذا
 يحتمل ان يكون مذهبا لبعض النحاة لا لجميعهم والمصمم ليس منه
 تامل **قوله** فعلى هذا يكون حقيقة عمرية قال العلامة
 كشيبيتي هكذا قالوا هنا قلت لا يريد ما كتبه على قوله
 كص ساقيا في تشبيه الاسماء وخاصة فلا تغفل **قوله**
 ومن العرب من يلزمه الالف الخ المناسب ان يقول
 والزاه الالف واعرابه كالمفردات الخ ليس معطوفا على
 قوله الزاه الالف واعرابه كالمفردات الخ فيستفاد

ح انه مقابل للمشهور كالذى قبله اه شيخنا قوله واعرابه
 اعراب ما لا ينصرف مع لزوم الالف قال العلامة الشيبيني
 هكذا قالوا وهو يفيد لزوم الالف ولو نقل من حالة النصب
 او الجر ملاحظا خصوصها وقد يتوقف فيه وكذا يقال فيما ياتي
 من بعض اوجه اعراب جمع مذكر السالم فراجع قوله
 واعرابه كجاء في التخصيص هذا بالمسمى به غير ظاهر اذ هو
 يجري في غير المسمى به من الجوع عند قوم كما يعلم من متن
 الالفية وشرا لا شموقي اه شيخنا قوله وشبه العجة
 اى لانه ليس في الاسماء العربية المفردة ما اخره واو ونون
 زائدتان قوله اى المضموم ما قبلها الى ان قال نحو وانهم عندنا
 لمن المصطفين الصواب كما في بعض النسخ نحو المصطفون قوله
 بيان حقائق الافعال اى وبيان عددها واسماؤها وقد ذكرها
 بقوله ثلاثة ماض الحزب بيان احكامها وقد ذكرها بقوله فالماضي
 مفتوح الاخر الخ على ما ذهب اليه الش وسياق الكلام عليه
 وبيان النواصب المضارع منها والجوازم فاقصر المحشى
 رحمه الله على ما ذكره لا دليل عليه اه شيبيني قوله
 جمع فعلا بفتح الفاء اى على القياس او بكسرها على ما هو المسموع
 قوله لانها لا تنحصر في ثلاثة فيه ان اراد ان افراد
 الافعال اللغوية لا تنحصر قلنا كذلك افراد الافعال الاصطلاحية
 لا تنحصر كما سيقت بذلك اخر القولة وان اراد ان انواع
 اللغوية لا تنحصر فباطل لان انواع اللغوية تنحصر من حيث
 زمانها في ثلاثة ايضا اذ هي ماضوية او حالية او استقبالية
 كما ان الافعال الاصطلاحية كذلك باعتبار الزمان الماخوذ
 فيها جزا فقوله ثلاثة لا يدل على التقيد بالاصطلاحية
 فالصواب الاستدلال على ذلك بما ياتي في كلامه كالفتح
 والجر ودخول احرف الزيادة في الاول اه شيبيني قوله
 قال فيه للعهد الذهني لوجعل اللام للشارة الى الفعل

المتقدم في قوله اسم وفعل وكانت ال للعهد الذكري وان
 اختلغا افرادا وجعا وانما لم يكن ال للاشارة الى الافعال
 من قواه وللأفعال من ذلك مع انه موافق له جمعية لان
 الافعال هناك مراد بها المعربة بخلاف ما هنا فافهم امر شيبيني
قوله لان لام الجنس الخ فيه انه تقدم له ان اللام للعهد
 لكن تقدم ان العهد لا ينافي الجنس اذا كان المعهود جنسا
 وحقيقة كما هنا ثم ان ظاهره ان الحصر لا يتاقي الا اذا كانت
 اللام للجنس وهذه طريقة مزجوجة جرى عليها المحشي
 تبعا للشيخ على الاجهوري ولذلك قيل ان المناسب ان
 يقول مبتدأ بجنس لام عرفا مخصصا وبعضهم قيرران
 الحصر ما خوذ من الاقتصار في مقام البيان تامثل **قوله**
 اوقارن بعض وجوده فهو الامر قال شيخنا فيه ان ما كانت
 للمضارع جعله للامر وبالعكس على ان المقارنة لبعض الوجود
 ليست بلازمة في المضارع والذي في م دانه ان تاخر اللفظ
 به فالماضي او تقدم فالمستقبل اوقارن فالحال اهو وهو ظاهر
قوله قدم على المضارع الخ في صب قدم الماضي على ما بعده
 لسبق مدلوله على مدلول ما بعده فان الماضي وقع وانفصل
 وغيره لم يحصل وقيل ان المضارع سابق من حيث ان الشيء
 مستقبل اولا ثم يصير ماضيا والاول ناظر لشيئين شي ماض
 وشي غير والثاني ناظر لشي واحد تجري عليه الازمنة
قوله بان يكون الحدث والزمان معتبرين الخ محصله
 ان معنى قول الشماول الخ لفظ دل دلالة تضمنيه على
 حدث مقيد باقترانه في الوضع بزمان هو والحدث المقترن
 به مدلول له فليس اذن في كلام الشماول المدلول المطابق هو
 الحدث حتى يعترض عليه بانه لا يقتضي دخول الزمان في
 مفهوم الفعل بل الذي فيه ان الحدث المقيد بانه صاحب
 الزمان في الوضع مدلول تضمني وهل هو مع المصاحب في

الوضع معنى تضمني او مطابق مبني على اعتبار النسبة وعدمها
 وبه تعلم انه ليست الدلالة على الحدث المقيد بالمصاحبة
 في الوضع للزمان مطابقة اعتبار النسبة ام لا فليسمع
 اذن تورك المحنة على ما داه شيخنا وقال الشيبيني ان كان
 المراد الاقتران في الخارج والوضع فقط كان قوله اولاً ذلك
 معناه دلالة تضمينية وهي الدلالة على جزء المعنى
 اذ هو موضوع للحدث والزمان فقط على كلام الجمهور والذي
 دل على النسبة جملة الكلام على ما سبق لك هل النسبة
 جزء من الكلام اولاً وان اريد الاقتران بالزمان في الدلالة
 ايضاً كانت الدلالة دلالة مطابقة اذ هي الدلالة على تمام
 المعنى **قوله** الجائي بكسر الجاء نسبة لجماعة قرية بالمغرب
قوله والاغتبار انما هو باصل الوضع دخل بهذا نحو
 بعث مما هو لانتساب الماضي المراد منه المستقبل عند
 الاشارة الى القطع بالوقوع كافي امر الله وعند النبي بلا وانا
 في جواب القسم او بعد كلم المجازة غير لما او بعد ما النائية عن
 كل طرف نحو ما رامت السموات او بعد هزة التسوية او بعد
 كلما او حيث او حرف التخصيص الطلبي او الواقع صلة عام او
 صفة عام ككل رجل اثنى او في التعاريف لانه في الاصل
 للمضي وهذا الاستعمال عارض ودخل نحو كاد وعسى ونعم وليس
 مما انسلخ عن الزمان لانها تدل بالوضع على الزمان وخرج اسم
 المفعول كهيئات لان معناه غير مقترن بزمان لانه لفظ المفعول
 والمراد بزمان ولو توهماً فدخل في تعريف خلق الله الزمان
 واراد في الازل كذا تقوم العقل الزمان افادهم ولكن اسم
 المفعول خارج بايقاع ما على فعل **قوله** ورده ذلك ابن مالك
 بما يطول ههنا ما ذكر ليس مختصاً بالمضارع بل يوجد في
 الماضي اما الاول والثاني فانه اذا قلت ذهب زيد احتمل
 قرب التعجب وبعد فانه ادخلت قد فقد تخلص ولما الثالث

فلان لماضي يقبل الاسم اذا وقع جوابا للواو اما الرابع فليس
 بمطرده ولو سلم فالماضي ايضا يحكى على الاسم كفتح فهو فخرج
 واشرف هو اشرو غلب غلبا واجتار راس مالك
 ان وجه الشبهة المقتضى للاعراب توارد المعاني المختلفة عليه
 كالاسم في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانه يحتمل الزنى
 عنهما مطلقا والزنى عن المصاحبة والزنى عن الاول واما
 كثنان فالفعلان مجزومان على الاول والثاني منصوب على
 كثنان ومرفوع على الثالث على الاستثناى وكذلك الاسم
 نحو ما احسن زيد بالوقف فانه يحتمل ان يكون منفي او متجها
 منه او مستفهما عنه فعلى الاول تفتح النون وترفع الدال على الثاني تفتح
 النون وتنصب الدال على الثالث ترفع النون وتخفف الدال واما انما واما
 كماضي ايضا قابل للمعاني المختلفة نحو ما صام واعتكف فانه
 يحتمل كون المعنى ما صام وما اعتكف وما صام معتكفا وما
 صام ولكن اعتكف **قوله** وفيه ما تقدم الخ تقدم ما فيه
قوله لان الواضع الخ وقوله اسم الفاعل حقيقة في الحال
 محاذ في الاستقبال حدق منه الكاف اى كالحقيقة لكثرة
 الاستعمال او معناه في الحدث المحقق بالفعل والحدث الغير
 متحقق بالفعل فاذا كان الفعل حاصل كان حقيقة لا لان
 الزمان حاضر بل لتحقق الفعل وان لم يحصل الزمان وان لم
 يكن حاصل كان مجازا لعدم حصول الفعل لا لاستقبال
 الزمان وان لم يحصل بين المعنى في المفهوم والدلالة في اللفظ
 كغير افاده شرن **قوله** وكذلك اسم كقول لا حاجة
 الى اخرجاه كالذى قبله بهذا القيد لانه لم يدخل في ما التي
 بمعنى فعل كما فسر ما به اولا ففسر لو فسر ما بلفظ لا
 ذلك **قوله** هو القدر المشترك الخ هذا بيان للحال العرفي
 والا فاللفظي جزء لا يقبل تقسيمه **قوله** وجمعه اسم
 الاولى او امر **قوله** من اضافة صفة الخ لفعل الاولى

ابقاء الكلام على حاله فيكون من اضافة المصدر لمفعوله قوله
 اني به على صورة الامر اي لافادة كثره المبالغة في التمعن فيقول
 في اعراب نحو اكرم بزيد اكرم فعلا ماض مبني على فتح مقدر على اخذ
 منع من ظهوره مجيشه على صورة الامر والباء في بريد زائد
 لا صلاح اللفظ له لما غيرت الحقيقة فتح رفعه لان صيغة
 الامر لا ترفع الظاهر فزيد الباء في الفاعل ليصير على صورة
 لفعل المجرور بالباء كامر بزيد وما ذكر من انه ماض على صورة
 الامر هو مذهب البصريين وقال الفراء والنخشي وابن كيسان
 لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر على الفاعلية
 والباء المتعدية داخلة على المفعول به لان الله اه توضيح معشر
 قوله الله واما احكامها جعل كلام المصبيان للاحكام لا يظهر
 في قول والمضارع ما كان في اوله احدى الزوائد فانه تعريف
 للمضارع عند النحويين اه شيدني وقد يقال على تسليم ان
 زكوه وسيلة لقوله وهو رفع الآخر ثم قال والذي يظهر
 في هذا المقام ان قول المص فاما حتى ان تعاريف للافعال الثلاثة
 متفرقة على التعاريف بالامثلة على ما سبق لبيان للاحكام
 كما قال كثر والمعنى فاما حتى هو الذي تحدد آخر مفتوح دارا
 والامر هو الذي محدد مجزوم دارا والمضارع ما كان في اوله لكن
 يقال ان مفتوح الآخر دارا يصدق بخوابين والمجزوم دارا
 يصدق بخروج والتعريف غير مانع ولا يشتمل نحو ضمير
 ما حصل فيه تغيير فهو غير جامع ولك رفع ذلك بان مفتوح
 ومجزوم واقعان على فعل والمعنى فعل مفتوح الآخر وفعل
 مجزوم فيه فلا يدخلها تقدم وسياتي في التمهيد علم كشمول
 فاما قوله الله فانه يضم اي لفظا تحمله او قدرا كقول
 ورموا ودعوا والقاعدة انه اذا اتصل بمفعول الاذن واوفان
 كلاما قبلها مفتوحا او مضموما بقي على حاله والا فم نحو
 غدا يفتح الزاي اصله غدا وبواوين لام الكلمة وواو

الجماعة استعملت كضمة على الواو فحذفت الضمة والتعاسا كان
 حذفت الاولى لالتقاءهما وبقي ما قبل الواو مفتوحا وان شئت
 قلت تحركت كواو وانفتح ما قبلها فقلت القاءم حذفت وجر
 سر وبضم الراء اي ساروا سارة لان فعل الواحد سر وبضم
 كراء وفتح الواو ويقال سر والرجل بمعنى سار فاذا جئ
 بواو الضمير فقلت فتحة واو الفعل ضمة لمناسبة قواو
 كضمير ثم حذفت الضمة لاستئصالها على الواو واجتمع
 ساكنان فحذفت واو كفعل فصار سر وبضم الراء ونحو رصوا
 وفعله رضى بكسر الصاد فان اتصل به واو كضمير ضمت
 كياء لاجل المناسبة ثم حذفت الضمة لاستئصالها على الياء
 ثم حذفت كياء لالتقاء الساكنين ثم حركت الصاد بالضم
 لمناسبة وقد نظم تلك القاعلة مع غيرها الشيخ الصفدي
 في ابيات قليلة وفرجها يشرح سهل فارجم اليه ان اردت
 كزيادة **قوله** ومن المبني على الفتح الظاهر بابا الخ انما
 كانت كفتحة اصلية للمناسبة الالف لسبق الياء عليها بخلاف
 نحو غلاحي في البحر فان كسره لمناسبة الياء لسبق الاضافة
 على دخولها كعامل **قوله** وانما سكن آخره عند اتصال الضمير
 الخ اعترض بان نحو شجرة وبقرة فيه ذلك لقول ولهم كرهوه
 ولما كانت نافية في تقدير الانفصال دون قواو الفاعل كما قيل
 للزم الضم ان كل منهما لا معنى عنه ولو جئنا نحو فليسقوا
 قلب كواو ياء والفتحة كسرة لرفضهم كواو المنطرفة بعد ضمة
 ومن ثم اختار بعضهم ان ذلك كسكونا لقيمين الفاعل من
 كقطع في نحو اكرما يسكون الهم وفتحها وحملت انا ونون
 كسقوة على نالان كلاهما ضمير مرفوع متحرك ومتصل وخسر
 الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه فحذف منه
 ويمكن الجواب بان ذلك مفتقر في الاسم لحفته كشجرة
 وبقرة وبان حركة الاعراب خفيفة لكونها غير لازمة

قوله اقول ان قوله على خلاف الاصل الخ فيه نظرا لانه لو
 كان المراد بقوله على خلاف الاصل هذا المعنى لزم ان قوله اول
 على الاصل معناه ان بناء على الفتح هو الاصل لانه مقابل له
 كما يشهد بذلك الذوق مع انه لا يصح ان يقال ان الفتح
 هو الاصل في البناء بل الاصل فيه انما هو السكون والذي
 يظهر ان قوله على خلاف الاصل راجع لكل من قول كثر فانه
 يسكن ومن قوله فانه يضم ومعنى كونه على خلاف الاصل انه
 مخالف للاصل المتقدم وهو الفتح اللفظي اى والتسكين
 والضم الذان معهما الفتح مقدرا لكان الاصل من تنطق
 به وتحصل كلام الشارح على هذا ان قوله على الاصل معناه
 ان الاصل هو الفتح اللفظي وذلك لان الاصل في اللفظ
 اذا بينى او عرب على حركة ان يظهر عليه هذه الحركة وقوله
 ما لم يخ استثنى من الفتح اللفظي لانه مبنى اذن على فتح
 مقدروا الى ذلك يرشد تعبيره بقوله يسكن ويضم دون
 ان يقول يبني على السكون ويبني على كضم فليس في كثر ما
 يدل على انه ماض على الطريقة المرجوحة وقوله على خلاف
 الاصل راجع لقوله يسكن ويضم لا يضم فقط والى
 الاصل للعهد المذكور اى خلاف الاصل المتقدم وهو فتح
 اللفظي اى فالضم والتسكين الذان معهما فتح مقدرا
 مخالفان للاصل من النطق به فالتسكين يخرج اللين عن ظاهره
 فكل منهما ماض على الطريقة الراجحة وليس في كلام كثر ما
 ينافي ذلك فهو على وتيرة واحدة فلا حاجة لما اطال به هؤلاء
 الا شياخ ولا وجه له غراض الحشمة بل معناه فاسد كما
 علمت والله ولي كثر فيق **قوله** فلا ينافي ذلك الا
 مذهب الخ لا ينافي ذلك قول المصنف اول الا فعلا ثلاثة لانه لا
 مانع من الحكم عليها بانها ثلاثة فنظر الضمير وان كان اصل
 الامر المضارع **قوله** اى الصحيح الاخرى وحمل عليه غير

طرف الباب **قوله** والعبارة في كونه متحركاً باللفظ الخ أي كونه
 سهلاً ولا فلو اعتبر التقدير لصح أيضاً فإن الأثر وهو في أصله
 لتقوم حذف اللام ثم التاء ثم الألف بهمة الوصل ثم نقلت
 حركة الواو القاف فاستغنى عن همة الوصل ثم حذف الواو
 لا لبقاء الساكنين **قوله** مخروفاً أصله لتكفيف اللام
 الأول حذف اللام والتاء ثم الألف بهمة الوصل ثم نقلت
 حركة الفاء الأول المكاف فاستغنى عن همة الوصل ثم
 حركة كفاء الثانية بأي حركة من الحركات ثم ادغم وهكذا
 يقال فيما بعده **قوله** وما لم يتباشرة نون النسوة لاجتماع
 لتقييد بناء الصحيح المتفرع على السكون بذلك لأنه مبني
 على السكون قبل المباشرة وبعدها وكون السكون الذي
 مع نون النسوة غير السكون الحاصل أولاً تكلفاً لا على اليه
 إنما يحتاج إلى هذا التقيد في المعنى الآخر لأنه مبني على الحذف
 ما لم يتباشرة نون النسوة والابني على السكون **قوله**
 واشتمل وجه الاستمالة أن الله لم يستفد منه حكم فعمل
 الأمر مع نون التوكيد سواء كان صحيحاً أو معتلاً ومع نون
 النسوة إذا كان معتلاً على ما علمت وحاصل المسألة أنه
 إما أن يكون صحيحاً أو معتلاً وعلى كل حال من نون التوكيد
 والنسوة ومن ضمائر الرفع الثلاثة أو متصل بواحد منها
 فإن اتصل بضمير الرفع بني على حذف الكون صح أو اعتل أو
 بنون النسوة بني على السكون كذلك أو بنون التوكيد
 بني على الفتح وليس هناك سكون بناءً مقدروا قبل مبني
 على السكون المقدروا لم يتصل به شيء بني على السكون
 أن كان صحيحاً وعلى الحذف أن كان معتلاً بدر **قوله**
 لكن الاستدلال بالثاني مناقض الخ تدفع الحاشية
 بأنه استدلال على أنه جمع زائدة لأن الأدب يدل على أحدهما
 معين وهو الأول والآخر مرجح وهو الثاني لأنه وإن لم

تجب مراعات القاعدة لكن الأولى مراعاتها وإلى هذا يشير كلام
المعلمة المدايني حيث قال واعلم ان زيادة الماء المذكورة تكفي
للثبوت انما يجب **أخوه قوله** ويزاد واحد الحروف بدون
غيرها أي من بقية حروف سائر حروفها التي هي حروف الزيادة
قوله لأن الجامع لهذه الزوائد أي لما كانت القاعدة
ان الحكم اذا توجه الى لفظ كان المراد منه المدلول وهذا لا يصح
اضطر الى بيان المراد بالجامع لفظ حروف وفيه نظر لأن
كلمة قال بجمعها قولك انيت لا يحتمل ارادة المعنى اذا القول
لفظ لا معنى وايض الضمير في جمعها عائدا على الزوائد
وهي الفاظ والجامع لتلك اللفاظ لا يكون اللفظ
في ليس الداعي لانجام لفظ حروف ما قاله المحقق رحمه الله
والذي يظهر ان الداعي لانجام لفظ حروف هو الاشارة
الى انه لا يشترط في تلك الزوائد هيئة الحروف الموجودة
في انيت بحيث تكون كليات ساكنة أو الماء مضمومة ولولا
انجامها لزم ما توهم اشتراط الهيئة مع انها لا تشترط
اذ الباء في المضارع مفتوحة لا ساكنة ولذا لمفتوحة
لا مضمومة وح يكون معنى الشيء بجمعها حروف ومادة قولك
انيت تقطع النظر عن الهيئة **قوله** ولما في نأيت من
كتبتا ولم أخاي ولما في نأيت من عدم الحصول بالفعل
قوله زهر البصل عبارة عنها هو نبت له نوار راحته
زكية **قوله** يقال برنات كشيب أي اخضر من البرق
يفيد ان الباء في برنات اصلية لأن الباء في البرق اصلية
لأن نأيت لا تضاف الا في أكثر من حرفين اصول واللفظ
الآخر هنا زائدة فالنونا والراحم الاصلان فقطع مع ان
ظن الله بل صريحه ان نون زجس ويا برنات ان نأيت مع ان
يا و برنات ليست زائدة كما علمت وان كان نون زجس زائدة
كما نضر عليه الاشموني قال لأن الاسم الذي هو الزجس

الجيم فلو كانت كمنون اصلية لزم ان الوزن فعلل بكسر اللام الاولى
 ولم يوجد هذا الوزن في الة شيا ماه بن يادة من محشيه اه شينيو
 واليرقي التي هي الحسابهم الياء وفتح الراء وقسديد التون بمد
 او فغره او يفتح الياء ببلو بمد **قوله** نحو قوله ولا تتعان الخ
 التمثيل صحيح بالنظر للانفصال وقطع النظر عن الرفع الذي
 ككلام فيه لوجود الة الناهية وكذا المثال الرابع **قوله** كان
 في محل رفع مبنيا على السكون الخ الذي نقله المحقق في حاشية
 الاشعري عن شيخه م دعن قل وغيره انه لا محل له مع احدي
 كمنونين عند تجرده من الناصب والجازم وإغاله محل مع احدي
 كمنونين عند وجود الناصب والجازم وقد تقدم لك ذلك فما
 جرى عليه المحقق هنا مرجع ولذلك لا يشبهه ليس له محل في
 اصله فعمله محل نصب أو جزم قل وقوله عنه م رد الخ
 افاده اولا الذي قرره هنا هو سكك عليه فاليك شئرى بك
 كمد ود ولا يكب رده **قوله** مع ان الة سم لا يقع فيها اي
 لان حروفه تختص بمحكمة بالفعل وافعال الشروع لا يقع
 خبرها اسما مفردا الة شذوفا والة سم لم يسمع بعدها لك
 وان كانت الجملة في تاويله لا نهيا حال اي شئ ثبت لك
 حال كونك غير فاعل والمصلة لا تكون مفردا **قوله**
 وصح القول الخ مجرد ابطال ان الرفع وقرعه موقع الة سم
 لا يقتضي صحة ان الرفع التجرد وانما يقتضيها ابطال القول
 كثلاثة **قوله** وردد عليه الخ هذا لا يتأتى على قوله
 بكموفيين ان اعراب المضارع بالة صالة لا بالمحل على الاسم
قوله فائدة ذلك الخ هذا لا يظهر الا لو حذف الشفاء الترفع
 وكسب والظاهر ان كلام المتن مبني على اللغة المشهورة
 التي لا تحمل وقوله فينصبه ويفجر به نصيح بحكم النصب
 والجزم المتقابلين للرفع **قوله** ان تقرأ الخ تمامه مني
 ككلام وان لا تشعرا احدا وان تقرأ انما في محل نصب بدل

من حاجة في قوله قبله

يا صا جبي فدت نفسم نفوسكما	وجيئنا كنما لا قيتما رشنا
ان تحلا حاجة لي خفت محملها	وتصفنا نفمة عندي بها ويدا

او من ان تحلا المنسوب المحذوف تقديره اسالكما ولما في محل رفع
خبر مبتدأ المحذوف عائد الى حاجة اي عني ان تقرأ والشاهد في
الاولى المستحقة من الثقبلة خلافا للكوفيين قيل بدليل
ان المعطوفة عليها واعتراض بانها لا مانع من عطف ان الناصبة
وصلتها على ان المحففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر
اهـ س مع زيادة وقد يجاب بان مراده ان عطف ان الناصبة
مخرج لكون ان المعطوف عليها ناصبة للتاسب والترجيح
في الاستشهاد ولا يلزم التبيين ذلك ان تقول عدم وقوعها
بعد ال علم او ظن دليل على كونها غير محففة اهـ صتان
قوله يوم الصليفا الخ عجز بيت وصدره لولا فوارس من
ذهل واسرتهم الفوارس جمع فارس على غير قياس وذهل
بضم الذال الهمزة من بكر واسرة الرجل بالضم رهطه وكصيفا
بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد اسم موضع اهـ يعني ويجوز
رفع اسرهم عطفا على فوارس وجره عطفا على ذهل ويوم
الصليفا يوم من ايام العرب كانت فيه وقعة الصليفا مقصرا
لصليفا وهي الارض الصلبة والطرف متعلق بجبر فوارس
المحذوف اي موجودة يوم الصليفا ولا يصح تعلقه بلم يوفق
لاية جواب لولا وما في خبر الجواب لا يتقدم عليه اهـ صتان
قوله جمع ناصب الخ واقتصار بعضهم على كنان خذرا
من ان يقال ان فاعلا المذكور لا جمع على فوا عل قصور لان
هم فاعلا اذ كان صفة لعاقل بدله وراه بقلة في وصف
العاقل كفارس وفارس كما يعلم من الخلاصة **قوله** قد
يكون عدمها هو حذف كفن **قوله** وليس المراد به لا
مانع من ارادة هذا كما هو الظاهر وقم خلاص في هذا الصنيع

ولم واستدل الاول بقوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا يولى عليكم
 وان رد بان نون الة فقال الخمسة التي منها تكون قد تحذف وتخفيفا
 كقولهم وتبيني تدل على واستدل للثاني بقراءة بعض السلف
 الم تشرح بنصب الحاء وان رد هذا ايضا بان الفتحة لا تباع الحاء
 الام في قولك وبان نون كتوكيد متصلة بالفعل لكنها حذفت امر
 شيبيني **قوله** كان طلبة هذ عن بيت وصدره ويوما وانا
 بوجه مقسم وقوله تعطر اى تطاول الى الشجر لاكل منه ولقد
 اسم فاعل من وهرق برق مثل اوزق والسلم بفتحين شجر له
 شوك **قوله** لكان لكم جواب قسم لتقدمه وجواب شرط
 محذوف لدلالة جواب القسم عليه بآء على ان الشرط الامتناع
 كغيره في كون الجواب له عند تقدمه او جواب لو وجواب القسم
 محذوف بآء على ان الجواب للامتناع تقدم على القسم او انا خرم
 او جواب لو ولو ما دخلت عليه جواب القسم اه ص **قوله**
 هي المسبوقه بحمله الخ كان عليه ان يزيد ويباخر عنها جملة ولم
 تقترب بجاخر فخرج بقوله المسبوقه بحمله المسبوقه بمفردة
 فلا تكون مفسرة بل تارة تكون مصدريه بخور يدان يقوم
 خبره وتارة تكون مخففة من الثقيلة بخور واخر دعاهم
 ان الحمد لله رب العالمين وخرج بقوله دون خروقه ما اذا
 كان فيها خروقه فلا تكون مفسرة بل مصدريه بخور قلب له
 ان يقوم خبره من المجلس وخرج بقولنا ويباخر عنها جملة
 ما لم يباخر بخور ايت عسيهرا ان ذهبيا فلا تكون مفسرة بكل
 يرقى باي بد لها وخرج بقولنا ولم تقترب بجاخر ما اقترنت به
 نحو كتبت اليه بان يفعل فلا تكون مفسرة بل مصدريه
قوله وانطلق الملا منهم قال في المعنى في تحليل كون الله
 في الآية مفسرة ان ليس المراد باله نطلق المشي بل انطلق
 السننهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المقارن بل
 الاستمرار على كشي **قوله** كما قاله ابن هشام عبارته

في المعنى وتوصل بالفعل المضارع ما كان كما مر وما ضا
 نحو ولولا ان من الله علينا ولولا ان ثبتناك او امر الحكاية
 من كتب اليه بان في هذا هو الصحيح وقد اختلف من ذلك في
 امرين احدهما كون الموصولة بالماضي والا مرهما الموصولة
 بالمضارع والمخالف في ذلك ابن طاهر نعم انها غير هابيلين
 احدهما ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فتدو
 تدخل على غيره كالسين وسوف والثاني انها لو كانت كناية
 محكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم
 بعد ان الشرطية ولا مماثلة للجواب عن القول انه مستغنى
 بنون التوكيد فانها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على
 الامر باطراد وبإدواء الشرط فانها ايض تخلصه مع دخولها
 على الماضي باتفاق وعن الثاني انه انما حكم على موضع الماضي
 بالجزم بعد ان الشرطية لانها لما اشترت كقلب الى
 الاستقبال في معناه اشترت الجزم في محله كما انها لما اشترت
 التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع اشترت النصب في
 لفظه ثم ذكر بعد خلق الى حيوان في الامر ودليله فيهما
 فانت تراه لم يتعقب ابن طاهر في قوله ولا مماثلة بل واقعة
 في ذلك وانما خالفه في كون ان الموصولة بالماضي غير الموصولة
 بالمضارع فقد علمت من هذا انه لم يقل احدا بان الماضي منصوب
 مجله وان نسبة ذلك لابن هشام كما صنع المحقق رحمه الله
 نشأت من علم التامل ولذلك قال العلامة قال كان قبله
 الشيخ المذاهبي الضواب انه لا يحكم على محل الماضي الا في
 الجزم لتعريف معناه فقل له وعندي لها خمسة اصح اى من
 اتفق بانها ستة بضم كذا الى هذه الخمسة واستدل
 على ذلك بقوله تعالى وحضنت كالذي خاضوا لانه لو كانت
 موصولة اسميا لقال كالذين خاضوا او كالذي خاض واجيب
 عن ذلك بان الأصل الذين خاضوا حذف منه النون للتحقيق

اوبانه اتي بالعايد جميعا مراعاة للمعنى اى كالفرق الذى خاصوا
قوله من اضافة المظروف للمطرف ظاهرة ان النفي بمعنى
 الاستغناء هو الحاصل فى المستقبل مع ان النفي والاستغناء حاصل
 فى الحال انما الحاصل فى المستقبل هو الحدث للنفي فالضواب
 ان يقال ان المستقبل صفة لموصوف محذوف لهما الحدث
 فالاصافة للفاعل ولها الزمن فالاصافة لادنى ملا يستحق
قوله اذ الشرط والجواز اى لئلا طرأ الصدق لا يصلح جزاء
 للمجهول صيان **قوله** اما فى المستقبل اى كقولك ان قام
 زيد نجت **قوله** اوفى الماضى اى كقولك لو قام زيد قام عمرو
قوله ولا يدخل الجزاء فى الحال اى لا يتأتى الجزاء فى شئ
 واقع فى الحال كظن الصدق **قوله** سواء وقعت
 فى صدره اى فى التركيب صحيح موافق للغة على كل حال
 وان كان بشرط فى النصب وقوعها فى صدر الجواب لان
 النصب بها مقام اخر **قوله** بخلافه تخلف بارسول الله
 هذا خطاب من بعض العرب لا شرفا الخلق عليه الصلاة
 والسلام بناء على نسخة التاوى نسخة بالياء فيكون اخذوا
 عن شخص اخر بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم تحرى الواقعة
قوله فضرورة اى كقول الشاعر

لا تتركني فيهم شطيما / ان اذن اهلك واظيما /
 وشطيما يفتح الشين المجهول اى عني يا واهلك بكسر اللام
 ويحذف فتحها على ما فى قاموس **قوله** واذا كان مع
 اذ اخر فاعطف الخ التحقير ان العطف اذا كان على ماله
 اعرابا الفته وجوبا لوقوعها حشوا فاذا قيل ان ترزق
 انزرك واذا احسن اليك فان قدرتها كعطف على الجواب جزمة
 واهملت اذ الوقوعها حشوا بين الشرط والجزاء لانه
 محطوف على الجزاء حشا وان قدرتها كعطف على جملة الشرط
 والجواب معا جاز الرفع والنصب وقيل ان له تعطف على

الحوان اعم من ان تعدد الواو عاطفة او استثنائية يتعين
 انصب على لغة اكثر العرب المتزمين الخيال اذا عند استيفاء
 كشرط لان ما بعدها مستأنف بناء على ان الواو استثنائية
 اولان الموطوق على الاول اول بناء على انها عاطفة اه اشعوني
 وصي قوله كي تجحون الخ اي كيف تميلون والسلم بكسر
 كشين وفتحها الصلح وثبتت بالمشقة في اوله مبنى المفعول
 من ثارت القليل قتلت قاتله ولا لظي النار والهجاء الحرب عمد
 كافي البيت وتقصير وقضطر تلهب واجلجتان حالنا من فاعل
 تجحون او الثانية حال من قتلكم اه صبان عن الشفي قوله
 لا يكون مؤكدا للغيره اي لا يليق ان يكون مؤكدا للغيره وليس كذلك
 لا يجوز ان يكون مؤكدا للغيره لان مقتضى ما قدمه جواز
 بموجبه اه صبان قوله على ان ما قبلها الخ هذا منه رحمه
 نظر الى ان المترتب والحاصل في الخارج ثانيا انما هو ما بعدها
 وهو العلة الفاعلة والمنااسبة اعتبار العلة الباعثة قوله
 اي كما هو مذهب كبريين اي فانهم لا يجيزون اظهار ان بعد
 كي التقليدية الا في الضرورة كقوله

قلبت اكل الناس اصحت ما حيا اسالك كما ان تفرغ وعرضا

وجوزوا الكوفيين في الشعة ولك حمل الشعة الثانية عليه قوله
 نحو لغزنا المسلم لرب العالمين وقيل ان اللام للتعليل والمفعول
 محذوف اي وامرنا بما امرنا به المسلم لرب العالمين وقيل للتعليل
 ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام
 ويجوزها جبر عنه لان الفعل اذا جبر عن الزمان واريد به الجود
 فقط كان كالا سم في صحة الوصافة والا سناد اليه كذا في
 كعني والشمي اه صي قوله على مذهبه له على الراجح الخ
 اجعله هذه الآية على مذهب ككسائي يتوقف على ان الكسائي
 لا يشترط ان يكون النفي بخصوص ما اورد بل يجوز كونه
 بها او بان النافية لكن المحتم جري في القولة بعد على انما

ولم شرط وستعلم ما فيه من الخلاف ومعنى الآية على هذا المكرم
 اهله لتزول عنه الجبال اقمها هو كما يقال ثباتا وتمكنا من
 ايات الله وشرائعه ثمراته لا يلزم اجراء هذه القراءة على من
 مكسائي لا على الراجح لانه يصح ان اللام لا يجرى وان الش
 شرطية اى وعند الله جزاء مكرم وهو مكر اعظم منه وان كان كرم
 لشدة تمعدها ومهسا لاجل زوال الامور اعظام المشبهة في
 عظمها بالجبال كما يقال انا اشجع من فلان وان كان معدا
 للنوازل ثمران العلامة صب ترجى ان اتحاد القاعل اعلى لا
 واجب بدليل انه بعيد جدا امتناع ما كان زيد ليضرب ابيه
 على انها نعم الجود **قوله** مع ان قراءته اخرى مع ان قراءة
 مكسائي بفتح اللام ورفع تزول فتكون ان محققة من كسبية
 واللام للفصل اى وان مكرم لتزول عنه الامور المشبهة
 في عظمها بالجبال كما ساعد انهم الكثيرين وباختلاف المشبه
 بالجبال على وجهى كفى والاثبات يندفع التناقى بينهما **قوله**
 في خبر الكون الواقع بعد هذه اللام الواقع صفة خبر المحذور
 بقى له الكون لكن الاولى حذف هذه الصفة لان الخبر على
 كلام البصريين يقدر قبل اللام لا بعدها **قوله** وبعد المذهب
 كسريين اى فالاصل عندهم ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد
 كسريين آبلغ من نفيه وامام مذهب كوفيين فهو ان خبر الكون
 هو الفعل الواقع بعد اللام واللام للتوكيد والاصل عندهم
 ما كان يفعل فادخلت اللام لتقوية النفي كالياء في خبر ما
 تقول ما زيد يقاتلهم فهي عندهم زائدة غير حارة ناصية بنفسها
 لقيامها مقام ان فاذا الحاجة لتعلق بل ولو كانت جارة
 لما تعلق ايضا لانهما زائدة وذو مال الى ان الخبر ما
 بعد اللام ويجب اصرار ان واللام زائدة للتوكيد وهذا مذهب
 ثالث ليس ينصرى ولا كوفى ولا يرد انه اذا يلزم الخبر
 بالمصدر عن الجنة وهو ممنوع لانا نقول الممنوع المصدر

الصرح لا المقدر من الفعل لدلالة الفعل بصيغته على الزمان
والفاعل فصار متحرطا في سلك الفعل **قوله** فخرج بقية
ادواة النقي اي لان النقي المستقبل وكذلك لا لان نقي غير
المستقبل بها قليل وانما لما فاتها وان كانت النقي الماضي لكن
نزل على اتصال نقيه بالحال ولما ان فجر الاشياء على انها
مثل لروعا في صحة وقوع لام الجوز بعدها وذلك لانها بمعنى
ما لكن قال العلامة الصبان الحق العلامة للسيوطي وغيره
ان بلن قال فلا يجوز ان كان زيد ليخرج **قوله** وبقيته
الافعال حتى كفاسخ اجاز بعض الخوفاين ذلك وبقيته آخر
كان خرا ما اصعب زيد يضرب عمرا ولم يصح زيد يضرب عمرا
واجاز بعضهم ايضا ذلك في باب ظن نحو ما ظننت زيدا
ليضرب عمرا ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال ابو حيان وهذا
كله تركيب لم يسمع في حيزه **قوله** رجلة بكسر اللام
وفتحها نهر العراق والاشكل الأبيض الذي يجالطه حمدة
قوله نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون اي لمن الامور
في كشي وابطاحت لا يترتب عليه حصول كشي والمباح نحو
الامر بالشئ فانه يترتب عليه حصول الامر به كما تقدم
كافي اسلم حتى تدخل الجنة وهذا بالنظر للظاهر فيها **قوله**
او طلب محض الطلب يشمل جميع الامور التي في كشي ما عدا النقي
شأن تقييد المحض الطلب بالمحض عن ظاهر الاعتراض العلامة
سم تقييد الطلب بالمحض في قول ابن مالك

وبعد ما جواب نعم او طلب المحض ان وسترها حتم نصب
بانه يوم رجوعه لكل انواع الطلب مع انه خاص بها بالامر
وكشي والامر ومعنى كون التلاوة محضه ان يكون بفعل
صرح في ذلك افاده الصبان فالتلاوة في غيبة عن تلك العناية
كثي جليلة الاعتراض انما كان المناسب تقييد ما ذكر من
التلاوة بكونها محضه وبذلك اندفع ما ياتي من قوله وانظر

هل هذا التعميم الحق لا ذلك عرفت ان المحضنة لا تشترط في جميع
 اقسام الطلب اه شتضا على ان اشكال الحية الاتي لا يختص
 بالاستفهام بل مجيء في غيره كالعرض والتضييق **قوله**
 فتح الطلب باسمه انما لم يكن محضاً لانه ليس موضوعاً للطلب
 بناء على تصحيح انه موضوع للفظ الفعل وكذا على انه موضوع
 للحديث لما على انه موضوع لمعنى الفعل فتشكل امامه سه
قوله وبالمصدر اي كواقع بدل من اللفظ بفعله قال ابن
 هشام الحق ان المصدر الصريح اذا كان للطلب نصب ما بعده
 اه سبوطي **قوله** وحسبك الحديث الحق تاخيره عند
 رزقي لله لا الحق لان تقديره هنا يقتضي ان حسب اسم
 فعل امر وليس كذلك لان حسب اما اسم فعل مضارع
 بمعنى يكن فضمته بنا ولما اسم فاعل بمعنى كافي فضمته اي
 فهو اذا مع ما بعده جملة خبرية بمعنى الامر اي اكفف فهو
 من قبل رزقي الله الحق افاد جميع ذلك العلامة صب عليه
 سبحانه كرامة والرضوان **قوله** وزاد بعضهم انه ضيق
 عند الجمهور ولما قوله تعالى حكاية فاطم بالانصب بعد
 قوله لعلي ابلغ الاسباب فاجيب عنه بانه في جواب الامر في
 قوله ابن ابي صرحا وقيل غير ذلك **قوله** فاعضل الناس
 ان يقول فمضى او مضى معنى اليه لانه مصدر الفعل المذكور
 واما الامضا الذي ذكره المحقق فهو مصدر مضى وليس
 مذكورا ويبعد قراوته في كلام الشم بضم الهيم على ان المفعول
 محذوق حتى تكون منه فامل **قوله** ويشترط في الاستفهام
 الحق هذا الشرط ليس خاصا بالاستفهام كما هو صريح عبارة
 بل هو عام في الاستفهام وغيره مما يتاقي فيه وقد اخذ كلامه
 صب من كون الفاء عاطفة مصدر اعل مصدرانه يشترط
 في النصب ان يتقدم على كفاء ما يتصيده منه مصدر من
 فعل او شبهه ولذلك قال السيوطي يشترط ان لا يكون

المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فان كان نحو ما انت زيد
 فنكرتك امتنع النصب وتعين القطع او العطف والقطع
 احسن لان العطف ضعيف لعدم المساواة من حيث انه
 عطف فعلية على اسمية او مراده كما قاله الصبان بالقطع
 الاستئناف **ف قوله** لكنه سماه المحر افاد هنا انه مجاز على
 علاقة المجاورة وقاد فيما سبق ان في عبارة قلبا وكل
صحيح ف قوله بنقضي ما قبلها كذا في قول ايضا وفي كيتبو
 وعند المعنى بنقضي ما بعدها **ف قوله** اي بالاصالة
 الى آخره وقيل المراد بكونه واحدا انه لا يجوز له وهذا الينا في
 مقدمه بنصر عطف كيد **ف قوله** لانه ان قلنا ان يحذف
 انه ليس هناك الا هذا ان القولان مع ان هناك اقواله آخر
 عليها يكون للمحلولة فكان المناسب للمحذوف ان يقول لانه
 جار على احد قولين كذا وكذا فافهم كذا قيل **ف قوله** وفيما
 قيل ذلك اي قوله معناه وفيه نظر لانه لو كان عارضا
 للمضارع بمعنى حدثه للزم اضافة الشيء لنفسه لان
 المعنى مراد به الحدث الا ان يجعل الاضافة للبيان لكنه
 خلاف كظم والتحقيق ان كضم في قلبه راجع الى المعنى
 قوله وينفي معناه لكن لا يحق ان الذي يقلب انما هو كضم
 لا الحدث الذي قد نفي بها فلا يتأتى قلبه الى المضى فيستحق
 ان في الكلام استخدما حيث ذكر للمعنى اولا وماراد به الحدث
 واعاد عليه كضم مراد به الزمن واما الضم في معناه فهو
 عائد الى المضارع باعتبار لفظه اي اللفظ الذي يصدق
 عليه انه مضارع كضم ويضرب وهكذا كما ان المراد بالمضارع
 اولا في قوله بحزم المضارع اللفظ الذي يصدق عليه انه
 مضارع فلا استخدما في الضم الاول **ف قوله** استودعها
 بالبناء للمجهول كما قاله كعني وقوله يوم العواذب يروو
 بالعين المرحلة والزاى المجهدة وبالعين المجهدة والزاى المرحلة

اي الابعاده تصحيح **قوله** فكان الاولى الحجة ان الشئ لما راي
 ان الترادف المطلق غير موجود هنا احتاج الى التقييد بقوله فيما
 تقدم فلا وجه للاعتراض به شيئين **قوله** لا للاحتراز ان
 هو للاحتراز عن ذلك كما هو الظاهر وعلته لا تنبع مدعا تأمل **قوله**
 امر كان ان هذا التعميم غير مناسب لكلام المصنف لذكره لانه كما
 يعيد الا ان يقال ان الضمير في قوله باللام لا يقيد كونها للوحى
قوله او عكسه كقوله عليه الصلوة والسلام من يقيم ليلة
 التقدر ايماننا واحتسابا غفرله وقوله تعالى ان نشأ نزل
 عليهم من السماء فظلمنا عنا قهقهة فاضعيف لان المعطوف
 على الجواب جواب وقوله استاعد

ان تصرمونا وصلنا كما ولا يصلوا | املا ثم انفسر الاملاء ارجا
 الصم هو قطع وبابه ضرب ونصر والارهاب الاخافة **قوله**
 فعلا ما ضيا اى لفظا لا معنى فلا يجوز ان قام زيد امس
 قت وخرج بالتقييد بالماضى او المضارع الامر فلا يجوز ان
 قدمت **قوله** فان لم يصلح الخ غير الصالح هو المشار
 اليه بقوله

اسمية طلبية وبجاء | ونما ولن وقد وبالشفسي
 فالجواب الغير الصالح اما جملة اسمية في صورة واحدة
 ولما جملة فعلية في باقي الصور كسبعة ولا يحتاج لغدير
 مبتدا اصلاحا فالماضي هو كلام المحشر وستعلم ما فيه فزيد
 على ذلك ايشاء منها تصديره برب وبالقسم كما قاله كمال
 ابن الهمام ومنها تصديره باداة شرط بخبر وان كان كبر عليه
 اعراضهم الآية كما قاله الدنوشى **قوله** وكان الجواب
 الخ هذا هو منه رحمه الله لان هذه الصيغة انما تتعالم
 فيما اذا كان الفعل صالحا لان يكون شرطا ووقع جوابا
 مقرونا بالفاء فانه يجب حينئذ ان يكون خبرا مبتدأ محذوف
 وتكون الجملة اسمية كما يروى من الاشمون **قوله**

والفاء للربط على الصحيح اى لا للتشريك ونزعم بعضهم انها
عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن القطع قال العلامة الاشعر
وهو بعيد وانما احتيج للربط بالفاء لان ما لا يصلح للارتباط
مع ان الاتصال يجعله شرطاً احق بان لا يصلح مع الانفصال
يجعله جواً فاذا اقرن بالفاء علم الارتباط اما اذا كان الجواب
يجعله شرطاً كما هو الاصل لم يحتج الى فاء يقرن بها على التفصيل
المبين في ثم الاشموني قوله على ما لا يعقل غير الزمان وقيل
موقوفة لطلق شئ عاقل او غير زمان او غير قوله او المنصب
اى على الاشتغال بفعل محذوف ملاق للذكور في المعنى على حد
زيد امرت به اى جاورت زيدا امرت به قوله وانما
الحال المحرور فقط هذا فاسد والذي قاله العلامة الصبان
ان وجه التسمي هو ان الحال في الحقيقة المتعلق المحذوف الذي
ناب عنه الجواب والمحذوف قول التبيين لم يمان اليها وقيل
ظرف مستغنى انفتاحاً بعد النكرة وحال بعد المعرفة على ما اشتهر
وان جازت الفتحة بتقدير المتعلق معرفة كالحقيقة ان
هشام وصاحب الحال هو المبين بفتح الباء اذا علمت ذلك
علمت ان قضية جعله الطرف بياناً لهما انه صفة لها الحال
منها فلا يلزم مجيء الحال من النكرة وعلى تسليم الحالة فزعم
كسبى الذي هو صفة لهما لا ضمير به كما قال كسبى الا ان يقال في الكلام
حذف والاصل بيان لضميرهما اى الضمير العائد عليهما وهو
المحرور في به قوله ووزن الفعل فيه نظر فلهذا وزن
الفعل لا يمنع الا اذا اختص بالفعل كان كان ما ضاع منها
للحمل او غلب فيه كان كان اوله حرفي مضارعة كاحد
وزيد اخر ما سبق في منع الصرف موضعاً اما الماضى المبني
للقول كضرب ودخول فلا يمنع الصرف كما نص عليه
الاشموني وقد تقدم وجلا كضرب فلا يمنع فاقاله
الحتم تبعاً لغيره من سوابق فلا تلتفت له اه شيناً

وشيبي **قوله** على المفعولية لوضع صوابه لتعرف
 انه شيخنا والظن انه لا وجه لهذه الصوابية لانه يصح ان
 يكون طريقا لفعل الشرط كما يصح ان يكون طريقا للجواب وكذا
 يقال في نظائره فلذلك صح قوله اولا فيما يأتي ان ابن ظرف
 ليس حكم وثاننا انه طريق لتكونا **قوله** وهو لا يظهر
 تضياح بمعنى انما اى ولانه اذا جعل خبرا لتكون فلا وجه
 لحزمه ح الا ان يقال انه سكوت ادغام لا سكوت اعراب فظاهر
قوله او الاضافة على معنى من هو بمعنى ما قبله فالاختلاف
 بينهما انما هو في عبارة **قوله** يحتمل ان يكون الخ ظاهره
 ان الاحتمالين يحريان على جعل الاضافة من اضافة الصفة
 للموصوف او بيانية والتحقيق انه يتعين على الاول ان المفعول
 مرفوع لا مرفوعة لان الموصوف الذي هو الاسماء المذكورة شيبي
 الا ان يقال التانيث باعتبار كون الاسماء كلمات فتأمل
قوله لا يريد اسم افعال الخ محصل ما اشار اليه من الجواب
 انا لا نسلم ان هذه المذكورات خارجة عن السبعة المذكورة
 لان المراد باخوات كان الكلمات التي ترفع للبند وتنصب
 الخ فدخلت افعال المقاربة واسم ما ولا ولان وان كشها
 بليس والمراد باخوات ان الكلمات التي تنصب للبند وترفع الخ
 فدخل خبره النافية للجنس لكن يرد على هذا الجواب ان المصنف
 فيما يأتي لم يدخل في الاخوات ما ذكر حيث قال وهي كان واسم
 الخ وكذلك صنع في اخوات ان الا ان يقال انه فيما يأتي
 اقتصر على مشهور ما وان العذر لا مفهوم له او ان المحصر
 اصنافي **قوله** وليس لهذا الخلاف في ثمة قديقال له ثمة
 في كتر جمع في تركيب يحتمل ان يكون الاسم فيه فاعلا او
 مبتدا نحو اني الله شك فعل الاول الراجح كونه فاعلا
 وعلى الثاني كونه مبتدا وعلى الثالث كونه اسم راي
 نقلا عن الدماميني ان ثمة الخلاف فظهر في كلمة لا عامل

لها فاعلى الاول تعدد فاعلا لفعل محذوف وعلى الثاني تعدد مبتدا
والجهر محذوف وعلى الثالث يتساوى الامران **قوله** اي لم يذكر
فاعله الاصطلاحي الحجة عبارة الشيبيني اي لم يذكر فاعل فعله
بل حذف لفظ الفاعل والمراد الفعل الاصطلاحي غنى لم يذكر
الفاعل الاصطلاحي للفعل الاصطلاحي العام في ذلك
كمفعول كان ذلك المفعول مرفوعا ولو ذكر الفاعل النفي بغير
هذا الوجه كما اذا قلت اهيمن زيد من عمرو والاه صل اهان عمرو زيدا
فزيد مفعول له يسم فاعل فعله الاصطلاحي وان ذكر وسمي
فاعل الفعل النفي وهو الواقع محجوب من هذا هو الظن في معنى
كلام الشيخ الشافعي وان خلط الجماعة فيه فتأمل والله
يعرف اه ببعض حذف وتغيير محصله ان الاشكال الذي
حاول دفعه الشيخ الشافعي ليس هو ما ذكره المحقق رحمه الله
من ان الفاعل بمعنى الذات لا يذكر مطلقا لان هذا لا يتوهم
عاقلا فضلا عن فاضل انما الاشكال الذي حاول دفعه هذا
المعلومة ان المفعول الذي لم يسم فاعله لا يشمل اهيمن زيد
من عمرو لان زيدا نائب فاعل مع ذكر الفاعل وهو عمرو المقصود
كشمول وتحقيق الجواب عن ذلك ما سمعت والله اعلم **قوله**
وعلى كل لا حاجة اليه الخ اذا تأملت كلام الله حتى عرفت
مراده علمت ان كلام المحقق رحمه الله مدقوع وذلك ان معنى
قوله كنتم وسباني تفصيلها في ابواب متفرقة على الاثر على هذا
الترتيب ان المصنف سباني يفصل عقب هذا الاجمال هذه
الاسماء العشرة في ابواب متفرقة حال كون تلك الابواب
مرتبة على هذا الصنيع السابق في الاجمال والمراد بترتيب
الابواب على هذا الصنيع السابق في الاجمال ان لا يذكر
في كتاب كتابي شيئا مستقدا في الاجمال مما يذكر في الباب
الاول وان لا يذكر في كتاب كتابي شيئا مستقدا في الاجمال
مما يذكر في كتابي وهكذا ورح فلا ينافي انه قد يجمع شيئين

من الاسماء العشرة في باب واحد وليس المراد بترتيب الابواب
 ان كل واحد من الاسماء العشرة يذكر في باب واحد مراعى في هذا
 الذكر موافقة الاجمال بحيث يكون الاول في الاجمال من
 عشرة في الباب الاول والثاني من الاجمال من العشرة في
 الثاني وهكذا الى اخر العشرة فتكون الابواب عشرة ايضا لان
 هذا ايضا في صنيع المصنف لانه جمع المستد او المخبر في باب واحد
 وكذلك جمع اسم كان واخواتها وضميرها واخواتها في باب واحد
 ثم انه لما كان ترتيب الابواب على هذا الصنيع السابق في
 الاجمال بالمعنى السابق لا يستلزم تفصيل الاسماء العشرة
 على الترتيب المذكور في الاجمال لاحتمال ان يحصل ترتيب
 الابواب بالمعنى السابق ولا يحصل تفصيل الاسماء العشرة
 على الترتيب السابق في الاجمال كان يتكلم في باب المستد والخبر
 على الخبر قبل المستد وفي باب كيف اسخ على خبر ان واخواتها قبل
 اسم كان واخواتها احتياجا الى قوله مقدما الاول فالاول فقوله
 على هذا الترتيب راجع للابواب على انه صفة احوال وقوله
 مقدما الاول فالاول راجع للتفصيل على انه حال من كصير
 للضاف اليه والعائد محذوف اي منها أي الامور العشرة أو
 ال التي هي بدل من كصير على هذا الكوفيين احوال من
 تفصيل والعائد محذوف تقديره فيه اي تفصيل ويكون
 مراد بترتيب الابواب هو المعنى السابق لا ينافيه قوله
 مقدما الاول فالاول ولما علمت من ان المراد بتقديم الاول
 فالاول في التفصيل التكلم على كل واحد من عشرة تفصيلا
 وان ذكر بعضها مع بعض في باب واحد كما ذكر المستد والخبر
 في باب واحد وشكلم على المستد تفصيلا قبل التكلم على الخبر
 تفصيلا هذا هو مراد الشافعي فاعمل والله الموفق **قول**
 وما ذكره المصنف اسم امر الظم ان قوله الاسم المرفوع المذكور
 قبل فعله حد حقيقي فيه استيفاء اجزاء الماهية وان ذكر في

بعض الكتب مطولة أو ما قول الله بعد ذلك وهو على قسمين الخ
 فهو اسم لمن التعريف بالخاصة التعريف بالتقسيم وباللغة
 والمراد في على ما حققه الشيخ المملوك في نه السلم فالأولى
 للشيخ أن يقول وحده بعد أن ذكره مجمل في الباب كسابق
 بقوله الفاعل هو الاسم الخ ثم يقول ويرسم ببعض خواصه
 تقريرا للمستند بقوله وهو على قسمين الخ فلا تقلد ثم رأيت
 الشيخ الأمير في حاشية الأثرية حقق أن تعريف المبتدئ هنا
 حد حقيقي قلله الحمد أه شيدني ببعض تصرف قوله
 دون بعض كاسم كان الخ سياتي أن هذا التعريف لا يشمل
 اسم كان وأخواتها ولا اسم كاد وأخواتها ولا نائب كفاعل
 وح يكون مجموع قوله المرفوع المذكور قبله فعلة خاصة
 حقيقة لا اضافية **قوله** فيكون الاسم مستعملا في
 حقيقة ويجازة قد يقال أن الجملة المرفوعة بالمفرد أو التي
 في حكم المفرد تسمى اسما حقيقة ويكون المراد بقوله هو في
 تعريف الاسم كلمة الخ ما يشمل التأويلية والحكمة **قوله**
 بأن استعمل في معنى شامل الخ كان يراد بالاسم ما يصلح
 أن يحكم عليه **قوله** ويشكل قد يقال لا إشكال لكن
 فرقه كسبني على القول بالاختصاص **قوله** فكان
 المناسب لتمثيل الخ ظ أنه لم يمثل بذلك مع أنه قد مثل
 به كما مثل بما تقدم فلو قال وكان المناسب الاختصار
 في التمثيل للرجوع بالمبتدئ كالموصول الخ كان واضحا أنه
 شاملا **قوله** وليس نائب كفعل واسم كان وأخواتها
 واسم كاد وأخواتها قائما الخ وجه ذلك في كان وأخواتها
 أنك إذا قلت كان زيد قائما كان العالم بزيد والواقع منه
 هو القيام لا الكون لأن المستند في الحقيقة هي الأخبار
 ولما كان وأخواتها فهي قيد لها من حيث أن من المستفاد
 منها وكذلك إذا قلت كاد زيد يقوم كان العالم بزيد والواقع

منه هو القيام واما القرب المستفاد من كاد فهو وصف القيام
 زيد والاصل قرب قيام زيد **قوله** غرق من عبادة علم
 الكتاب هذا مثال لما اعتمد فيه كطرف على شبه الاستفهام
 وهو الموصول وليت من استفهامية بل هي موصولة مقطوعة
 على لفظ الجلالة المحرور بالياء الزائدة والمراد بالكتاب كقوله
 والا نجعل ومن واقعة على مؤمنى اليهود ككعب الاحبار و
 الفارسي وعبد الله بن سلام وكونها موصولة هو ما اقتصر
 عليه الجلالين وحشيه وحمل انها استفهامية لاستفهامها
 انكاريا اي لا شخص من المشركين عنده علم الكتاب ويكون
 كالتمثيل لقوله وكفى بالله شهيدا بيني وبينك وعليه
 فكون مثالا لما اعتمد فيه الطرف على الاستفهام لكنه
 احتمالا بعيد لما من ذكره **قوله** وليس بكرافيه ان
 الضمير اسم ليس لا فاعل وكذا يقال في لا يكون بكرافيه
قوله اذا كان ظاهرا خرج الصغرة فانه يجب التانيث
 سواء كان مدلوله مؤنثا حقيقيا ام لا نحو هذ جاوت
 وكشمس طلعت **قوله** مؤنثا حقيقيا خرج الظ المؤنث
 تانيثا مجازيا وهو لا فرج له فانه يجوز فيه التانيث
 وتركه نحو طلعت كشمس وطلع كشمس **قوله** متصلا
 خرج غير المتصل فانه يجوز فيه التانيث وشركة نحو
 حضرت كقاضى امرأة وحضر القاضى امرأة ويشترط ايضا
 لوجوب التانيث ان لا يكون الفاعل جمع تكسير فان كان جمع
 تكسير جاز التانيث وتركه نحو جاوت الزيمون وجاء
 كزيمون وجاءت كهفود وجاء الهنود فمن انت نظر الى
 معنى الجماعة او الى كون الافراد مؤنثة في الواقع ومن ذكر
 نظر الى معنى الجمع ولما جمع التصحيح فهو تابع لمفرده فتقول
 جاءت الهندان كما تقول جاءت هند وجاء الزيدون كما تقول
 جاء زيد **قوله** لا يحكم الجمع اى جمع التفسير لانه هو الذى

يخالف المفرد بجوانب ثابته وتركه مجله في جمع التصحيح فانه
 كالنقد كما علمت وهذه الاشارة لا تظهر الا على ما في بعض نسخ
 كنه من تجريد الفعل من علامة التانيث مع جمع التكسير قوله
 داخلان في المفرد الخ ليس العاشر خاصا بذلك كما يفيد كلامه
 قوله لتباين الاقسام بالاعتبار اي من جهة ان الحضافة
 التي فيها اكسبت ما صفة زائدة **قوله** لصدق هذا التقريف
 على جميع اقسام الضمير ظ كدوم المحنة ان هذا التقريف لا يشق
 فيه وليس كذلك بل فيه اشياء الا وبقوله لاسم الاشارة
 الثاني انه لا يظهر في ضمير يوافق لفظه في العدد لفظ الظاهر
 لانه لا اختصاص الثالث ان الضمير انما يمكن به عن الذات
 لا عن الظم الذي هو الاسم ويمكن رفع هذا بان يقدر مصنافا
 في قوله عن الظم اي عن مدلول الظم وهو الذات او عن بمعنى
 بدل اي بدل الظم ورفع الثاني بان الاختصاص في القول ورفع
 الاول بانه تعريف بالاعم على راي من يجوز لوجود التميز
 في الجملة او هناك قيد محذوف اي ما كني به من غير اشارة
 حسية نعم يشمل التعريف الكنية واللقب والاسم اذا
 اريد تمييز باحد ما بدله عن الاخره شيئين ويمكن رفع
 الاول وما ذكره في الاستدراك بان اسم الاشارة من الظم
 والمبادر ان المكنى به عن الظم ليس شيئا من الظم فلا يشمل
 اسم الاشارة والكنية واللقب قائل **قوله** في مدلول
 الفعل لعل المناسب في ان كذا مدلول للضمير **قوله**
 لان اياهم الخ اي ولانه لم يقع بعد الا **قوله** اي من رفع
 الخ فيه نظر اذ لا بد لتصحيب التركيب من اعتبار امور
 ثلاثة تاويل رفع عن رفع او تقديره وجعله صفة لموصوف
 محذوف وتقديره مصناف اي والاصل ومجمله محل اسم مرفوع
 او محل اسم ذي رفع **قوله** والزيد ان صريحا الاول
 التمثيل بالخليفة دعانا والحبيب بلحظه رانا لان الالف

في مثاله زائدة وغير الالف يشتمل الياء نحو رميت لقوس **قوله**
 كما ان الواو اي المحذوفة التي توجد تارة ومراده بالجمع الجمعية والالف
 فالدال على الذوات هي التاء لا الواو **قوله** لان الضمير يرد الاشياء
 الى اصولها وذلك انك لو قلت مررت بقاض حذفت الياء فاذا قلت
 مررت بقاضيه واييت بالضمير رجعت كياء وانما قيل فشاء
 ورماه بالالف لا بالياء لاحتمال انه رجعت كياء ثم قلبت الفاء
 لتحررها وانفتاح ما قبلها او لم ترجع لانها لو رجعت لقلب
 الفاء باقية الالف على حالها من اول الاول والاخر او يقال ان
 كضمير انما يرد الاشياء الى اصولها المستعملة لا غيرها كما
 في عبارة علي المشدور **قوله** الى ضمير الجواز اي الضمير الذي
 كان الجواز مصافا اليه ورجع ذلك الضمير نحو الضمير المذكور
 في قوله ضمير مستتر وذلك ان يجعله تمييزا وليس بلام في
 التمييز التحويل كما في حشم الاستموني واستدل بنحو امتلاء الجواز
 ما **قوله** فسقط اعتراض الجواز لاعتراض لاي التانيث
 في تقدير الانفصال كما قالوا في شجرة وبقرة على ما فيه كما تقدم
 فلو تغفل **قوله** فرقا بينها وبين واو العطف فيه انه لا
 اشتباه بينهما اذ هي في آخر الكلمة واو والعطف في اولها
 الا ان يقال لعل مراده بالفرق المذكور الفصل في الخطيين
 الواو التي هي اسم الواو التي هي حرف بالف وقيل ان
 يقول فرقا بينها وبين واو العطف في نحو جادوا وسادوا وطردوا
 للباب في نحو اكلوا وشربوا وذلك لانه لو لم يكتب الالف في
 نحو جادوا وسادوا ليقوم ان الواو في جادوا والعطف وانته
 مسند الى مفرد غالب وان الواو الثانية فائدة فلما كتبت
 الالف اندفع ما شابهها بواو العطف فلا تكون الواو الثانية
 زائدة وقال ابو الحسن **قوله** والالف فائدة اي في الخط وهذه
 الالف ترسم بعد الواو لجماع الفرقتين بينها وبين لام كعطف في
 نحو الزيد وان لم يدعوا وزيد يدعوا وهي ظاهرة في **قوله**

وخرج المتوسطة كضاربوك بفتح الراء فعل ماض من المضاربة
 وكذا ما بعده وفي بعض النسخ كضربوك وضربوه وكل صحيح
 وانما كانت الواو هنا وسطا بخلاف ضاربوزيدان قلنا انها ليست
 وسطا لان الضمير المتصل اشدا اتصالا من الا سم الظم
 المضاف اليه فانا بدل من احدى بحسب الاصل والافهو
 الآن فاعل قوله اى او قام به زاده لاخراج زيد من مات
 زيد ولولا هذه الزيادة لصديق التعريف على زيد في هذا التركيب
 مع انه فاعل لا نائب فاعل قوله فالصواب الخ ولك ان
 تريد بعدم الذكر الحذف ولو بالملاحظة فيكون التعريف مانعا
 قوله وغير عامله الى فعل او مفعول اى او يفعل او مفعول
 او مستفعل مثلا ولو قال الى مخوف فعل او مفعول لكان اولى
 تأمل قوله والا فما اختص اى اضافة او علمية او وصفا
 فخرج غير المختص نحو اعتكف مكان وصيم زمان وضرب ضرب
 فان قلت ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان
 حسن جاز لحصول الاختصاص بالوصف قوله وتصرف
 المتصرف هو ما خرج عن النصب على الظرفية او المصدرية
 الى غير احتراز عن غير المتصرف وهو الملازم للنصب
 على الظرفية او المصدرية فلا يجوز جلس عنده يفتح
 الدال على ان يكون في محل رفع نائب فاعل ولا تضم الدال
 ايض ولا سبحانه الله بالضم على ان يكون تابعا مناب الفاعل على
 ان تقديره يسبح سبحانه الله ولا بالفتح على ان يكون في محل
 رفع قوله مع عدم المانع من الادغام والمانع ككون الاسم
 مخالفا للفعل في الوزن وذلك لان الادغام فرع الاظهار
 فخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من
 الاسماء دون ما لم يوازنه ومثال الاسم المخالف للفعل
 في الوزن صنف جمع صفة فانه على وزن فعل بضم اوله
 وفتح ثانيه وكذلك جمع ذلول فانه على وزن فعل بضميتين

وككل ولم يجمع كلمة وتامة فانه على وزن فعل بكسر اوله وفتح
ثانيه وككون الاسم خفيفا مع قصد التنبيه على فرعية
الادغام في الاسماء حيث ادغم موازنه في الافعال وذلك
كلب على وزن فعل بفتحين فانه موازن للفعل ولم يدغم لما
ذكر وموازنه في الافعال رد وبقية الموانع تعلم من الالفية
وشرحها قوله وفيه انه الخ قد يدفع بان المراد جملة
من حيث اللفظ وان علم من الخارج انه شيبيني وقد
بناقش هذا الدفع بانه لا يظهر في خواهين زيد من عمرو
اذا كان عمرو هو الفاعل الا ان يمنع مثل هذا التركيب
لكنه قد اعترف بصحته فيما سبق فلا تفعل قوله لان الخبر
الخ لعل الاولى ان يقول لان الخبر يلزمه المبتدا وان كان المبتدا
لا يلزمه الخبر قوله نحو اقام الزيد ان الخ اي فالمبتدا هنا
لا خبر له وانما المذكور بعده فاعل اغنى عنه نعم لو اريد
بالخبر ما يشمل الحقيقي والحكمي كالفاعل السادس مسد الخبر
شيبشيرا اليه فيما سياتي لكان التلازم من الجانبين
قوله اي ما ذكر الخ لك ان تقول الضمير عائد على الباب
وفي الكلام حذف اي وباب المبتدا والخبر باب الثالث والرابع
من المرفوعات اه شيبيني قوله مراده به الخ اولى منه
ان يراد بالمحلى ما يشمل ما ذكر بدليل مقابلة باللفظي
قوله وهو مبني الخ كلام الشر لا يعين هذا اذ يحتمل ما عدا
الثاني وقد يقال نظر المحش لما هنا مع ضمنية ما ياتي من
قول الشر في الخبر بالمبتدا تأمل قوله قد ينزل الامكان
كقولك الحفار ضيق فم البئر ووسع اسفلها ونحو سبحان
من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس
هناك نقل من سعة الى ضيق وعكسه ولا من تكبير الى
تصغير وعكسه وانما اريد الانشاء على تلك الصفة
والسبب في صحته ان السعة والضيق جائزان في المصنوع

من غير ترجيح لو اُخذ على الآخر وكذلك كصغر والكبر فان اختلف
 صانع احدا الجائزين وهو متمكن منهما على تسواف قد صرف
 لمصنف عن الآخر فجعل صرفه كقوله منه افاده شذوذه
 فان حسبك مبتدأ هذا مبتدأ على ما لا بن هشام من اكتفائه
 في الاختيار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصيصه وجعل حسب
 مبتدأ اسرأى وقع بعده نكرة او معرفة لان الباء لا تزداد في الخبر
 في الايجاب **قوله** قال المرادى الخ هو ما عليه الجمهور كان
 كفى من انه لا يخرج عن النكرة بالمعرفة وان تخصصت قاله
 ابن مالك ولا يخرج بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في نحو
 كمالك وخبر منك زيد عندك وفي النسخ فان حسبك
 لله وايدى سم وغير **قوله** وانما يكون مبتدأ الخ قال السيوطي
 وما ذكره في بحسبك درهم غير مرضي فان شئنا الكافي
 اختار ان بحسبك خبر مقدم وان المبتدأ درهم نظر للمعنى ان
 القصد الاخبار عن درهم بانه كافيه وما قاله شئنا هو
 مقتضى اياه وناقشه الشنولي في هذا المنصوص فراجع ان
 شئت **قوله** عطف على قوله بالشئ المناسب انه عطف
 على الاهتمام الخ وربيعه شبيدي **قوله** كقولهم نسمع
 بالمعبد الخ اى على تقدير ان وقيل ان الفعل ان اريد به مجرد
 الحدث صح ان يسند اليه ويضاف اليه ويكون اسما كما
 في سوا عليهم النذر ثم هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
قوله قد يقال الخ يمكن الجواب بما اشار اليه بعد وهو
 ان القيام لما كان مسندا الى كضمر والضمير مرجعه شئ
 واحد سهل ان يقال ان قائم مسند الى زيد على انه قد يقال
 المقصود نسبة قائم الى زيد وتحمله الضمير انما هو من ضرور
 كونه مشتقا ليرفع اسما ظاهرا وليس المقصود نسبة
 الى كضمير ثم نسبة الجمع الى زيد **قوله** من اضافة
 الموصوف للصفة قال الشيباني اضافة الموصوف للصفة

سماعية فالأولى أن الازدواج لا يفي ملازمة **قوله** فهو
 أنت فيكسر كذا وأخذاً لقائل أن يقول دعوى كشم وجوب المطابقة
 في المعنى وفعل التفضيل مطابق في المعنى وإن لم يطابق لفظاً
 على أن حكم الفعل التفضيل المذكور ثابت له سواء كان مع كشم
 أو الأسم الظم فلا وجه لتخصيص كشم الضمائر بقوله والغالبة
 فيها هي شليبيني والظم أن بقية الأسماء التي ذكرها المحقق فيها
 لمطابقة معنى وإن ما ذكر فيها لا يختص بالضمائر وقد يقال
 أن في قوله كشم بما يطابقها في المعنى حذف أي وفي اللفظ يصح
 قوله والغالبة والألفاظ المطابقة في المعنى دائمة لا غالبة وإن
 تخصيصه الضمائر لكون الكلام فيها **قوله** إذا جرد من ال
 والازدواج أي لمعرفة بيان لم يصف راساً أو أضيف إلى منكرة
 كما في الخلاصة

وإن المذكور يصف واحداً || الزم ذكره وإن يوحد

قوله ومن ذلك الخ أي ومن غير الغالب قوله وهو قسمان
 على ما تقدم إذ المطابقة معنى حاصلة فيه أيضاً ولعل الأولى أن
 يقول والمبدأ قسمان لأنه الواقع في عبارة المصنف هذا أنه
 يقال المراد قوله في غير هذا الموضع أن ثبت أو المراد مطلق قول
 الخائل لا خصوص المص **قوله** ما قابل المشي والجمع أي
 والمحقق بهما والأسماء الخمسة **قوله** وفي التثنية هو
 خلاف الحق تأمل **قوله** قد يقال الخ فيه أن المقص من هذا
 لتعليل بيان تطبيق أمثلة المعرف على التعريف وهو كثير
 في كلامه فجمع على صحته كما تقول بعد تعريف الإنسان
 لأنه حيوان ناطق زيد إنسان لأنه حيوان ناطق **قوله**
 إما في الحقيقة فتلاوة هذا الوجه له لأنه أن نظراً لاختلاف
 الصورة فهي أربعة كما قال المص وأن نظراً للشيء فهما نوعان
 جملة بتسميها وشبه الجملة بتسميته **قوله** أي مع
 جارة لا حاجة إليه بل هو موضح به في عبارة المص حيث

قال الجار والمجرور الا ان يقال وقعت في يده نسخة ليس فيها
 والجار تأمل قوله هو الذي تتم به الفائدة الخاى هو الذى
 يفهم منه معنى متعلقه بدون ذكره قوله كونا عما اى او
 خاصا كما اذا قلت زيد من العلماء اى معدوهم كما يؤخذ
 من حاشية صب على الملوى قوله الا ان يراد الخ فيه نظر
 ظم لان الفاعل اللغوى هو من اوجد الفعل كما تقدم للحشم
 رجه الله فكيف يشمل نائب الفاعل فالاولى الجواب بان
 الشيخ عبد القاهر الجرجاني والزحشرى يسميان نائب الفاعل
 فاعلا والنحويون يسمون اسم كان واخواتها فاعلا مجازا الا
 ان يقال مراده بالفاعل اللغوى ليس ما سبق بل المراد به
 الفاعل عند بعض اهل اللغة اى الفاعل المتعارف عند
 هذا البعض وذلك البعض هو الجرجاني والزحشرى ومن
 تبعهما بالنسبة لنائب الفاعل والنحويون بالنسبة لاسم
 كان واخواتها تأمل قوله وهو الاصل لانه يربط مذكورا
 ومحذوفا كما في السمن منوان بدرهم اى منه قوله او اسم
 اشارة نحو قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خيرا فاذا قدر ذلك
 مبتدئا ثانيا لا نعنا للباس قوله او اعادة المبتدأ بلفظه
 نحو الحاقة ما الحاقة وقوله تعالى والذين يمسون بالكتاب
 واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين فان المصلحين
 هم الذين يمسون بالكتاب واقاموا الصلاة مبالغة في مدحهم
 لا اهم كما قيل به قوله او غير ذلك كعموم يشمل مخرز
 نعم الرجل والعطف بالفاء خاصة لذات الضمير على
 الحالية منه او بالعكس نحو قول الشاعر

وانسان عيني بحسر الماء تارة | فيبدو وتارات يحجر فيفرق

قوله نحو هو الله احدى ان قدر هو ضمير الشأن واما اذا
 قدر ضمير المسئول عنه كما قيل وذلك ان الكفار سألوا
 النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا صف لنا ربك فنزلت

الآية فلا شاهد فيها ذكره السجاعي على القطر قوله خلافا
 لابن السراج اي وابن الانباري اخذا من كلامه قوله
 ووجه الشبه الخ معناه ان مجموع هذه الامور التي من جملتها
 الصلة لا توجد الا في الجملة لا في المفرد فلما اشبه الظرف
 والجار والمجرور الجملة في ذلك سميا شبه الجملة وبهذا
 اندفع ما يقال ان الوقوع خيرا وصفة وحالا وهكذا انما
 هو ثابت في الجملة على سبيل الفرضية والمتاصل في ذلك
 انما هو المفرد فكان المناسب تسميتها شبه المفرد لاشبه
 الجملة وهناك وجه آخر لتسميتها شبه الجملة وهو
 انها مفردان حقيقة لان الاصل في الخبر الافراد لكن
 لما كان يحتمل تقدير الفعل فيهما كانا شبيهين بالجملة
 الملفوظ بها في الاشتمال على النسبة التامة قوله
 ان الراجح تقدير المتعلق الخ اي لان الاصل في الخبر الافراد
 قوله وقيل الراجح الخ اي لان الاصل في العمل للافعال
 قوله وما كان منها الخ هذه طريقة والراجح ان اللغو
 ما كان عامله خاصا ذكرنا وحذف لقريئة والمستقر ما كان
 عامله عاما ولا يكون الا محذوفا قوله ثلاثة اقسام بقي
 قسم رابع وهو لا ولا مخوزيد قائم قوله الخ ما هو في
 المحشر حاصله ان لا يلزم عدم التصرف كما يمن في القسم
 ومعنى عدم التصرف ان لا يشئ ولا يجمع وان لا يلزم الابتدائية
 لنفسه نحو اقل رجل يفهم المسئلة الا فلان وان لا يلزمها
 لما نغ لفظي نحو لولا زيد لا تبتك او معنوى نحو ما التعسبة
 قوله لانها في كل كتاب كذلك قد يقال انها في غير هذا الموضع
 ذكرت اكثر من ذلك اذ بقي منها اعلم واري فان مفعوليها
 الثاني والثالث اصلها المبتدا والخبر قوله الا ان يقال
 الخ فيه ان هذا منظور فيه كجهة العمل ايض وهو خلاف
 الفرض قوله لاختصاصها الخ اي ولان مدلولها يعبر

جميع مدلولات اختارها **قوله** لأن اسمها الخ لعل الظاهر أن يقول
 لأنه لا يسمى اسمها حتى يرتفع بها فلا يقال ترتفع الاسم **قوله**
 على الأصح هو مذهب كبريين ومذهب كوفيين أنه مرفوع بما
 كان مرفوعا به قبل ولا عمل لها فيه لعدم تغيره وورد بأن العمل
 قبل كان معنويا ولم يدخل عليه العامل اللفظي إزاله وفيه أن
 هذا لا ينهض لأن العامل في المبتدأ عندهم لفظي وهو الخبر في الخبر
 في الرد عليهم أن يقال أنه يلزم على مذهبهم وجوب ناصب غير
 رافع ولا نظيره **قوله** على الصحيح ومقابل الصحيح أنها
 سلبت كدلالة على الحدث وتجردت للدلالة على الزمن **قوله**
 وسببت ناقصة الخ هذا الوجه على به صاحب كقول الصحيح
قوله لا لأنها الخ هذا الوجه على به مقابل الصحيح **قوله**
 من حيث احتياجهما للمعولين لعل الأولى من حيث احتياجهما
 لتبيين كالباء في نحو مرتب زيد فإنها **قوله** الخ
 إلى القريب أي أو إلى نصف الليل وقوله نقيض الصريح في
 من فجر إلى الزوال أو من نصف الليل إلى الزوال كذا قيل **قوله**
 أي كمثلها عليها الألف والمثال بها اللسان لأنه مثال
 عند المنطق بها **قوله** كما مثل فيه نظر بل المثال الذي
 في الشا أم هو من قبل ما فيه الانتقال من صفة إلى صفة وإنما
 مثالها ذكر صار الطين أربقا والثوب ورقا **قوله** ما ليست
 قيد أي وأما النافية فهو قيد احتراز عن الموصولة والشرطية
قوله وحيلة مادام أي الجملة المشتملة على مادام نحو فذلك
 له أم هو مادام زيد متردد إليك وفيه أن هذا ليس معنى
 الجملة بل التعقيب المذكور هو فعل الفاعل إلا أن يقال المراد
 بمعناها الغرض منها لا المعنى الموصوع له **قوله** من العلوم
 الخ الظن المراد من التأويل أنها تحذف هي وصفتها ويؤتى
 بانصدركا منها وح فيبدفع ما أورده المحقق وغيره ووجه
 تدفع أن المراد أنه يصح حلول المصدر محل الحرف المصدر

والفعل ولمكان التأويل للفعل وحده لبق الحرف مع المصدر له قس
على الانهنية **قوله** وقد تسمع ايضا الخ بناء على ان قول الله وتقدير
اي تقدير ما دام وذلك ان تقول مرادة تقدير ما دام الخ المثال فينق
كتسح وقوله وايضا ليس المراد الخ مبناه على ان مترددا في قول الله
مدة دوام زيد مترددا اليك حال وليس خبرا لدوام بناء على ان
كدوام مصدر دام التامة لما سياتي له ان دام الناقصة لا تنصرف
والحق انها تنصرف تصرفا ناقصا فيجب عنها المصدر بدليل
شرط سبق ما المصدرية عليها والحرف كصدرى يؤلف
ما بعده مصدر وهذا المصدر هو مصدر الناقصة على ان
حفظ انه ياتي منها ايضا المصانع والامر كما ياتي من دام التامة
لعدم ظهور الفرق بين نحو له الكلام ما دام مستعاضيا ولا كالكلام
ما تدوم عاصيا وعلى هذا فيكون مترددا في كلام الله خبرا
عن الدوام لا حال ولا شك ان معنى دام زيد مترددا دوام
تدومه فاندفع عن الله هذا ايضا ويجعل قوله بعد والذي
لا يتصرف منها اي تصرفا تاما فيشمل ما لا يتصرف اصلا
او ما يتصرف ناقصا بناء على ان لها مصدرا فقط **قوله**
اي الماضي منها الخ اعلم ان كضمير في منها عائد على كان
واخواتها والمراد باخواتها خصوص الافعال الماضية لان
الاخوات ذكرت قبل رجوع الضمير عليها بهذا المعنى
فعل هذا ان تكون اضافة الماضي الى كضمير من اضافة الاعم
للاخص كضمير اراك وهي التي للبيان وان ارجع كضمير
الى كان واخواتها بمعنى ما يشمل غير الماضي على سبيل التقيد
كانت الاضافة من اضافة الاعم للاخص من وجه وهي
كسانية كخاتم حديد فتكون على معنى من وهذا تعلم ما
في المحنة **قوله** في ذكر الاسم مسامحة وكذا في ذكر ان
الا انه سهل هذه المسامحة ان اداه للسبك وان الهم
يضاف له المصدر الذي يحصل وبعد ذلك ذلك فيه ما

جميع مدلولات اخواتها **قوله** لان اسمها الخ لعل الاظهر ان يقول
 لا نه لا يسمى اسمها حتى يرتفع بها فله يقال ترتفع الاسم **قوله**
 على لا صح هو مذهب كبريين ومذهب ككوفيين انه مرتفع بما
 كان مرتفعا به قبل ولا عمل لها فيه لعدم تغيره وربما كان قبل
 قبل كان معنويا ولم يدخل عليه العامل المنطقي ازاله وفيه ان
 هذا لا ينهض لان العامل في المبتدأ عندهم لغوي وهو الخجوا لا
 في الرد عليهم اذ يقال انه يلزم على مذهبهم وجوب ناصب غير
 رافع ولا نظيره **قوله** على الصحيح ومقابل الصحيح اجابها
 سلبت كدلالة على الحدوث وتجردت كدلالة على الزمن **قوله**
 وسيت ناقصة الخ هذا الوجه على به صاحب كقول الصحيح
قوله لا لانها الخ هذا الوجه على به مقابل الصحيح **قوله**
 من حيث احتياجهما للمعنيين لعل الاولى من حيث احتياجهما
 لشيئين كالبناء في نحو مرتب زيد فانها احتياجا للمعلق **قوله**
 الى القريب اي اولى نصف الليل وقوله نقيض الصريح فيبعد
 من جمل الى الزوال او من نصف الليل الى الزوال كذا قيل **قوله**
 اي كمالها عليها الخ لعل كمالها اللسان لانه يشال
 عند المنطق بها **قوله** كما مثل فيه نظير المشال الذي
 في الشانها من قبل ما فيه الانتقال من صفة الى صفة وانما
 مثالها ذكر صار الطين اربقا والقوب وبقا **قوله** ما ليست
 قيد اي واما النافية فهو قيد احتراز عن الموصولة والشرطية
قوله وحيلة مادام اي الجملة المشتملة على مادام نحو قولك
 لا احمك مادام زيد متردد اليك وفيه ان هذا ليس معنى
 الجملة بل التعويت المذكور هو فعل الفاعل الا ان يقال المراد
 بمعناها الفرض منها لا المعنى الموضوع له **قوله** من العلوم
 الخ الظن المراد من التأويل انها تحذف هي وصفتها ويؤتى
 بانصدركا منها فحينئذ دفع ما اوردته المحشة وعنده ووجه
 اندفع ان المراد انه يصح حلول المصدر محل الحرف للصديق

والفعل ولما كان التأويل للفعل وحده لبقى الحرف مع المصدر في قولهم
 على الان هرية **قوله** وقد سمع ايضا الخ بناء على ان قول الله تعالى
 اي تقدير مدام وذلك ان تقول مراده تقدير مدام الخ المثال فيقول
 سمع وقوله وايضا ليس المراد الخ مبناه على ان مترددا في قول الله
 مدة دوام زيد مترددا اليك حال وليس خبرا لدوام بناء على ان
 كدوام مصدر دوام التامة لما سياتي له ان دام الناقصة لا تنصرف
 والحق انها تنصرف تصرفا ناقصا فيجوز عنها المصدر بدليل
 شرط سبق ما المصدرية عليها والحرف كمصدر يؤول
 ما بعده مصدر وهذا المصدر هو مصدر الناقصة على ان
 يحذف منه ياتي منها ايضا المصانع والاعراك ياتي من دام التامة
 لعدم ظهور الفرق بين نحو لا اكلك ما دمت عاصيا ولا اكلك
 ما تدوم عاصيا وعلى هذا فيكون مترددا في كلام الله خبرا
 عن الدوام لا حال ولا شك ان معنى دام زيد مترددا دوام
 تدومه فاندفع عن الله هذا ايضا ويحمل قوله بعد والذي
 لا يتصرف منها اي تصرفا تاما فيشمل ما لا يتصرف اصلا
 او ما يتصرف ناقصا بناء على ان لها مصدرا فقط **قوله**
 اي الماضي منها الخ اعلم ان كضمير في منها عائد على كان
 واخواتها والمراد باخواتها خصوص الافعال الماضية لان
 الاخوات ذكرن قبل رجوع الضمير عليها بهذا المعنى
 فعلى هذا تكون اضافة الماضي الى كضمير من اضافة الاعم
 للاخص كضمير اراك وهما التي للسان وان ارجع كضمير
 الى كان واخواتها بمعنى ما يشتمل غير الماضي على سبيل الاستحسان
 كانت الاضافة من اضافة الاعم للاخص من وجه وهي
 كبنائية كجام حديد فتكون على معنى من وهذا تعلم ما
 في المحنة **قوله** في ذكر الاسم مسامحة وكذا في ذكر ان
 الا انه سهل هذه المسامحة ان اداه للسبك وان الاسم
 يضاف له المصدر الذي يحصل وبعد ذلك ذلك فيه ما

جميع مدلولات اخواتها **قوله** لان اسمها الخ لعل الاظهر ان يقول
 لا نه لا يسمى اسمها حتى يرتفع بها فله يقال ترفع الاسم **قوله**
 على انه صحيح هو مذهب كبريين ومذهب كبريين انه مرفوع بما
 كان مرفوعا به قبل ولا عمل لها فيه لعدم تقيده وريبان كمال
 قبل كان معنويا ولم يدخل عليه العامل اللفظي ازاله وفيه ان
 هذا لا ينهض لان العامل في المبتدأ عندهم لفظي وهو انحرافا لحو
 في الرد عليهم انا يقال انه يلزم على مذهبهم وجود ناصب غير
 رافع ولا نظيره **قوله** على الصحيح ومقابل الصحيح انها
 سلبت كدلالة على الحدوث وتجرده كدلالة على الزمن **قوله**
 وسببت ناقصة الخ هذا الوجه على به صاحب بقول الصحيح
قوله لا لانها الخ هذا الوجه على به مقابل الصحيح **قوله**
 من حيث احتياجهما للمعولين لعل الاولى من حيث احتياجهما
 لتبني كالباء في نحو مئة بنيد فانها احتياجا للمعلق **قوله**
 الى الغروب اي اوال نصف الليل وقوله نقيض الصريح فيه
 من فجر الى الزوال او من نصف الليل الى الزوال كذا قيل **قوله**
 اي كمال عليها الالف المشال بها اللسان لانه يشال
 عند المنطق بها **قوله** كما مثل فيه نظير المشال الذي
 في الشا انما هو من قبل ما فيه الاستقلا من صفة الى صفة وانما
 مثالها ذكر صار الطين اربقا والثوب ورقا **قوله** ما ليست
 قيد اي واما النافية فهو قيد احتراز عن الموصولة والشرطية
قوله وحيلة مادام اي الجملة المشتملة على مادام نحو قولك
 له اكلت مادام زيد متردد اليك وفيه ان هذا ليس معنى
 الجملة بل التوقيت المذكور هو فعل الفاعل الا ان يقال المراد
 بمعناها الغرض منها لا المعنى الموصوع له **قوله** من العلوم
 الخ الظن المراد من التأويل انها تحذف هي وصفتها ويؤتى
 بانصدر مكانها وح فيندفع ما اوردته المحسن وعنده ووجه
 ندفع ان المراد انه يصح حلول المصدر محل الحرف المصدر

والفعل ولم كان التأويل للفعل وحده لبقى الحرف مع المصدر اه قش
على الان هرية **قوله** وقد سمع ايضا الخ بناء على ان قول الشئ وتقدير
اي تقدير مدام وذلك ان تقول مراده تقدير مدام الخ المثال فينقل
حتمس وقوله وايضا ليس المراد الخ مبناه على ان مترددا في قول الشئ
مدة دوام زيد مترددا اليك حال وليس خبرا لدوام بناء على ان
كدوام مصدر دوام التامة لما سياتي له ان دام الناقصة لا تنصرف
والحق انها تنصرف تصرفا ناقصا فيجب عنها المصدر بدليل
شرط سبق ما المصدرية عليها والحرف المصدرى يؤلف
ما بعده مصدر وهذا المصدر هو مصدر الناقصة على ان
نظرا انه ياتي منها ايضا المصانع والامر كما ياتي من دام التامة
لعدم ظهور الفرق بين نحو له اكمل ما درست عاصيا ولا اكمل
ما تدوم عاصيا وعلى هذا فيكون مترددا في كلام الشئ خبر
عن الدوام لا حال ولا شك ان معنى دام زيد مترددا دوام
تدومه فاندفع عن الشئ هذا ايضا ويجعل قوله بعد والذي
لا يتصرف منها اي تصرفا تاما فيشمل ما لا يتصرف اصلا
او ما يتصرف ناقصا بناء على ان لها مصدرا فقط **قوله**
اي الماضي منها الخ اعلم ان كضمير في منها عائد على كان
واخواتها والمراد باخواتها خصوص لا فعال الماضية لان
الاخوات ذكرت قبل رجوع الضمير عليها بهذا المعنى
فعل هذا ان يكون اضافة الماضي الى كضمير من اضافة الاعم
للأخص كضمير اراك وهي التي للبيان وان ارجع كضمير
الى كان واخواتها بمعنى ما يشتمل غير الماضي على سبيل التقيد
كانت الاضافة من اضافة الاعم للأخص من وجه وهي
كبنائية كخاتم حديد فتكون على معنى من وهذا تعلم ما
في المحنة **قوله** في ذكر ال اسم مسامحة وكذا في ذكر ان
الا انه سهل هذه المسامحة ان اداه للسبك وان ال اسم
يصناف له المصدر الذي يحصل وبعد ذلك ذلك فيه ما

جميع مدلولات اخذاتها قوله لان اسمها الخ لعل الاظهر ان يقول
 لانه لا يسمى اسمها حتى يرتفع بها فلا يقال ترتفع الاسم قوله
 على الاصح هو مذهب كبريين ومذهب كوفيين انه مرفوع بما
 كان مرفوعا به قبل ولا عمل لها فيه لعدم تغيره وربما ان عمل
 قبل كان معنويا ولما دخل عليه العامل اللفظي ازاله وفيه ان
 هذا لا ينقض لان العامل في المبتدأ عندهم لفظي وهو الخبر فالجواب
 في الرد عليهم اذ يقال انه يلزم على مذهبهم وجود ناصب غير
 رافع ولا نظيره قوله على الصحيح ومقابل الصحيح وانها
 سلبت كدلالة على الحدث وتجرده للدلالة على الزمن قوله
 ونسبت ناقصة الخ هذا الوجه علل به صاحب القول الصحيح
 قوله لا لانها الخ هذا الوجه علل به مقابل الصحيح قوله
 من حيث احتياجهما للمعولين لعل الاولى من حيث احتياجهما
 لشيئين كالبناء في نحو مرتب بنيد فانها الخ المتعلق بغير قوله
 الى اقرب اي اولى نصف الليل وقوله نقيض الصريح فيمنع
 من جوف الزوال او من نصف الليل الى الزوال كذا قيل قوله
 اي كمالها عليها الخ لعل المثال بها اللسان لانه مثال
 عند النطق بها قوله كما مثله في نظير المثال الذي
 في الشئ انما هو من قبل ما فيه الانتقال من صفة الى صفة وانما
 مثالها ذكر صار الطين اربقا والثوب ورقا قوله ما ليست
 قيد اي واما النافية فهو قيد احتراز عن الموصولة والشرطية
 قوله وحيلة مادام اي الجملة المشتملة على مادام نحو قوله
 لا اصحك مادام زيد متردد اليك وفيه ان هذا ليس معقولا
 الجملة بل التوقيت المذكور هو فعل الفاعل الا ان يقال المراد
 بمعناها الغرض منها لا المعنى الموصوع له قوله من العلوم
 الخ الظاهر المراد من التأويل انها تحذف هي وصفتها ويؤتى
 بانصدركا منها فيندفع ما اوردته المحسن وعنده ووجه
 ندفع ان المراد انه يصح حلول المصدر محل الحرف المصدر

والفعل ولو كان التاويل للفعل وحده لبقى الحرف مع المصدراء قس
على الانحرية **قوله** وقد تسمع ايضا الخ بناء على ان قول الله وتقدر
اي تقدير مادام وذلك ان تقول مراده تقدير مادام الخ المقتضى
كتسح وقوله وايضا ليس المراد الخ مبناه على ان مترددا في قول الله
مدة دوام زيد مترددا اليك حال وليس خبرا للدوام بناء على ان
كدوام مصدر دام التامة لما سياتي له ان دام الناقصة لا تقدر
والحق انها تنصرف تصرفا ناقصا فيجب عنها المصدر بدليل
شرط سبق ما المصدرية عليها والحرف كصدرى يؤول
ما بعده مصدر وهذا المصدر هو مصدر ناقصة على ان
حفظ انه ياتي منها ايضا المضارع والامر كما ياتي من دام التامة
لعدم ظهور الفرق بين نحو لا اكلمك ما دمت عاصيا ولا اكلمك
ما تدوم عاصيا وعلى هذا فيكون مترددا في كلام الله خبر
عن الدوام لا حال ولا شك ان معنى دام زيد مترددا دوام
تدومه فاندفع عن الله هذا ايضا ويجعل قوله بعد والذي
لا يتصرف منها اي تصرفا تاما فيشمل ما لا يتصرف اصلا
او ما يتصرف ناقصا بناء على ان لها مصدرا فقط **قوله**
اي الماضي منها الخ اعلم ان كصير في منها عائد على كان
واخواتها والمراد باخواتها خصوص الافعال الماضية لان
الاخوات ذكرت قبل رجوع الضمير عليها بهذا المعنى
فعل هذا ان يكون اضافة الماضي الى كصير من اضافة الاعم
للاخص كصير اراك وهما التي للبيان وان ارجع كصير
الى كان واخواتها بمعنى ما يشمل غير الماضي على سبيل الاستدلال
كانت الة صافاة من اضافة الاعم للاخص من وجه وهي
كسانية كخاتم حديد فتكون على معني من وهذا تعلم ما
في المحنة **قوله** في ذكر الاسم مسامحة وكذا في ذكر ان
الا انه سهل هذه المسامحة ان اداه للسبك وان الاسم
يصناف له المصدر الذي يحصل وبعد ذلك ذلك فيه ما علم

فلا تفعل قوله من لفظ الخبر الظاهر ان اللفظ ليس بعيدا
 ما لا مصدر له من لفظه نحو ذبح فان المصدر يؤخذ من المعنى
 لا من اللفظ ولا حاجة في مثله لاعتبار الكون والله اعلم
قوله فاللام للتأنيب الخ اختيار العلامة الشيبيني انها
 للتعليل الجارى مجرى الحكمة التى لا يلزم اطلاقها فان الامد
 له استقامة مع اتحاد المعنى كما انه لا يلزم من اختلاف
 معنى اختلاف اللفظ كما في المشترك اه شانه قد يقال ان
 يصح ان تكون اللام للتعليل المفيد للدوران ويراد بالاخذ
 الاختلاف في المادة فقط والتعليل منظور فيه للاصل
 وكغالب فلا يرد ان وان للاتحاد في المادة والاستدلال المشترك
 لانهما على خلاف الاصل **قوله** فلا بد من توجيه كلامه
 بان يجعل الخ اختيار العلامة الشيبيني ان المراد بالتركيد
 التركيد المطلق الذى هو متعلق معنى الحرف واللام فيه
 للنسبة التى هي نسبة الجزئى للكلى لان معنى الحرف جزئى
 اما وضعا واستعمالا او استعمالا فقط اه **قوله** برزقا
 احتمال الكذب والحماز حرره **قوله** لكن زيد اجا السراى
 او لكن زيد المريق **قوله** اى باثباته لان نقي النقي الخ فيه
 نظر لان مفاد كتمنيخ نفي نفس كشي الذى يتوهم نفيه لا
 نقي النقي فالنقي كما صلح لم يدفع الوهم بل قرره فلم يحصل
 الاستدراك وفي الصبان على الاشموقي ان قولهم في
 التعريف او نفيه بالجر عطفا على ضمير ثبوت ورفعه باثباته
 لا بالرفع عطفا على ثبوت والا كان التعريف غير صحيح ولكن
 الجرح كلف والتعريف كسأل من ذلك هو ان يقال تعقيب
 الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوت او اثبات ما يتوهم منه نفيه
 اه وفيه نظر ظ ان التعريف مشكل سواء جعل نفيه
 معطوفا على كضمير او على ثبوت كضما للضمير اذ لا فرق
 بينهما وانما المصحح للتعريف هو عطفه على ثبوت المقدر قبل

ما والصغير في نفيه عائد على ما يقطع النظر عن التقييد بالثبوت
 المأخوذ من محصلة وبدل بالنظر للمعطوف بالنفي فكأنه
 قال تعقيب الكلام بنفي ثبوت ما يتوهم ثبوت أو تعقيب الكلام
 بنفي نفي ما يتوهم نفيه أفاده شيخنا قال العلامة شرف
 حفظ ان الاستدراك الذي يدل عليه حرف الاستدراك
 بمعنى الرفع لا بمعنى التعقيب كما لا يخفى على متأمل ولم
 يظهر في مثال لرفع ما يتوهم نفيه فاعتبروا يا اولي الابصار
 اه قيل في رفع الاول يجعل كياء للتصوير تصويرا
 مرادا اه فتأمل قوله اي الحكم الخ هذا حل معنى قوله
 فمن ان الظن ان مدلول كان التشبيه بمعنى كسباركة
 والمشابهة لا بهذا المعنى اه شرت قوله حالة نفسانية
 هي التلويح والتخبر على ما فات ويكره انه مطلوب لو كان
 تامل قوله الخ وهو قوله في موهم القامما تقدا وذلك
 كما في قوله

ارجو وامل ان تدومودتها وما اخال الدينامك تنويز
 فاما ان تقدر ضمير الشأن اي اخاله اي كسان ولما تقدر
 لام الابتداء اي والدينيا وعطف امل على ارجو من عطف كرادف
 والتنويز الا عطا قوله فانه عطف موجبات الخ ولا يبد من
 تقدير ما هي بعد موجبات او اعتبارا لان موجبات في معنى
 الجملة اي ولا موجبات لقلبي والامر بمحمل ادري في مفعول
 واحد وهو لا يجوز في شرط على المشهور في المعطوف على المحل
 ان يكون جملة في الاصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكر قائم
 او تقديرنا نحو الذي مر على الوجه الاول فيه او معنى نحو
 علمت لزيد قائم وغير ذلك من اموره لانه بمعنى وزيد امتصفا
 بغير ذلك ونحو الذي مر على الوجه الثاني فيه فلا يجوز علمت
 لزيد قائم وبكر بدون تقدير شأن الدماصني قال المحمل
 ان يكون ما في هذا البيت زائدا والبك مفعول به اوقات

الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل امر
 ولا يحق كناية الظن في امثال هذه المقامات **قوله** ما من قبل حب
 وهو احد عشر فعلا راي وظال وعلم ووجد وظن وحسب وزعم
 وعد وجاودري وجعل **قوله** ربا طاي فائدة وهو غير
قوله ثاقلا اي ميتا لان الابدان تحف عند وجع الارواح
 وتشغل عند عذابها **قوله** دعاني الغواني اي سماني كغواني
 جمع غانية وهي المرأة المستغنية عن مالها من الحلي والحلل
 ونظمتي الياء مفعول اول وجملة لي اسم مفعوله الثاني
 وقوله فداي على تقدير همزة الاستفهام الامتنان اي
 افداي دعي به وهو اول اسم لي وجملة وهو اول حال وقد عمل
 خالها في ضمير من لشيء واحد وهو خالص بافعالا لقلب
قوله محاولة اي قدرة وطاقة وهو غير كجند **قوله**
 انهم مردني اي بعث وقوله بعيد اي تحتها وقوله
 قريبا اي واقعا لان العرب تستعمل البعد في الانشاء
 والتقرب في الحصول قال الشيخ يحيى لا يحق انهم جازون
 بالبعد فجعله على كظن مشكل الا ان يحل الظن على ما يشمل
 الاعتقاد الجازم والمخالف للواقع **قوله** المعروف
 يتبع فيه الجرم على الاصناف والنصب على المفعولية وكفاؤ
 المسببية واجبات الشوق وراغية واسبابية والمعنى
 كنتك صاحب الاحسان والكرم فلو جل ذلك انبعث
 بي واجفات كشوق منتبهة اليك **قوله** في اعرايه
 الحاصل اي الذي في هذا التركيب **قوله** والتجدد اي كذا
 في تركيب آخر قوله فخرج بالحاصل والتجدد اي يجمعهما ولو
 قال فخرج بقولنا كان احسن لانه المخرج لما ذكره **قوله**
 ضم المبتدأ فانه لا يشاركه في اعرايه التجدد كما لو ان
 بالناسخ كان وكان مثله والمراد الخبر الفخر الثاني من متعدد
 كما يدل عليه ما بعده **قوله** والمفعول كذا في فانه لا يشاركه

في اعرابه المتجدد بان اقيم الاول مقام كفاعل في نحو قولك ظن عمرو
 قائما قوله وحال المنصوب اي فانه لا يشترك في اعرابه المتجدد بل
 اقيم المنصوب مقام الفاعل مثلا ثم انه يرد على قوله في اعرابه
 نحو قام قام زيد ولا ولا وعطف كنسوق اذ لم يكن للمعطوف عليه
 اعراب كالحالة المستأنفة والجواب ان المراد في اعرابه وجود
 وعدا فيدخل ما ذكر ويرد ايضا ي زيد الفاضل وياسعيد
 كز بضم الفاضل وكز اتباعا لضمه زيد وسعيد فان مشاركة
 الفاضل وكز ليس في الاعراب بل كضمه للاتباع والجواب
 ان المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب
 على انه قد يقال هما مشاركان في اعراب غير ظ محلي في المتبوع
 وتقدير في التابع منع من ظهور حركة الاتباع فعلم ان
 ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرفع ولا ضمة بنا لعدم
 مقتضيه هذا هو التحقيق وان المراد الاعراب لفظا او تقديرا
 او محلا فيدخل نحو حجر ضب حرا بفتح ح ومشارك في ورفعه
 مقدرا ونحو رحم الله س الذي كان ما هرا في العربية نفس
 والذي متوافقان في الاعراب محلا قوله اجر او الاسم
 الخ فيه دور لا خلا المنعوت في تعريف كمنعت فقد توقف
 كمنعت على المنعوت لا خلا في تعريف والمنعوت متوقف على
 كمنعت لانه مشتق منه والجواب بانفكاك الجهة فان
 توقف كمنعت على المنعوت توقف علم وتوقف المنعوت على
 كمنعت توقف اشتقاق مرد وديان كترقف كثنان ايضا
 ما له توقف كعلم اذ لا يعلم المشتق الا اذا علم المشتق منه
 والجواب ايضا بان المنعوت فيه مجرد مرد وديان ايضا بانه
 حيث لم يعتبر ما فيه من كوصفية بل مجرد الذات كان
 تعريف غير مانع ولم يصح جعل المنعوت صفة لما قبله
 لتجريد عن اعتبار كصفة فيه وهذا التعريف اصله لاضاء
 الحكومة كانه التبعي وتبعه الحواشي هنا من غير تعذر

الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل امر
 ولا يخفى كناية الظم في امثال هذه المقامات **قوله** ما من قبل حب
 وهو احد عشر فعلا راي وخال وعلم ووجد وظن وحسب وزعم
 وعد وحجا ودري وجعل **قوله** ربا طاي فائدة وهو غير
قوله فاقلا اي مبتلا ان الابدان تخف عند وجوه الاقرباء
 وتشفق عند غيرها **قوله** زعاني الغفاني اي سمانى كغواني
 جمع غانية وهي المرأة المستغنية عن مالها من الحلى والحلل
 وتطختني البياض مفعول اول وجملة لي اسم مفعوله الثاني
 وقوله فدا دعي على تقدير همزة الاستفهام الاستنكارى اي
 افدا دعي به وهو اول اسم لي وجملة وهو اول حال وقد عمل
 خيال حسا في ضمير من لشيء واحد وهو خاص بافعال القلوب
قوله محاولة اي قدرة وطاقة وهو غير مجند **قوله**
 انهم مردنه اي كبعث وقوله بعيد اي تحتها وقوله
 قريبا اي واقعا لان كبر تستعمل البعد في الانشاء
 والتقرب في الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى انهم جازون
 بالبعد فجدله على كظن مشكل الا ان يحل الظن على ما يشمل
 الاعتقاد ايجاز والخالف للواقع **قوله** المعروف
 يجوز فيه الجر على الاضافة والنصب على المفعولية وكذا
 السببية وواجبات الشوق وراغية واسبابية والمعنى
 عليك صاحب الاحسان والكرم فدا جل ذلك انبعث
 بي واجفات كمشوق منتبهة اليك **قوله** في اعرايه
 الحاصل اي الذي في هذا الترتيب **قوله** والمجدد اي الذي
 في تركيب آخر **قوله** فخرج بالحاصل والمجدد اي مجموعهما ولو
 قال فخرج بغيرهما كان احسن لانه المخرج لما ذكره **قوله**
 خير المبتدأ فانه لا يشاركه في اعرايه المجدد كما لو ان
 بالناسخ كان وكان مثله والمراد الخبر الغير الثاني من متعدد
 كما يدل عليه ما بعده **قوله** والمفعول الثاني فانه لا يشارك

في اعرابه المتجدد بان اقيم الهمول مقام كفاعل في نحو قولك ظن عمرو
 قائما قول وقال المنصوب اي فانه لا يشترك في اعرابه المتجدد بل
 اقيم المنصوب مقام الفاعل مثله ثم انه يرد على قوله في اعرابه
 نحو قام قام زيد ولا ولا وعطف كنسوق اذ الم يكن للمعطوف عليه
 اعراب كالمجمل المستأنفة والجواب ان المراد في اعرابه وجود
 وعدا فيدخل ما ذكر ويرد ايضا يازيد الفاضل ويا سعيد
 كز بضم الفاضل وكز اتباعا لضمه زيد وسعيد فان مشاركة
 الفاضل وكز ليس في الاعراب بل كضمه للاتباع والجواب
 ان المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب
 على انه قد يقال هما مشاركان في اعراب غير ظ محلي في السبق
 وتقدري في التابع منع من ظهور حركة الاتباع فعلم ان
 ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرفع ولا ضمة بنا لعدم
 مقتضيه هذا هو التحقيق وان المراد الاعراب لفظا او تقدير
 او محلا فيدخل نحو حجر ضب حرا في مشارك الحجر ورفعه
 مقدرا ونحو رحم الله من الذي كان ما هرا في العربية فسر
 والذي متوافقان في الاعراب محلا قوله اجر او الاسم
 المحر فيه دور لاخذ المنعوت في تعريف كمنعت فقد توقف
 كمنعت على المنعوت لاخذ في تعريف والمنعوت متوقف على
 كمنعت لانه مشتق منه والجواب بانفكاك الجهة فان
 توقف كمنعت على المنعوت توقف علم وتوقف المنعوت على
 كمنعت توقف اشتقاق مرد وبيان كمنعت كثنائي ايضا
 ما له توقف كعلم اذ لا يعلم المشتق الا اذا علم المشتق منه
 والجواب ايضا بان المنعوت فيه مجرد مرد ورايض بانه
 حيث لم يعتبر ما فيه من كوصفية بل مجرد الذات كان
 كترقيق غير مانع ولم يصح جعل المنعوت صفة لما قبله
 لتجريد عن اعتبار كصفة فيه وهذا التعريف اصله لاضاء
 المحلوم كانه نعتي وتبعه الحواشي هنا من غير تعذر

الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل امر
 ولا يخفى كناية الظ في امثال هذه المقامات **قوله** ما من قبل حب
 وهو احد عشر فعلا راي وخال وعلم ووجد وظن وحسب وزعم
 وعد وحجا ودري وجعل **قوله** ربا جاي فائدة وهو غير
قوله ثاقلا اي مستالين الابدان تخف عند وجود الازواج
 وتثقل عند عدمها **قوله** دعاني الغفاني اي سماني الغفاني
 جمع غانية وهي المرأة المستغنية عن مالها من الحلي والحلل
 ونظمتني الياء مفعول اول وجملة لي اسم مفعوله الثاني
 وقوله فلا ادعي على تقدير همزة الاستفهام الامكار اي
 افلا ادعي به وهو اول اسم لي وجملة وهو اول حال وقد عمل
 خيال حساني ضمير من لشيء واحد وهو خاص بافعال القلب
قوله محاولة اي قدرة وطاقة وهو غير كجند **قوله**
 انهم مردونه اي كبعث وقوله بعيد اي تحتها وقوله
 قريبا اي واقعا لان كعرب تستعمل البعد في الانشاء
 والتقرب في الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى انهم جازون
 بالبعد فجعله على كظن مشكلا لان يحيل الظن على ما يشمل
 الاستعداد ايجاز والمخالف للواقع **قوله** المعروف
 يتبع فيه الجرم على الاضافة والنصب على المفعولية وكذا
 السببية وواجبات الشوق وراغية واسبابية والمعنى
 عليك صاحب الاحسان والكرم فلو جل ذلك انبعث
 في واجبات كمشوق منتبهة اليك **قوله** في اعرابه
 الحاصل اي الذي في هذا التركيب **قوله** والتجدد اي الذي
 في تركيب آخر **قوله** فخرج بالحاصل والتجدد اي بجمعهما ولو
 قال فخرج بجمعهما كان احسن لانه الخرج لما ذكره **قوله**
 خبر المبتدأ فانه لا يشارك في اعرابه التجدد كما لو اتى
 بالتاسخ كأن وكان مثله والمراد الخبر الغفاني الثاني من متعدد
 كما يدل عليه ما بعده **قوله** والمفعول الثاني فانه لا يشارك

في اعرابه المتجدد بان اقيم المولى مقام كفاعل في نحو قولك ظن عمرو
 قائما قول وجاكنصوب اي فانه لا يشترك في اعرابه المتجدد بل
 اقيم المنصوب مقام الفاعل مثلا ثم انه يرد على قوله في اعرابه
 نحو قام قام زيد ولا ولا وعطف كنسوق اذ الم يكن للمعطوف عليه
 اعراب كالمجولة المستأنفة والجواب ان المراد في اعرابه وجوز
 وعدنا فيدخل ما ذكر ويرد ايضا يازيد الفاضل ويا سعيد
 كز بضم الفاضل وكز اتباعا لضمه زيد وسعيد فان مشاركة
 الفاضل وكز ليس في الاعراب بل لضمه للاتباع والجواب
 ان المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب
 على انه قد يقال هما مشاركان في اعراب غير ظ محلي في المتبوع
 وتقدري في التابع منع من ظهور حركة الاتباع فعلم ان
 ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرفع ولا ضمة بنا لعدم
 مقتضيه هذا هو التحقيق وان المراد الاعراب لفظا او تقديرا
 او مجازا فيدخل نحو محض ضب حرا بخرب مشاركا في رفعه
 مقدرا ونحو رحم الله س الذي كان ما حرا في كونه نفسا
 والذي متوافقان في الاعراب مجازا قول اجراء الاسم
 الخ فيه دور لاخذ المنعوت في تعريف كمنعت فقد توقف
 كمنعت على المنعوت لاخذ في تعريفه والمنعوت متوقف على
 كمنعت لانه مشتق منه والجواب بانفكاك الجهة فان
 توقف كمنعت على المنعوت توقف علم وتوقف المنعوت على
 كمنعت توقف اشتقاق مرد وديان كترقف كثنان ايضا
 ما له توقف كعلم اذ لا يعلم المشتق الا اذا علم المشتق منه
 والجواب ايضا بان المنعوت فيه مجرد مرد وديان ايضا فانه
 حيث لم يعتبر ما فيه من كوصفية بل مجرد الذات كان
 كترقف غير مانع ولم يصح جعل المنعوت صفة لما قبله
 لتجريدك عن اعتبار كوصفة فيه وهذا التعريف اصله لاضاء
 المحل كما نقله النبتي وتبعه الحواشي هنا من غير تعرج

الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل امر
 ولا يخفى كفاية الظن في امثال هذه المقامات **قوله** ما من قبل هب
 وهو احد عشر فعلا راي وظل وعلم ووجد وظن وحسب وزعم
 وعد وجاود ري وجعل **قوله** ربا اي فائدة وهو غير
قوله ثاقلا اي ميتا لان الابدان تحف عند وجود الروح
 وتنقل عند عدمها **قوله** زعاني الغفاني اي سماني كفواني
 جمع غانية وهي المرأة المستغنية عن مالها من الحلى والحلل
 وتختلئ الياء مفعول اول وجملة لي اسم مفعوله الثاني
 وقوله فلا ادعي على تقدير هزيمة الاستغناء الامتناع اي
 افلا ادعي به وهو اول اسم لي وجملة وهو اول حال وقد عمل
 خيال هباني ضمير من شئ واحد وهو خالص بافعال القلوب
قوله محاولة اي قدرة وطاقة وهو غير كجند **قوله**
 انهم مردنه اي كبعث وقوله بعيد اي تحتها وقوله
 قريبا اي واقعا لان كعرب تستعمل البعد في الانشاء
 والتقرب في الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى انهم جازون
 بالبعد جملة على كظن مشكل لان يحمل الظن على ما يشمل
 الاعتقاد الجازم والمخالف للواقع **قوله** المعروف
 يجوز فيه الجر على الاصناف والنصب على المفعولية وكفاءة
 السببية واجفات الشوق دواعيه واسبابه والمعنى
 علتك صاحب الاحسان والكرم فلو جل ذلك انبعث
 بي واجفات تشوق منتبهة اليك **قوله** في اعرابه
 الحاصل اي الذي في هذا التركيب **قوله** والتجدد اي كذا
 في تركيب آخر **قوله** خرج بالحاصل والتجدد اي يخرج مما ولو
 قال خرج بقولنا كان احسن لانه المخرج لما ذكره **قوله**
 خبر المبتدأ فانه لا يشترط كره في اعرابه التجدد كما لو ان
 بالناسخ كان وكان مثله والمراد الخبر الغير الثاني من التجدد
 كما يدل عليه ما بعده **قوله** والمفعول الثاني فانه لا يشار

في اعرابه المتحد بان اقيم الاول مقام فاعل في نحو قولك ظن عمرو
 قائما قوله **وقال المنصور** ياي فانه لا يشترك في اعرابه المتحد بان
 اقيم المنصور مقام الفاعل مثلا ثم انه يرد على قوله في اعرابه
 نحو قام قام زيد ولا ولا وعطف كمنسق اذ المرئى للعطف عليه
 اعراب كالحكمة المستأنفة والجواب ان المراد في اعرابه وجوبا
 وعندنا فيدخل ما ذكر ويرد ايضا يازيد الفاضل ويا سعيد
 كزب بضم الفاضل وكزرا بفتح الزا عا لضمه زيد وسعيد فان مشاركة
 الفاضل وكزرا ليس في الاعراب بل كضمته للاتباع والجواب
 ان المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب
 على انه قد يقال هما مشاركان في الاعراب غير ظ محلي في المتبع
 وتقدري في التابع منع من ظهور حركة الاتباع فعلم ان
 ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرفع ولا ضمة بنا لعدم
 مقتضيه هذا هو التحقيق وان المراد الاعراب لفظا او تقديرا
 او محلا فيدخل نحو محض ضب حربا فخر بشارك الحرف ورفعه
 مقدرا ونحو رحم الله من الذي كان عاجزا في كرسية فسر
 والذي متوافقان في الاعراب محلا قوله **اجرا** والاسم
 الحرفية دور لاخذ المنعوت في تعريف كمنعت فقد توقفت
 كمنعت على المنعوت لاخذ في تعريف والمنعوت متوقف على
 كمنعت لانه مشتق منه والجواب بانفكاك الجهة فان
 توقف كمنعت على المنعوت توقف علم وتوقف المنعوت على
 كمنعت توقف اشتقاق مرد وبيان كمنعت كثنائي ايضا
 ما له توقف كعلم اذ لا يعلم المشتق الا اذا علم المشتق منه
 والجواب ايضا بان المنعوت فيه مجرد مرد و ايضا بانه
 حيث لم يعتبر ما فيه من كوصفة بل مجرد الذات كان
 كمنعت غير مانع ولم يصح جعل المنعوت صفة لما قبله
 لتجريدك عن اعتبار كصفة فيه وهذا التعريف اصله لاضاء
 الحلو كما نقله النبتيتي وتبعه الحواشي هنا من غير تعذر

ما فيه **قوله** لا هما شاركا النعت الخ اي لان الثلاثة تتكلم
 لآلته وترفع اشتراكه واحتماله **قوله** يكون بالنفس
 الخ اي كما يكون باعادة الاول بلفظه او بمرادفه وهو التوكيد
 اللفظي ويكون التوكيد عين الاول وغيره اذ على معنى فيه
 ثم في اللفظي والمعنوي بالنفس والعين ولما بكل واجمع ففيه
 نظر لزيادته باعادة الشمول وهو معنى في الاول **قوله**
 رفع الاحتمال في المعارف اي الحاصل ذلك الاحتمال من
 الاشتراك اللفظي فان زيدا في قولك مررت بزيدا التاجر
 مشترك بين اشخاص كثيرين فان قلت لا يرتفع الاشتراك
 بهذا الوصف بل انما يقل فقط لاحتمال اشتراك في الوصف
 ايضا فلا فرق بين وصف كمرقة والكنكة والجواب انه
 قطعوا النظر عن الاشتراك في الوصف بالنظر للمعرفة
 لقلته بالنسبة لوصف كنكة ثم لا كنعف في كنكة جار
 مجرى تقييد مطلق وفي المعرفة جار مجرى بيان المحل **قوله**
 او ملاح الخ يحتمل النعت لهذا وما بعده محال لان اصل
 وضعه اما للتوضيح او لتخصيص كما افاده في كنعف
قوله لا دلالة لوضعها عبارة النبتية لا دلالة
 لها بوضعها وهي ظاهرة **قوله** كاسم الاشارة اي غير
 ككافي اما هو كمررت برجل هنا وهناك او ثم المتعلقة
 بخذوف صفة لرجل فهي ظروف لا صفات بل الصفات
 متعلقاتها **قوله** بمعنى صاحب اي او الموصولة على لغة
 اعلم الا على لغة بنيائها وهي لازمة للمواو على هذه اللغة ومنها
 في توصفها بنسب الموصولات المبدئية برهنة الوصل
 بخلاف من وما **قوله** والمراد به ما قابل الجملة وشبهها
 هذا المختار كما تقدم خلافا للنبتية التابع للشئ في
 شئ على الازهرية من انه ما ليس شئ ولا مجموعا **قوله**
 والثاني شبه المشتق هذا اخص من المؤول بالمشتق

والادخل في هذا القسم القسم الثالث فتدبر قوله فيه
نظر الخ في عبد المعطى ان التابع جنس وكون التبعية للقبول
في اثنين من الأمور المذكورة في المتن خاصة من خواص
كثرت فهو تعريف بالرسم كتام اه ببعض اصلاح لكل
وقع في عبارة على انه لو لم يسلم هذا لك ان تقول محط
كتعريف هو التمثيل لما تقدم انه من قبيل الرسم **قوله**
مشملة على ضمير الخ اقتصر على ضمير لان الرابط هنا لا
يكون الا ضميرا بخلاف الخبر والفرق ان المنعوت لا يستلزم
تختص صناعة فضعف طلبه له فاحتج لدليل قوي يدل
على ارتباط الجملة به وانها نعت له بخلاف الابتدائية
يستلزم الخبر أقوى طلبه فاكفى باي دليل يدل على ارتباط
الجملة به وانها خبر عنه افاده سم ورايت بخط بعض فضلاء
ان الصواب عدم تعبد الرابط هنا بالضمير اه صوب ويؤخذ
من هذا الفرق ان الحال كانت **قوله** ولا يجوز ان
يكون دونها استظهر صبا الجوازنا قلده عن ابن هشام
وغیره واختاره الامير ايض في حقه على الشذوذ **قوله**
بنصب الوجه اي اوجه **قوله** افعل بتفضيل اي او يستو
فيه المفرد المذكور وغيره كخرج وصوب **قوله** فالرفع الخ
اي والخروج اذ علم يقطع نفعه ايض للرفع والنصب
قوله في غير الحال المعلومة عندهم وهي اربعة عشر
موضعا الاول الاسم المجزوء برب المحذوفة بعدل وكفا
والثاني نحو بلا ملا الفجاء فتمه فثلاك حلى قد طرقتا وضم
وليد كعج الصراخي سدوله الثاني لفظ الجلالة في
القسم نحو الله لا فعلن الثالث بعد كراهية استغماية
اذ ادخل عليها حرف الجر نحو بكر درهم اشتريت اي من
درهم خلا فالزجاج حيث جعله مجزوءا بالاضافة الرابع
في جراب ما اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف نحو زيد

في جواب من مررت الخامس في المظروف بحرف متصل على
ما اشتمل على مثل المحذوف نحو وفي خلقكم وما يدت من
دابة ايات ليعلم بوقفون واختلاف الليل والنهار اي وفي
اختلاف ليكون من عطف اجل وليس ايجز في المذكورة
والا لزم العطف على معنوي عاملين مختلفين وهو ممنوع
على الاصح السادس في المظروف عليه بحرف منفصل بلا
كقوله

ما لي حلدان بهجل ولا حبيب رافة فيجبرا

والمتأهد في قوله ولا حبيب وقوله فيجبرا بالنصب على
اضماران السابع في المظروف عليه بحرف متصل بلا
كقوله

متى عذتم بنا ولوفيه منا كضيم ولو تحشوا هوانا ولا هونا
اي ولو عذتم بقية وعدم صحة كون كعطف هنا على ما لان
لولا تدخل الـه على الجملة والغالب في مثل هذا النصب كقولهم
ايتنى بدابة ولو حمارا كما في الجمع الثامن في المقرون بالهزة
بعدهما اشتمل على مثل المحذوف نحو اذ بان عمرو واستقهما ما
لمن قال مررت بزيد التاسع في المقرون بهلا بعدهما اشتمل
على مثل المحذوف نحو هلا دينا لمن قال جئت بديهم العاشر
في المقرون بان بعدهما اشتمل على مثل المحذوف نحو احمر
بايم افصل ان زيدا وعمروا كما في عشرين في المقرون
بفاء الحنا بعدهما اشتمل على مثل المحذوف نحو مررت برجل
صباح الا صباح فطاح اي الا امره بصباح فقد مررت
بصباح هذا تقدير ابن مالك وقوله من الا اكن مررت
بصباح فطاح قيل وتقدر من هو كصواب لانك اذا قلت
الا امره نقضت اخبارك اوله بالمرور فيما مضى لا
الا امره معناه ان لا امره فيما يستقبل فلا بد من تقدير
اكون اي الا اكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت

فيما مضى بصالح فاناقد مررت بطالح اه ويمكن حمل تقدير
ابن مالك على هذا بان يجعل معنى ان لا امر وان له اكن مررت
الثاني عشر لام كتعليق اذ اجرت كي وصلتها ولهذا التسميع
لكنه بين بحيزون في تحت حيث كي كرمي ان تكون كي تعليلية
واذ مضمرة بعدها وان تكون مصدرية واللام مقدرة فيها
الثالث عشر مع ان وان نحو عجبت انك قائم ولان قلت علما
ذهب اليه الخليل والكسائي من ان ان وصلتها وان وصلتها
في موضع جربا نحو المقدرا ما على ما ذهب سلفي وضعها نصب
بنزع الخافض الرابع عشر في المعطوف على خبر ليس وما
انصاع لدخول الجار بان يكون اسما لم ينقص نفيه
اجاز س في قوله

بدالي اني لست مدرك ما مضى | ولا سابق شئ اذا كان جاثيا
انقص في سابق على يوم وجوه كبادي مدرك ولم يحجز
جماعة من النحويين فقول له الى السبب وهو الحمل الذي
يقوصل به فقول له حاصل ما ذكره التمام وكيفية سماع
كثبان في الحقيقي يبدأ بالاه شرق من انواع الاعراب
فلاشرف مع التذكير الذي هو اشرق من كنانيت مع الانو
الذي هو اصل لضديه مع التعريف الذي هو اشرق من صند
شومع التذكير ثم ينتقل بمثل للنشئ ان التنبيه اول مراتب
مكررة مع التذكير مع التعريف شومع التذكير وهكذا
في الجمع ثم يصنع في المؤنث مثل ما صنع في المذكور
كسببي اشرق انواع الاعراب فلاشرف مع تذكير كل
من منفوت والسببي وامرارهما مع التعريف شومع التذكير
ثم ينتقل بمثل للنشئ مع التذكير مع التعريف ثم مع
التذكير وهكذا في الجمع ثم يصنع في المؤنث مثل ما صنع
في المذكور فقول له فهذه جملة ما ذكره الله اي وان
كانت مقسمة تقضي ان لكل مع الحقيقي والسببي ثمانية

واربعين مثالا وذلك انه اما ان يكون مفردا او عشري او مجرعا
 جمع شاذة او جمع تكسيري وكل منها اما ان يكون مفردا او
 شجرة فاشان في اربعة بنحائية وكل منها اما مذكرا او مؤنثا
 فاشان في ثمانية بسنة عشر وكل منها اما ان يكون
 مرفوعا او منصوبا او مخفوضا وثلاثة في ستة عشر ثمانية
 واربعين لكن الشا سقط اثني عشر من الحقيقي ومثلها
 من تنبيني وبيان ذلك انه مثل الجمع المذكور السالم بثلاثة
 امثلة مع التعريف واسقط امثلة الثلاثة الاخرى
 مع التشكيك ومثل الجمع كتكسر المذكور بثلاثة امثلة
 مع التشكيك واسقط امثلة الثلاثة الاخرى مع التعريف فيكون
 جملة ما اسقطه من جمع المذكور ستة ثلثة من السالم
 وثلاثة من المكسر ومثل الجمع المؤنث كسالم بثلاثة
 امثلة مع التعريف واسقط امثلة الثلاثة مع التشكيك
 ومثل اسم الجنس المؤنث وهو القائم مقام جمع كتكسر
 المؤنث في الدلالة على الجمعية بثلاثة امثلة مع التشكيك
 واسقط امثلة الثلاثة الاخرى مع التعريف فيكون
 جملة ما اسقطه من جمع التانيث ستة ثلثة من
 السالم وثلاثة من اسم الجنس المؤنث القائم مقام جمع
 كتكسر المؤنث فتضم اليك ستة المقدمة في جمع المذكور
 فتكون الجملة اثني عشر وكلها في الحقيقي واما التبع
 كسبني فقد مثل فيه بجمع التذكير المكسر بسنة امثلة
 ثلثة مع التعريف وثلاثة مع التشكيك واسقط جميع اقسام
 الجمع المذكور السالم مع التعريف والتشكيك وهي ستة
 ومثل جمع المؤنث كسالم بثلاثة امثلة مع التعريف
 واسقط امثلة الثلاثة الاخرى مع التشكيك ومثل اسم
 الجنس المؤنث بثلاثة مع التشكيك واسقط امثلة
 الثلاثة الاخرى مع التعريف فيكون جملة ما اسقطه

من جمع التائيت ستة فتضم الستة المتقدمة في جمع
 ثم ذكر فتكون الجملة اثني عشر وكلها في سببي كما تقدم
 ولعله اسقط الامثلة التي في الحقيقي في جمع المذكر
 كسالم مع التنكير اكتفاءً عنها بامثلة التنكير في جمع
 المتكسر واسقط الامثلة الثلاثة في جمع التكسر المذكر
 مع التعريف اكتفاءً بامثلة التعريف في جمع المذكر السالم
 ونحو هذا ايقاس في اسقاط الستة من الحقيقي في المؤنث
 وما وجهه الاسقاط في الحقيقي يقال مثله في سببي
 افاده ابو المحاسن تنبيهه هنا امور الامر الاول
 مقتضى كلامهم هنا تعين المطابقة في الجمعية وبما القدر
 قاعدة افصح الافراد في جمع الكثرة لما لا يعقل وافصح
 كطابقة في غيره الالتمكة كما في قوله عز وجل وانزلنا
 مطهرة ووجه المخالفة انه لا تعين في كل من الجمعية
 كما افادته القاعدة الا ان يقال كلامه كخاء هنا فيما اذا
 لوحظ مدلول الجمع من حيث هو كذلك والقاعدة في
 جواز هذه الملاحظة فتعين الجمع وجواز ملاحظة
 لان هذه الجهة بل من جهة تاويله بالفرقة او الطائفة
 او الجماعة ونحوها ما يدل عليها باللفظ المفرد فلا يتعين
 فاحفظ هذا التحقيق الشريف الذي لم ينسبه له احدا
 شيبيني وفيه ان التوفيق بين المجلدين اشار له العلامة
 كسجاعي على كقطر وقد زودنا به هناك توضيحا فيما كتبناه
 عليه فراجع ان شئت الامر الثاني انه لا يخفى ان ليس
 المراد بالافراد في قولنا كس فيما سبق تبعه ايضا في تذكيره
 وتائيته وافراده الافراد في باب الاعراب اذ من المفرد في
 باب الاعراب قوم ورهط ولا يلزم في نعتها انه مفرد كما انه
 ليس المراد به الافراد في باب الخبر لئلا يلزم الفا قوله وتثنيته
 وجمعه نعت المفرد في قولك غير كفرة لا تنعت به الا النكرة

هو المعز في باب الخبر فلا يطلق القول فاحفظ هذه النعم بشكها
 الامد الثالث ان من النفوت ما لا يتبع منعوتها اما فيه
 كسبية تجرى في المضاف اليه ذلك كسنت وذلك نحو غير قول
 سررت برجل عنرقا ثم وامرأة عنرقا ثم ورجل عنرقا ثم
 ورجل غير قارئ وهكذا افعل السرى ذلك عدم ظهور علامة
 كسبية والجمع والتانيث والتعريف على غير ما خرج الى
 ظهورها على ما هو كالعجز من الكلمة لكن يقال التعريف لا يبعد
 الاوائل الاسماء لا في الاعجاز الا ان يقال ذلك اذا كان
 تعريف العجز اصليا اما على سبيل النية فيفتقر في
 الاعجاز واسمائها فاحفظه فلم يجد من نية عليه امر
 غشبي **قول** اي محل جوار عبارة عبد المعطي هذا
 اي محل لزوم الامور مع غير الجمع واختيار تكسره على الفاء
 وضعف تصحيحه مع الجمع **قول** في الحقيقي والسببي
 الاول حذف قوله الحقيقي **قول** دون غيره اي غير
 هذا الاستعمال **قول** الذي ليس بمضاف وهو اسم كفاعل
 كعدي كما اذا قلت الرجل الضارب ابوه فلا يصح نصب
 الاب او حره لانهما ان الاب مضروب لا ضارب او اسم
 كفاعل اللازم اذا لم يصف واما اسم كفاعل اللازم كضارب
 فهو كالصفة المشبهة كما ياتي **قول** لكن في الفعل اضعف
 اي لان الفعل اذا عرب على اللغة الضعيفة صار كل من
 الالف والواو حرفا بعد ان كان اسما بخلافه في الاسم
 فان الواو والالف حرف في الاسم مطلقا فلا يلزم انقلابها
 من الاسمية الى الحرفية ثم ان قول كسب فيضار تكسره
 لعل وجه اختيار التكسير مطابقته لمزيد مع ان الوصف
 لم يلحقه علامة نية عليه اي المحاسن **قول** لا ندرج
 كل معرفة تحتها عبارة الالف فيقول قدم كسرة لانها اصل
 اذ لا يوجد معرفة الاوله اسم نكرة ويجب كسب من النكران

لا معرفة له والمستقل أولى بالاصالة وايض فالشيء اول وجوده
 يلزمه الاشهاد العامة ثم يعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة
 اه فالاصل على التعليل الاول معناه الغالب وعلى الثاني معناه
 الكتابي **فقر** لا نه اشرف الخ اي ولاجل الموازنة لتقدمها
 في قوله تعريفة ومكره **فقر** لا بعينه اي غير معتبر بعينه
 قيدي في الموضوع له بخلاف المعرفة والافالوضع لشيء يستند
 تعين ذلك كشيء اذ الوضع لا يضع للجهول **فقر** لا نه
 يستعمل الخ جعل الامر للتعليل وليست صلة الوضع وهذا
 مبني على مذهب كسعد والجهمود من ان الصغار ونحوها كليات
 وعضا جزئيات استتمالا فالمعنى مح ما وضع لاجل ان يستعمل
 في معين سواء كان ذلك كعين مقصودا حال الوضع ايض كما
 في الاعلام ولا يخفى في اسم الاشارة فان الجزئ لم يقصد تعينه
 حال الوضع ولما على مذهب كسعد من انها جزئيات وعضا
 واستتمالا فاللام صلة الوضع لا للتعليل ويرد على جعلها
 للتعليل شمول التعريف لاسم الجنس فانه شجرة وموضوع
 لاجل ان يستعمل في معين وهو الحقيقة الذهنية وان لم
 يكن تعينها قيديا في الوضع فان قيل المعنى انه وضع لمعين
 لاجل ان يستعمل في معين كرم خرج اسماء الاشارة ونحوها
 اه شيبيني وقد يقال اسماء الاشارة ونحوها وان كانت
 موضوعات للكليات الا ان الكليات معتبر فيها بالتعين كعلم
 الجنس بلا فرق فاندفع هذا **فقر** لا حد معرفة الخ فانه ان
 الخ انما هو عن حد معرفة فقط وظلاله في كقولك بعد
 ان العجز عن حد كسكرة ايض ويؤيد قوله بعد ثم يقال
 وما سوى تلك شجرة **فقر** لا نه لان من الاسماء الخ محصلة
 ان التعريف غير مانع وغير جامع لان اوله في قولك عامما
 اول محصلة ان اولهم في الاصل وتعيينه عارض من جعله
 وصفا عاما اذ لو لم يجعل وصفا له لبقى على الامة هكذا

يقال في عامما فانه في الاصل مبهم وتعيينه عارض من وصفه
 بأول اذ لم يوصف به لبقى على ابرهامه وبتقرير العباررة
 بهذا الوجه اندفع ما يقال كان الصواب ان يقوله المحشي
 لان عامما في قولك **قوله** وقول سعد الدين اى في الطول
 وقد كتب على هذا التعريف حواشيه فراجعها ان شئت ماله
 وما عليه **قوله** اى اسم دل وضعاً اى معتبر فيه وصف
 كالكلم او الخطاب او الغيبة وضعاً **قوله** ولا للعائ
 المتقدم الذكر ظ هذا وظم قوله فان الاسماء الظاهرة اى
 يدلان على ان الاسماء الظاهرة موضوعات للعائ لكنها
 لم يعتبر فيها تقدم الذكر بخلاف ضمير العائ وليس كذلك
 بل جميع الاسماء الظاهرة موضوعات لمعانيها الخصوصية من
 غير اعتبار غيبة في الموضوع له ولا خطاب ولا تكلم وقوله
 الاسماء الظاهرة من قبيل الغيبة معناه انها تعامل معاملة
 العائ بحيث اذا كان اسمك زيد امتلأ قلت زيد فعل كذا
 لا زيد افعل كذا وليس معناه انها موضوعات للذات بقيد
 الغيبة والله اعلم **قوله** اى بلا قيد اى بلا قيد اعتبار
 لقارئ الخارجة عن ذات الاسم والمراد غير الموضوع اى لا بد منه
 وهو من القرائن كما في الروداني وخرج بالامطلاق المفسر بهذا
 بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجية
 عن ذات الاسم **قوله** خرج النكرة اى واسم الجنس ايضا اذ
 كماله لم يعتبر تعيينها حال الوضع وان كانت معينة وقت
 الوضع ضرورة ان الوضع لا يعقل مع الجهل والنكرة وما
 ذكر معها خارج بقوله بعينه ولم يخرج المحشي بقوله علق على
 شئ ولك ان يخرج به الماهل ان قلنا ان ما واقع على لفظ
 اذ ابقاعها على اسم كما صنع المحشي لا يتعين **قوله** وخرجت
 بقية المعارف اى القولة في هذا الصنيع ان بقية المعارف
 كالضائر ونحوها خارجة بقوله غير متناه ولا ما شبهه ان

جرينا على مذهب كسعد والجهمي وخارجة بقوله مطلقا الذي
 زاده على تعريف كثر ان جرينا على مذهب كسيد مع ان الواقع
 ليس كذلك ومحصل ما يقال في المقام ان بعضهم ذكر في
 تعريف العلم لفظة مطلقا ولم يدكر فيه غير متناول ما اشبهه
 كان ما لك حيث قال اسم يعين المسمى مطلقا عليه وبعضهم
 ذكر فيه غير متناول ما اشبهه ولم يدكر مطلقا كثر جريا ولم
 يجمع احد بينهما فيما نعلم وقد جمع الحش بينهما فعلى تعريف ان
 ما لك بقية المعارف خارجة بقوله مطلقا سواء جرينا على
 مذهب كسعد والجهمي او جرينا على مذهب كسيد وعلى
 تعريف شارحنا فخرج بقية المعارف بقوله غير متناول
 ما اشبهه ظم على مذهب كسيد من انها جزئيات وضعا
 واستعمالا وذلك لان قوله غير متناول ما اشبهه حال من
 ضمير علق الراجع لما بمعنى اللفظ او الاسم الضمير المستتر في اشبهه
 عائد على ما المعمول المتناول والبارز عائد شئ والمعنى لفظ
 او اسم علق على شئ بعينه غير متناول ذلك اللفظ او الاسم
 معنى مشابهة لذلك كشيء الموضوع له فاسم الاشارة مثلا وان
 كان موضوعا لمعين لكن يصح اطلاقه على ما يشبهه هذا المعنى
 الموضوع له من الافراد على سبيل البدل ولا شك في وجود المشابهة
 للمعنى الموضوع له لوجود امثال المعنى الموضوع له ولا يقال
 ان الكلام يقتضي ان بقية الجزئيات غير موضوع لها لانه
 مشابهة الشئ غيره ولذلك لم يخرج الحش اسما والاشارة ونحوها
 على القول بانها موضوعات للجزئيات بقوله غير متناول ما اشبهه
 لاننا نقول ان المراد ان اسما والاشارة ونحوها تتناول جزئيات
 مشابهة الجزئ موضوع له اللفظ مع كون ذلك الجزئ ايضاً موضوعاً
 له ولا اشكال مع ظهور المراد وانما على مذهب كسعد والجهمي
 من انها كلييات وضعا والموضوع له الماهية المعينة في الذهن
 فلا يخرج بقية المعارف بقوله غير متناول ما اشبهه اذ هي

كذلك لم تتناول ما تشبه المعنى الموضع له أي لم تتناول ما
كليا آخر يشبه المعنى الكلي الموضع له لعدم وجود معنى يشبه
الموضع له فإن قلت إن التشابه موجودة باعتبار مشابهة
الجزئ للكلي قلت يلزم أنه يخرج علم الجنس من كنهه كما يخرج
بقية المعارف إلا أن يقال المعنى غير معتبر بتناول ذلك
اللفظ أو الاسم أي استعماله في الجزئ المشبه للكلي المشابهة
مذكورة فخ لا يخرج علم الجنس لأنه لم يعتبر استعماله في الجزئ
نفسه بل إن خرج في خروج مدخول ال والمضاف إذ لا يجوز استعمالها
في الحقيقة كما لا يخفى فاحفظ نعم ربك عليك واعرض عما
لا تنفع فيه اليك أه شليبي في زيادة وتغيير وحذف **قوله**
فهو كالشركة أي كاسم الجنس الشركة كاسد **قوله** بأن
تتفرقة بينهما الخ أن كان الضمير في بينهما في كونهما
راجعا لعلم الجنس وعلم شخص فصوره فان عدم تفرقة
بينهما في الأحكام اللفظية تؤذن بعدم تفرق بينهما في المعنى
أيض وإن كان راجعا لعلم الجنس واسم الجنس كان ظاهرا وعياد
الاشتهى لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس في
الأحكام اللفظية تؤذن بالتفرق بينهما في المعنى **قوله**
وقد تقدم أي تفرق بينهما في المعنى **قوله** ولما كانت للبيان
أي الإيضاح لدفع الاشتراك اللفظي الطارئ على العلم **قوله**
بالتعين متعلق بمحذوف حال من معانيها أو صفة لها أي معانيها
حال كونها متلبسة بالتعيين أو المتلبسة بالتعين **قوله**
وإن اعتبر الخ الأوائل الخ **قوله** فإن قلت الخ هذا السؤال
فاسد وجوابه أوضح فسأدأته وذلك لأن استعماله في كل شيء
إنما هو على البدل واحد بعد واحد مع التعيين في ذلك كواحد
المستعمل فيه اللفظ بواسطة الامتياز كما هو قضية الوضع
له على أنه جزئ وضعا وعبارة المحلى على جمع الجوامع فأنتم
مثلا وضع لما يستعمل فيه من أي جزئ وبتناول آخر بدله ولم

وكذا الباقى اه شيبينى على انه لو جربنا على القول بان مدلوله كلى
فالكل معين اى معتبر فيه التعيين كما فى علم الجنس اذا علمت
هذا فلا يتعين بناء الكلام على مذهب السعد بل يصح على كلا
المذهبين ولا حاجة لجوابه المذكور قوله لصحة قولك هذا
الجمع اى ان كان الجمع واقعا على نساء مثلا ولو ذكر هذه الغاية عند
قوله المفرد ايضا لكان اولى ويكون المراد بالجمع بالنظر للتعميم فى المفرد
الذكر وبالنظر للتعميم فى الذكر الاناث قوله لصحة قولك هذه
الجماعة اى سواء كانت ذكورا ام لا فالتعميم راجع للافراد والتأنيث
تدبر قوله معتد بها فى الوضع بمعنى ان الواضع وضع لفائدة
التعريف مجموع اللام والهزة الزائدة فى الكلمة كزيادة هزة اضرب
فالزيادة لا تنافى ان الذى يفيد التعريف مجموع الهزة واللام اه
شيبينى قوله بدليل قولهم الخ فيه ان صاحبك يجوز ان
يكون بدلا فلا يكون دليلا له ثم قيل ان المضاف فى رتبة المضاف
اليه مطلقا وقيل دونه مطلقا وقيل دونه الا المحلى بال فبالجملة
اربعة اقوال افاده الشنوائى قال الشيخ صب المتجه عندى
ان المضاف دون ما اضيف اليه فى الرتبة مطلقا كما قاله المرادى
اه وقال الشيخ الامير اعلم انه وقع فى ترتيب المعارف خلافا بمبسوط
موجه بتواجبه ليست بالقاطعة وانا لا يظهر لى الآن الا ان ذلك
اصطلاح فقط اه قال الشيبينى وهذا هو الظم قوله والمراد
شيوعه الخ محصل ما يقال فى كلام المص انه ان جربنا على القول
بان النكرة موضوعة للماهية من غير اعتبار التعيين احتج فى
كلام المص الى تقدير مضاف وكانت اضافة جنس للضمير العايد
الى الاسم من اضافة المدلول للدال والمراد بالشيوع عدم الاختصاص
لاكون الشئ عاما بحيث يندرج تحته افراد ولذلك كان قول المص
لا يختص الخ تفسير القول شايخ فى جنسه ولا شك ان الشيوع
بهذا المعنى يصح نقله باللفظ كما اشار له الش بقوله لا يختص لفظ
رجل الخ والمعنى ح والنكرة كل اسم غير مختص به واحد من افراد

الجنس المدلول لذلك الاسم ويصح ايضاً تعلق الشيوخ باللفظ من حيث
مدلوله والمعنى ح والنكرة كل اسم غير مختص بمدلوله وهو الماهية
واحد من احادها وان جرينا على القول بان النكرة موضوعة للفرد
الغير المعين احتيج الى تقدير مضافين والمراد بالشيوخ عدم
الاختصاص ايضاً والمعنى والنكرة كل اسم غير مختص به واحد
من احاد جنس مدلول ذلك الاسم ولا يصح على هذا ان تعلق
الشيوخ باللفظ من حيث المدلول اذ لا معنى لان يقال والنكرة
كل اسم غير مختص بمدلوله وهو الفرد فرد من افراد الجنس الصادق
على مدلول ذلك الاسم لا يتكلف يا باه الطبع اذا علمت هذا علمت
ان قول المحشي رحمه الله والمراد شيوعه باعتبار مدلوله الخ اما
غير صحيح على الاحتمال الاخير ولا حاجة اليه على الاحتمال
الاول لقوله لان الالفاظ الخ لا يصح ايضاً لانه مبني على ان
المراد بالشيوخ العموم للأفراد الداخلة تحت ذلك العام واللفظ
يقطع النظر عن مدلوله لا يتعقل فيه شيوع بهذا المعنى واما
اذا اريد به عدم الاختصاص كما اعترف به المحشي فيما يأتي
حيث جعل قول المص لا يختص الخ تفسير القول شائع في جنس
فلا شك في صحة تعلقه باللفظ فلا تقلد قوله يرد عليه ضمير الخ
لا نسلم ان رجلاً مرادف لضمير الغائب لان ضميره معتبر في معناه
التعيين بخلاف النكرة لم يعتبر في معناها التعيين ولذلك قال
العلامة سم الذي يقع في محل ضمير الغائب في قولك جاني رجل
واكرمه هو المحلى بال لا المجرد كما افاده العلامة صب والله اعلم
بقوله نظمها الخ اي بقوله *

لقد جاء في عطف البيان مسائل	يخص بها فاعطف ولائك مبدلاً
وفي التارك البكري بشر ونحوه	وفيما يربط الكلام محصلاً
وفي نحو زيد افضل الناس متبعاً	بلفظ رجال والنساء مفصلاً
وتفصيل محروري كذا كلاً	وباب النذافيه المسائل مجتلاً
فقوله ففي التارك البكري بشر	اشارة لقول القائل *

انا ابن التاركة البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
 فيشتر لا يجوز كونه بدلا من البكري لان البدل في نية احلاله
 محل الاول ولا يضاف ما فيه الالف واللام الا لمثله خلافا للفرق
 وقوله ونحوه اي من كل تركيب عطف فيه اسم خال من ال
 على معرف بهامضاف اليه وصف محلي بها وقوله وفيما به مربوط
 الكلام بمحصلا وذلك كما في قولك هند قام زيد اخوها فاخوها
 يمتنع كونه بدلا لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير
 رابط للجملة الواقعة خبرا لهند وجعله بدلا يصيره من جملة اخرى
 فتحلوا الجملة الخبر بها عن رابط وقوله وفي نحو زيد الخاى من كل
 تركيب اضيف فيه اسم التفضيل الى عام واتبع ذلك بمفصل
 كما في قولك زيد افضل الناس الرجال والنساء فيمتنع جعل
 الرجال بدلا من الناس لانه لو نوى احلاله محل الناس لنوى
 احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير
 زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد
 به الزيادة على من اضيف اليه اشترط فيه ان يكون منهم وقوله
 وتفصيل مجرور باى وذلك كما في قولك باى الرجلين زيد وعمر ومررت
 فيمتنع كون زيد وما عطف عليه بدلا لانه لو نوى احلالها محل
 الاول لزم اضافة اى الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا
 كان بينهما جمع مقدر نحو اى زيد احسن اى اى اجزائه احسن
 وليس المعنى في هذا المثال عليه وقوله كذا كذا اى كما في قولك
 كلا اخويك زيد وعمر وعندي فانه يمتنع كون زيد وعمر وبدلا
 لانه لو نوى احلالها محل الاول لزم اضافة كلا الى مفرق وهي
 انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ كلا اخي وخطيلي وقوله
 وباب النداه فيه المسائل مجتلا كما في قولك يا ايها الرجل غلام
 زيد ويا زيد الحارث ويا زيد هذا فانه يمتنع البدلية لما يلزم
 عليها من اتعاى اى في النداء بغير ذى ال وادخال يا على ذى ال
 واسم الاشارة بدون وصف ومحصل هذا كله ان البدل لا بد فيه

من ان يصح الاستقناعه وان يصح احلاله محل الاول ونظر ابن هشام
 في اشتراط صحة احلاله محل الاول بانهم يفتقرون في الثواني مالا
 يفتقرون في الاول وقدر جوزوا في انك انت زيد كون انت تؤكد ا
 وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت وفي المستوي اولي ما يقال في نعم
 الرجل زيد ان زيد بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد وهذه
 المسائل كلها مستثناة من القاعدة الاولى ويستثنى من القاعدة
 الثانية المشار اليها بقوله وبالعكس نحو يا عبد الله كرز يا صنم
 ونحو يا رجل اخوك فانه يتعين في ذلك الابدال اذ لو كان عطف
 بيان لوجب النصب **قوله** وهي قسمان الى اخره عبارة
 المحقق على الاشتمون الحاصل ان حروف العطف المذكورة تسعة
 وهي ثلاثة اقسام ما يشرك في اللفظ فقط دائما وهي ثلاثة
 بل ولكن ولا لاختلاف المتعاطفين فيها بالانبات والنفي اذا قبل
 بل ولكن منفي وما بعدها مثبت ولا بالعكس وما يشرك لفظا
 ومعنى دائما وهو اربعة الواو والفاو ثم وحتى وما يشرك لفظا فقط
 تارة ولفظا ومعنى تارة اخرى وهوام واو فان قلت الواو في عطف
 الجوار تشرك لفظا فقط قلت هي مشركة في المعنى ايضا قطعاً
 لان العطف في مثل وارجلكم بما يخفص انما هو على الوجوه ولكنك
 ناسبت في الحركة بينه وبين ما قبله والاعراب معدر لا اشتغال
 المحل بحركة المناسبة افاده ابن هشام انتهى وقوله وهوام
 واو اي فانها يشركان لفظا ومعنى ان لم يقتضيا اضرابا لان
 القائل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار احد المذكورين
 غير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية
 لثبوت الاستقرار في الدار وانتفاء وحصول المساواة انما هو
 من ا م وكذا او مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجابها الاجمل من
 شك او غيره ولفظا فقط ان اقتضيا اضرابا وهو قليل **قوله**
 لكن طلا الطلاء بفتح الطاء الولد من ذوات الظلف واما الطلاء
 بالكسر ممدودا فالحجر واما المضموم فممدوده الدم ومقصوده

الاصناف او اصولها جمع طلية او طلاء كذا في القاموس **قوله**
 ان منها الا الحزاي واين وكيف وهلا كما في الصبان **قوله**
 والعاطف الخ فيه ان المخالف يقول انها زائدة كما يدل عليه اخر
 كلام المحشي فالاولى ابدال هذا التعليل بأنه يلزم الفاء اصل
 الباب مع وجوده على ما ذكره في كي المصدرية مع ان اهرشبيني
قوله فان معنى ان المصدرية الخ قد يقال فرق بين ما هنا
 وبين ان وما بان ان لما اشرت في الفعل بتخلص معناه للاستقبال
 كان لها قوة على التاثير في اللفظ دون ما وهذا بخلاف اما واو
قوله مرتبا في الذكر الخ بحيث يكون المذكور اولا
 حقه ان يتقدم في الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر وليس
 المراد من الترتيب الذكرى مجرد ترتيب الشئينين مثلاً في الذكر
 لان هذا القدر لا زمر للذكر مع اسقاط الفاء ايضاً ولعل معنى
 التعقيب ح بيان ان رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير
 متراخية عنها كثيراً ما انحط عليه كلام رسم في الآيات البينات
قوله واكثر ما يكون الخ ومن غيره قوله تعالى ادخلوا ابواب
 جنة خالدن فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى
 واورثنا الارض ننبوء من الجنة حيث نشاء فيم اجر العاملين
 فان ذكر ذم الشيء او مدحه يحسن بعد ذكره **قوله** والتقدير
 فمضت الخ قيل هذا لا يدفع الاعتراض لان مضى المدة لا يعقب
 خلق النطفة علقه واجيب بأنه يكفي ان اول اجزاء الماضي
 يعقب الخلق المذكور وان لم يحصل بتمامه الا في زمن طويـل
قوله او يقال ان الفانابت الخ او يقال التعقب في كل شيء
 بحسبه كما افاده قبل بمعنى الواو الخ وقيل انها باقية على
 اصلها والعطف على محذوف اي من نفس واحدة انشاها
 ثم جعل منها زوجاً او على واحدة لتاويلها بالفعل اي من
 نفس توحدت اي انفردت ثم جعل الخ او ان الذرية اخرجت
 من ظهر ادم كالذر ثم خلقت حوا **قوله** فان الاضطراب

الخ نقل المحقق في حاشية الاشعري عن بعضهم ان الاضطراب
 والجري في زمن واحد فليس هناك تعقيب بل تقارن وايده
 قوله وهي العقل عبارة المحقق نقلا عن التصريح انها ما بين
 كل عقدين قوله واجيب بان الترتيب الخ هذا ظاهر في شعر
 الثانية واما ثم الاولى فلا لان التقدير اما ان يرجع الى تعلق العلم
 او الارادة وكل منهما تعلقه تخيري قديم ولا ترتيب فيه فاذا
 لا معنى لان يقال قدرنا خلقكم ثم قدرنا تصويركم وقد يقال قد
 اشار المحشر رحمه الله لدفع هذا بان ثم الاولى بمعنى الواو قوله
 اللغوية اي المستندة للعقل او للعرف قوله خلافا لمن خصها
 وجه التخصيص ان الكلام في معنى او بحسب اللغة قبل ظهور
 الشرع قوله بين مفردين فقط فيه نظر اذ قد تقع بين مفرد
 وجلة كقوله تعالى قل ان ادري اقريب ما توعدون ام يجعل له
 ربي امدا وبين فعليتين كقوله اهي سرت ام عادني حلم والها
 ساكنة في اهي وعادني اتاني والحلم بضمتي وتسكن اللام
 ما يراه النائم والضمير يرجع الى محبوبته التي راها في المنام فلما
 استيقظ قال اهي انتني حقيقة ام اتاني خيالها في النوم على
 عادتهم في مبالغتهم بطريق التجاهل وصدر البيت فمت للطف
 مرثعا فارقتني اي فمت لاجل خيال المحبوبة المرثية في النوم حالة
 كوني مرثعا للقائه هيبه وارقتني اسهر في ذلك لما لم اجد بعد
 الانتباه شيئا محققا وهي فاعل بفعل محذوف يفسره سرت كما
 هو الأرجح لان الاستفهام بالفعل اولى ولا نزاع الذي يدل عليه وقوع
 الفعل بعد ام المعادلة للهمزة وبين اسميتين كقوله قوله
 لمرثعا ادري وان كنت داريا شعيت ابن سهم ام شعيت ابن منقر
 الاصل اشعيت فحذفت الهمزة والتنوين منها للضرورة وقيل حذف
 الهمزة جائزا اختيارا اي ما ادري اي الشيتين هو الصحيح وان كنت
 داريا بغير ذلك ومنقر بكسر الميم وفتح القاف كما قاله الدماميني والشمسي
 والبيت هجول شعيت اي لهذا الحي باهم لم يستقر واعلى اب واحد

ويكتب ابن سبهم وابن منقر بالالف لان خبر لا نفت ولهذه الصلة
كان حق شعيت التنوين وبين مختلفين نحو انتم تخلقون ام نحن
المخالقون بناء على ان انتم فاعل بمحذوف على الارجح على ما مر
في نحو اهي سرت وقد يعارض بتناسب المتعاطفين فتستوي
الاسمية والفعلية كما قاله الدماميني قوله همزة التسوية
اي همزة الواقعة بعد سواء قوله ونحوها اي نحو همزة التسوية
وهي الواقعة بعد نحو سواء مما يفيد ما تفيد قال المحقق الا قرب
عندي ما استظهره الدماميني على المعنى اخذ من كلام الرضي
ان همزة التسوية هي الواقعة بعد سواء وبعد ما ابالي وتصرفاته
خلاف لما في المعنى والاشموني في بعض المواضع الموافق لما في المحش
هنا فالهمزة بعد ما ادري ليست همزة تسوية بل همزة استفهام
ومثل ما ادري ان ادري وليت شعري ولا يحضرني بل ما لبعضهم
الى انها للاستفهام ايض بعد ما ابالي كما يفيد كلام الدماميني
ايض بناء على انها فعل قلبي والمعنى لا افكر في جواب هذا الاستفهام
وهذا كله تعلم صحة الامثلة السابقة في القولة قبل هذه قوله
لان الكلام معها خبر لانسلاخ همزة عن الاستفهام فهي مستقاة
للتسوية قوله والكثير الخ ومن غيره وقوعها بين اسميتين
نحو سواء على ازيد قائم ام عمرو قائم او بين مختلفين نحو سواء
عليهم ادعوتهم ام انتم صاعتون قوله لا يستغني الخ اما
في الحالة الاولى فلان المقصود طلب تعيين احد الامرين فلا بد
من ذكرهما واما في الثانية فلان المقصود الاخبار بالتسوية
وهي لا تتحقق الا بينهما قوله قليل سمع من كلامهم ان هناك
لا بلا ام شاء قوله وتقدر ببلي اي فقط ان لم تقتضي مع
ذلك استفهاما والا قدرت ببلي والهمزة نحو انها لا بل ام شاء
اي بل اهي شاء ونحو ام له البنات اي بل اله البنات والاستفهام
في الاول حقيقي وفي الثاني انكاري قوله وخبرئذ اي ح
وقعت في الجمل وكلامه يفيد انها في حال عطفها المفرد ليست

للاضراب وفي شرح الفارسي كشارحنا ما يفيد خلافه وفي
 المعنى انها للاضراب في الامر والايجاب قوله وان لا يجتمع
 مع عاطف فاذا قيل جاءني زيد لابل عمرو فالعاطف بل ولا
 رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو
 فالعاطف الواو ولا تأكيد للنفي وفي هذا المثال مانع آخر
 من العطف وهو تقدم النفي وقد اجتمع في ولا الضالين
 قوله المفردين الخاي بخلاف الجملتين كما هنا وكما في قولك
 قام زيد ولم يقم عمرو وقد يشكل العطف بان قضيت كون
 لكن حرف ابتدا استثناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو وعجاب
 بان المراد بكونها حرف ابتدا انها غير عاطفة للجملة فلا ينافي
 عطفها بغيرها افاده ابن قاسم ثم انه قد يقال محل عدم اختلاف
 متعاطفي الواو ايجابا وسلبا اذا لم يصحها ما يقتضي الاختلا
 فكن فتأمل قاله المحقق قوله اربعة زاد في التصريح
 نقلا عن الموضع خامسا وهو ان يكون ما بعدها شريكا في
 العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر قوله لانه
 لا يتأق الخ اعترضه الدماميني بان لو قيل فعلت مع زيد جميع
 ما آقدر عليه حتى خدمته بنفسه كان المعطوف بها بعضا
 مع انه جملة وصرح النخاعة واهل المعاني بان الجملة تبدل مما
 قبلها بدل بعض من كل نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
 وبنين واقره الشمني واجاب عنه العلامة الحفي بان
 البعضية في المثال انما تظهر بالنسبة الى المعنى التضمني وكلام
 المانع بالنسبة للمعنى المطابق ولا بعضية فيه ورده العلامة
 الصبان بان زمن خدمته لنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه
 كما ان الخدمة بعض فعل ذلك وح والمعنى المطابق بعض واما
 النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح وان سلم انها
 جزء فبعضيتها باعتبار بعضية احد طرفيها وهي الخدمة
 فتدبر قوله لان كل واحد الخ لا يظهر في او فلي هذا لا يصح

قوله على انه محتمل الخ فلا ظهر من هذا كله ان يقال
 انها خص حتى بما ذكر من بينها وان كان بعضها كذلك لانه
 قدم في النواصب انها ناصبة ففي ذكرها هنا بحسب
 فهم المبتدئ ايها متناقض فدفع ذلك بقوله في بعض
 المواضع امر شيبيني قوله فهو ملزوم للغاية اي
 لانه يلزم من انقضاء الشيء شيئا فشيئا ان يكون لذلك الشيء
 اخر وهو للغاية قوله اي صح الخ يلزم على هذا التفسير
 مع النظر لقول الش بحسب الارادة المركة كما لا يخفى فالاولى
 تفسير التعاقب بمعناه المشهور وهو التوارد قوله
 والافعال في العلامة الامير على الازهرية ان يقعد من
 قولك يقوم ويقعد زيد مرفوع بالتجر الذي في يقوم لا الذي
 فيه ولذلك اذا زال تجرد يقوم ينصب او جزم تبعه
 قوله لحي القم ان بها قال تعالى ولا تنقضوا الايمان
 بعد توكيدها قوله المسند اليه الخ فيه ان التأكيد لا يختص
 اذ قد يؤكد المفعول والمجرور فكان الاولى عدم التقييد بالمسند
 اليه الا ان يقال المراد به مطلق منسوب اليه لا الاصطلاح
 قوله في الكلام الثلاث بل وفي الجملة ايضا قوله رفع
 احتمال الخ اما ان يكون المراد بالرفع الابعاد واما ان يراد
 بالاحتمال القوى فوافق قول ابن هشام الظم انه يبعد ارادة
 الجواز ولا يرفعها بالكلمة لان رفعها بالكلمة ينافي الا تيان
 بالالفاظ متعددة وتوصار بالاول نصا لم يؤكد ثانيا واما
 اقتصر على رفع الاحتمال المذكور لان رفع توهم السهو واللفظ
 انما يكون بالتأكيد اللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد
 وخرج بقوله يقصد الخ ما عدا التوكيد حتى البدل فانه
 وان رفع الاحتمال في نحو مرت يقومك كبيرهم وصغيرهم
 اولهم واخرهم الا ان ذلك عارض نشأ من خصوص المادة
 قاله شيخنا اه صب قوله وقيل ان الفاظه اي الفاظ

التوكيد التي ليست مضافة لفظا مخو اجمع وجمع **قوله**
 كاعلام الاولى حذف الكاف **قوله** على معنى الاحاطة
 لا يخفى ان جعل مدلوله الاحاطة يورث اختلال الكلام
 اذ يكون ح معنى جاء القوم اجمع جاء القوم الاحاطة فلعل
 في العبارة حذف اى ذوى الاحاطة على ان الاحاطة مصدر
 المبني للمفعول صوب **قوله** بالعلية اى الجنسية
 وعلى هذا فمنعه من الصرف لها ووزن الفعل في اجمع ونحوه
 والعدل في جمع ونحوه واما على القول الاول وهو انه معرفة
 بالاضافة المقدرة فالمانع له من الصرف الوصفية مع ما
 ذكر وقال الدماميني انه ممنوع من الصرف لشبه العلية
 مع ما ذكر ووجه الشبه ان سبب التعريف غير ظ في كل
 لان الاضافة مقدرة لاملفوظة هذا كله في غير مخو اجمع
 اما مخو اجمع فمنوع من الصرف لالف التانيث **قوله**
 ومذهب الكوفيين الا عبارة الشنواني واختار ابن مالك
 في جميع كتبه انه يجوز اذا افاد توكيدها تبعا لا خفش
 والكوفيين فانهم جوزوا توكيد النكرة المحدودة مثل
 يوم وليلة وشهر وحول ما يدل على مدة معلومة المقدار
 ولم يجيزوا توكيد النكرة غير المحدودة كحين ووقت وزمان
 مما يصلح للقليل والكثير لانه لا فائدة في توكيدها امر وفي
 الاشموني ما يوافق وسكت عليه محشيه فنسبة المحش
 تبعا لعبد المعطى الجواز مطلقا للكوفيين غير صحيحة
قوله وهو اضعفها اى عند غير ابن مالك واما عنده
 فالتثنية اضعف **قوله** وهو انحها اما على التثنية
 فلان المتضايقتين كالشيء الواحد فكرها الجمع بين
 تثنيتهما واما على الافراد فلان الاثنان جمع في المعنى
قوله على حذف مضاف ايضا في محل المنع كما لا يخفى
قوله او المجاز اللغوي كيف المجاز اللغوي مع عدم

القرينة التي هي شرط فيه الا ان يقال
 القرينة تعين المجاز وكلاهما في احتمال لاحتقال
 نصب قرينة خفية **قوله** والمفرد لعل المراد
 به ما لا واحد له من لفظه فيشمل القوم او هو
 داخل في الجمع **قوله** فيؤكد المثني بكلا
 الخ بهذا نقول ان المحصر الذي هو ظم قول الشارح
 وتلك الالفاظ الخ ليس بمراد **قوله** وان
 يصح الى اخره هذا مذهب الاخفش والفرأ
 وهشام وابي علي واما مذهب الجمهور فهو
 عدم اشتراط هذا الشرط كما قاله الدماميني
 ووافق ابن مالك في تشبيهه الجمهور **قوله**
 غير مختلف المعنى اي ولو اختلف اللفظ نحو
 مضى زيد وذهب عمرو وكلاهما **قوله** فيه ان
 هذا رباعي الخ قد يقال ليس افعل تفضيل بل هو
 وصف كاحمر واسود على ان بعضهم اجاز صوغه
 من غير الثلاثي **قوله** وان لا يشتق من الفعل
 هذا مد فوع بان الش عبر بالاخذ لا بالاشتقاق ومادة الاخذ
 اوسع على انه لو عبر بالاشتقاق لا يمكن ان يراد منه
 مطلق الاخذ لا الاخذ الخاص الذي لا يكون الا من المصادر اهل شيبي
قوله والعدل جمع او ات لان فعلا بالمد مؤنث افعل المجموع
 بالواو والنون فكان حقه ان يجمع على فعلاوات فلما جمع على
 فعل علم انه معدول عن فعلاوات **قوله** على الاصح وقيل
 لشبه العلمية مع العدل وقيل للعلمية مع العدل كما تقدم **قوله**
 للعلمية اي على القول بانها علم جنس **قوله** او الوصفية

أي على القول بانها معرفة بالاضافة المقدرة وقيل على هذا
 القول المانع هو شبه العلمية ووزن الفعل فإشار للخلاف
 هنا بقوله العلمية أو الوصفية كما اشار له أولا بقوله على
 الاصح وقد تقدم ذلك **قوله** ولا يجوز ان يتعدى أي
 بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما في الاثنا **قوله** العوض
 لعل المراد به التعويض فان البديل اسم مصدر وليس المراد بالعوض
 نفس الشيء الذي وقع عوضا عن غيره وخلفا عنه فان الظاهر ان
 هذا من باب اطلاق الخلق على المخلوق واللفظ على المملوك
 فيكون البديل في اللغة على سبيل المجاز معناه المعوض وسيأتي
 في كلام المحقق ما يؤيد ذلك حيث كتب على قول الشاعر أي
 عوضت ما نصبه فالبديل في كلامه بالمعنى اللغوي وهو
 التعويض **قوله** فهو مصدر المناسب اسم مصدر
قوله بلا واسطة المراد بها حرف العطف والأفالبديل
 من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله
 اسوة حسنة لمن كان يرجو الله وخلقنا ونحو تكون لنا عيد الاولنا
 وآخرنا فان من كان يرجو الله واولنا وآخرنا بديل من الضمير
 المجرور باللام **قوله** اخرج عطف النسق في التوضيح
 وأما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم
 كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو والثاني
 ليس بمقصد في الامثلة الثلاثة اما الاول فواضح لان الحكم
 السابق منفي عنه واما الاخيران فلان الحكم السابق هو نفي
 المجيء والمقصد به انما هو الاول النوع الثاني ما هو مقصد بالحكم
 هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصد بالحكم لانه المقصود
 بالحكم الذي معناه انه مقصود وحده لا غيره ولا مع غيره
 وذلك كالعطوف بالواو ونحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد
 ولا عمرو وهذان النوعان خارجان بما يخرج به النعت
 والتوكيد والبيان وهو الفصل الاول النوع الثالث

ما هو مقص بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد
 الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا
 بلا واسطة اه بزيادة و به تعلم ما في كلام المحقق **قوله**
 ان يراد بالثاني الخ ان قلت تقدم ان المقص في البديل هو
 الثاني دون الاول فكيف ياتي ذلك هنا مع كون المراد
 منهما واحد قلت لعل معنى قصده خ دون الاول قصد
 الحكم على الذات مدلولها عليها به لا بالاول اه شيبيني
قوله مطلق قيل صوابه وجهي لانها يجتمعان في زيد
 الذي هو اخوك وينفرد زيد في شخص اجنبي وينفرد الاخ
 اذا كان اسمه غير زيد **قوله** للاعتراض الخ لك ان
 تقول الاعتراض عليه لان اعادة المعرفة معرفة فهي عين
 الاولى في الارادة اي بدل شيء هو عين الشيء الاول باعتبار
 المصدق وان كان غيره باعتبار اللفظ ولذا امتنع ان
 يقال يلزم على هذا الجواب ابدال الشيء من نفسه فاحفظه
 اه شيبيني **قوله** ارتباط وتعلق الخ اي بحيث يتقارن
 الاول الثاني اجمالا **قوله** بغير الكلية اخرج به بدل الكل
 فيما ياتي له وهو غير ظ فالمناسب حذفه وبدل الكل خارج
 بقوله ان يكون بين الاول والثاني ارتباط فان هذا يفيد
 ان المراد منهما مختلف لا متحد والا فلا يحتاج للارتباط
قوله او الثاني مشتمل على الاول اي اشتمال الظرف
 على المظروف **قوله** او لا اشتمال اصلا اي لا اشتمال
 ظرف على مظروف لامن الاول ولا من الثاني **قوله** ولا
 بد الخ هذا انما هو في الابدال من الاسم اما في الابدال من
 الفعل فلا لعدم تاتي عود الضمير الى الفعل اه صب
قوله اي لما لزمتها لفظا الخ قال الشيخ الامير في حاشية
 الازهرية يظهر لي القول بجواز دخولها عليها وما يصنع
 الجمهور في تنوينها مع ان التنوين لا يجامع الاضافة اه

قد يقال تنوينها عوض عن المضاف اليه فلم يحامع التنوين
 الاضافة والا تكون عوضا على طريق الجمهور قوله او منصوب
 على الحال اى كارهها هذا هو الا نسب بقوله طالعا قول الش
 هو لقي الا ثام رده الصبان بان لقي الا ثام ان يحصل له العذاب
 مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة فهو من بدل الاشتمال
 وقوله ان تاتنا تسالنا نكرمك في كون هذا بدل غلط نظر
 بل الظم فيه انه بدل اشتمال والذي في حش الاشموى عن
 الشاطبي صاحب هذه الاقسام التمثيل لبدل الغلط بقوله
 ان تطعم زيدا تكسه بكرمك وهو ظم لكن تمثيلهم للغلط
 بامثلة انما هو باعتبار ما شأنه ان يقع غلطا والا فلا دليل
 لهم على ان هذا مغلوط براه شيبيني فتامله قوله
 وعد التواب اربعة هذا خلا في صنيعة في المرفوعات من
 جعل التاب واحدا ولعل هذا هو التحامل للش على زيادة
 خبر ما المجازية ومفعولى ظننت فان بهما تتم الخمسة عشر
 اه شيبيني قوله اى التفصيا الخ قال العلامة
 الشيبيني عطف التعداد على الاجمال عطف مراد فاعلم
 يقال ان قوله خمسة عشر اجمال ايض قول الش وقد اخل
 بذكره اى صريحا والا فيجتمل دخوله في اخوات كان لكن
 الش ذكر لصحة قوله خمسة عشر وقد علمت الامر اولا
 وقوله على ترتيبها في التعداد اى في الجملة والا فاسم
 السابق في التعداد المتقدم على المستثنى وفي الابواب
 بالعكس اه شيبيني قوله فعل به اى الخ الا نسب
 ابدال فعل بوقع قوله والمراد بوقوع الفعل الخ ثم
 ان الظم من قوله يقع به اى عليه انه لا بد من تقدم المفعول
 به وجودا ولذلك ذهب كثير الى ان السموات في خلق
 الله السموات ليست مفعولا به بل مفعول مطلق بناء
 على انه لا يشترط المصدرية فيه والحق ان تقدم وجود

المفعول به ليس شرطاً فالسموات مفعول به كما ان الدار في قولك
 بنيت الدار مفعول به نقله الشيخ الامير عن الحلبي بقي ان التعريف
 يشمل نحو زيد امن بخوان زيد اضربته فان اسم منصوب وقع عليه
 الفعل اي على مدلوله الا ان يقال المراد المنصوب بما دل على الحدث
 الواقع عليه وهذا ليس كذلك بل منصوب بان نعم ضميره مفعول
 به اه شيبيني **قوله** المذكورة في باب الفاعل ظاهره ان
 مراد المصير بتقدم ذكره تقدمه في باب الفاعل وليس كذلك بل
 المراد تقدمه في هذا الباب الا ان يقال مراده من نظير الاقسام
 التي تقدمت في باب الفاعل **قوله** وقال في التسهيل الخ
 مقصوده به الرد على الشئ في جعله ان الصحيح ان الضمير هو الها
 وحده في نحو ضربها وضربها وضربهم وضربهن ومحصل الرد
 ان هذا مسلم فيما عدا ضربها واما في ضربها فالضمير هو مجموع
 الها والالف باتفاق **قوله** الاصول الاولى حذفه والا
 لدخل في المصدر غسلا ووضعوا لان كلا منهما مشتمل على حروف
 فضله الاصول مع ان كلا منهما اسم مصدر لا مصدر فلا يصح
 الاخراج المذكور بعد **قوله** من مصدر بيان لما والمراد
 المصدر الصريح فلا يقع الموصول مفعولاً مطلقاً قال صوب واما
 خص النفي بالخبر في قوله ما ليس خبراً لان الذي قد يجيء مبيناً
 لنوع عاملة كما في ضربك ضرب اليم او عدده كما في ضربك
 ضربتان دون غيره كما لمبتدأ والفاعل والعهد عليه **قوله**
 موكد لعامله اي لمصدر عامله الذي تضمنه ليعتد الموكد والمؤكد
 اذ ذلك شرط في التاكيد اللفظي الذي هو منه فمعنى قولك ضربت
 ضرباً احدثت ضرباً ضرباً **قوله** بقولنا ما ليس خبراً الو
 قال بقولنا ليس خبراً لكان احسن اذ لا دخل لما في اخراج ما ذكر
 ولان شأن الجنس ان لا يخرج به **قوله** اي بحسب الوهم
 الخ لا حاجة لاعتبار جميع ذلك بل يكفي لدفع الاشكال اعتبار
 واحد منه فاما ان تقول بحسب الوهم واما ان تقدر مثل واما

ان تقدر نوع قاتل **قوله** هو متناهي الاقطار
 كالجواب والعدل **قوله** مطلقا اي سواء دل عليه بلفظ
 منصوب او مجرور او مرفوع **قوله** اي بتضمنين معناها
 اي وان لم يصح التصريح بها كما في الظروف التي لا تصرف كعند
قوله خرج ما نصبه الخارج ما عدا يوما بما ذكر فاسد لانه
 خارج بقول المتن اسم الزمان فالصواب ان يقال انما احتز
 بتقدير يفي عن نحو يوما في قوله تعالى يخافون يوما من كل الثنصب
 اسم الزمان فيه على غير الظرفية وبالجملة معنى عن ما ذكر فيه
 لفظها نحو سرت في يوم الجمعة لكن لا يخفك ان هذا خارج بقوله
 اولا المنصوب فلا حاجة لذكر معين الا ان يراد النصب الاعم نعم
 يقال قول الشئ باللفظ الدال الخ يوجب استدراك قول المتن بتقدير
 في اه شينيين **قوله** كما في وترغبون الخ فان النكاح ليس اسم
 زمان ولا مكان وقد يقال هو ظرف مكان اعتباري لانه مضمن معنى
 في وان صح التصريح بها ويكون هذا من قبيل قوله وحكما في تعريف
 الظرفية **قوله** وساعة اي في عرف اهل اللغة لا في عرف اهل
 الفلك فانها مختصة بقدر معلوم عندهم **قوله** واعتكفت
 يوم الجمعة كلامه كالعلامة الا شموئي يقتضي ان العلم مجموع
 يوم الجمعة والذي في كلام غيرهما ان العلم الجمعة فالاضافة من
 اضافة المسمى الى الاسم **قوله** فتطلق على غدوة الخ الحق
 ان يقال ان غدوة موضوع للوقت الآتي لكن ان اعتبر الواضع
 تعيينه كان من قبيل اعلام الاجناس فيمنع الصرف للعلمية والثاني
 سواء اردت باللفظ معنا كان قلت لا سيرن الليلة الى غدوة اولا
 كما اذا قلت غدوة وقت نشاط اي هذا الزمن من حيث هو في
 اي يوم كان فان لم يعتبر الواضع التعيين كان اللفظ نكرة كرجل
 فلا يمنع الصرف سواء استعمل في معين ام لا وكذا يقال في بكرة
 كما في حش الا شموئي عن الدما ميني بل وفي عمة وضعوة وان لم
 يوجد هذا التفصيل من الحش المذكورة في عمة وهذا بخلاف

سحر فانك اذا لم ترد يوما بعينه ولو قلنا انه علم فلا تمنعه
 الصرغ لفقد العدل عما فيه الاله شيبيني وبهذا اتعلم ما في
 قول المحشي فيما ياتي ولم يذكر التنوين وعدمه في غذا وما
 بعده الخ تدبر قوله فاهل اللغة لعل المراد بعضهم والا
 فبعضهم يوافق اهل الشرع كذا وجدت قوله وفيه
 ما تقدم فيه ان هذا ليس مثل ما تقدم بل الاضافة
 في هذا الادنى ملا بسة من حيث كون السحر متصلا باليوم
 فلاضافة على معنى الادم وليست على معنى من حتى يكون
 من اضافة الجزء للكل كما فهم المحش قول الشم واعلم ان
 هذه الامثلة الخ خص هذا التفصيل بظرف الزمان
 والظم انه يجري في ظرف المكان ايضا وقوله نحو سحر
 الصواب اسقاط سحر لانه يخرج الى الجر بالباء كما في قوله
 تعالى نجيناهم بسحر كما افاده الشيخ الصبان وقد يقال
 هذا لا يرد لان الشم قيد عدم تصرفه بما اذا كان ظرفا
 ليوم بعينه وما في الآية ليس كذلك بدليل تنوينه
 وقوله نحو عمة اى وعشية يؤخذ من حث الا شمولي
 ان ذلك ثابت التصرف لا منفيه وامادعوى ثبوت
 الانصراف فليست مسلمة على اطلاقها بل الكلام هنا
 كالكلام على غدوة وبكرة كما قدمناه لك وان لم يؤخذ من
 حث الا شمولي اه شيبيني قوله وهى تذكر
 وتوث اى لفظها وضميرها ووصفها وغيرها لكن الارح
 في الاول التذكير بان يقال حال بلاتاء وفي غيره التانيث
 قوله هذه صفة لازمة الخ فيه نظرا لان الفضلة
 تم المنصوب والمجرور فلا يستغنى عن ذكر المنصوب
 قوله خرج النعت اعلم ان خروج النعت من
 التعريف لا يخلو من احدا من لان لا يمكن ان يكون خارجا
 بقوله والمنصوب لان المتبادر منه المنصوب لزوما

وجوبا كما قاله العلامة صب ويحتمل ان خروجه انما هو
 بقوله بالفعل او شبهه بناء على الضعيف من ان النعت
 ليس منصوبا بالفعل او شبهه بل بالتبعية فيكون
 النعتي جارا على هذا القول الضعيف وبهذا يندفع
 قوله وقد يقال الخ وقوله بقيد ملحوظ قد علمت انه لا حاجة
 الى اعتبار قيد آخر بل اللزوم مفهوم من اطلاق المنصوب
 فهو خارج بالمنصوب كما علمت قوله او ما يفهم منه
 معنى الفعل وذلك امور عشرة وهي اسم الاشارة وليت
 وكان والظرف والمجرور المخبر بها او الواقع كل منها نعتا
 مثلا تقول تلك هند مجردة وليت زيد اميرا اخوك وكان
 زيدا رابعا اسد وزيد عندك او في الدار جالسا ومررت
 برجل عندك قائما وحرف التنبيه نحو هانت زيدا رابعا
 والترجي نحو لعل المحبيب قادما يعطف علينا والاستفهام المقصود
 به التنظيم نحو يا جار تاما انت جارة واما نحو اما علم افعالهم
 والندا نحو يا ايها الربع مبكيا بساحته ثم ان ظم كلام المحش
 ان العامل هو تلك الامور العشرة وهو ظم كلام ابن مالك
 في الخلاصة واقره الاشموني لكن في التصريح وشا الجامع
 ان اسناد العمل الى الاشياء العشرة ظاهري وان العامل في
 الحقيقة الفعل المدلول عليه بها كاشير وابنه وفعل الشرط
 في اما علما فعالم اذ التقدير مهما يذكر انسان في حال علم قوله
 كما قال الشاى الصفات اى فالمراد من الهيئة الصفة وليس
 المراد معناها الاصلى وهو الصورة والحالة المحسوسة للشئ
 وح قال التعبير بالصفات اوضح واظهر لمقصودهم من التعبير
 بالهيئات الى هنا قوله ونجى من الخبر الخ ظم انه لا خلاف
 فيه وليس كذلك لانه في حتم الاشموني ذكر ان مجيى الحال
 من الخبر فيه خلافا ايضا والصحيح انها لا يجيى منه قوله
 وما كان كذلك اى ما كان دالا على حدث وصاحبه سواء

وقع حالا ام لا كما يدل له المثال وقوله بقاع عرج هي الارض
 التي لا تنبت شيئا **قوله** اشارة الى ان في كلام المتن اكتفاء
 يمكن ان يقال اراد المص بالذوات ما يقابل الهيئات المتقدمة
 في تعريف الحال فيشمل التمييز المفسر للنسبة بدليل التمثيل
 للتمييزين فلا اكتفاء وما ذكر مبني على طريقة الجمهور واما ابن
 الحاجب فذهب كما في حاشية الاسموني الى ان التمييز ابدام مفسر
 للذات المهمة غاية الامر ان الذات اما مذكور اسمها كما في المقادير
 والعدد او مقدرة كما في طاب محمد نفسا قال الدماميني لان
 النسبة في الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد مثلا
 امر معلوم انما الابهام في المتعلق الذي ينسب اليه الطيب
 في الحقيقة اذ يحتمل ان يكون دارا او علما او غيرها فالتمييز
 في الحقيقة انما هو لامر مقدر يتعلق بزيد اه قال الشيبيني
 ولكن قد يقال ان ذلك المحذوف هو احد طرفي النسبة فيجمل
 بجمل هي فلا حاجة لما لابن الحاجب الا بحسب الظ فقط
قوله ويسمى تمييز الجملة وقوله ابهام نسبة في جملة
 لعل المراد بالجملة ما يشمل الجملة تاويلا كما في عجبت من طيب
 زيد نفسا اه **قوله** وغير محمول عن شيء اصلا
 نحو امتلا الخ الظ ان من غير المحمول قول المص تفقا بكر شحما
 خلافا لك وان تبعه المحذوف لا يقال تفقا شحم بكر بمعنى
 امتلا كما لا يقال امتلا الماء فافهم اه شيبيني **قوله**
 وجب غسل بضم الحاء المهملة الحرة التي يوضع فيها الغسل
 وقوله ونحو بكسر النون واسكان الحاء المهملة بعدها ياء
 اسم لوعا السمن **قوله** قولك ان ذكر الشيء مبها قدم
 ان المبهم هو النسبة فالشيء بالنسبة لما هنا هو النسبة
 ولكن يقال هي لا تذكر لانها امر معقول الا ان يقال ذكرها بذكر
 الجملة الدالة عليها وقوله ثم ذكره مفسرا هو بالنسبة لما
 هنا بذكر التمييز فانه يفهم منه النسبة الصريحة لكونه

طرفها الاخر وقوله الاترى انك لو جعلت الخ غرضه مجرد بيان
 صحة كون التمييز فاعلام من غير قصد الى انه محمول عن الفاعل فلا
 منافاة بين ما هنا وقوله الآتي لان الاصل ابو زيد اكرم منك المفيد
 انه محمول عن المبتدأ وهو المختار عندهم لما يلزم على القول بانه
 محمول عن الفاعل والاصل كرم ابو زيد وحسن وجهه من فوات
 التفضيل ولذا قال بعضهم ان الاصل كرم ابو زيد اكراما زائدا
 وقيل غير ذلك فعليك بما شئت الا شمتوني اهرشيبيني قوله
 الاخراج بالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة وقوله والشرط نحو
 اقبلوا المشركين ان حاربوا وقوله والغاية نحو واتموا الصيام
 الى الليل وقوله وغير ذلك كالاخراج بالبدل نحو اكلت الرغيف
 ثلثه قول الشئ اى ادواته اشارة للجواب عن جعل المدسوى
 واخواتها وغيره خلا مثلا في حالة الفعلية حروفا ومحصل
 الجواب ان المراد بالحرف الاداة والكلمة فتصدق بالاسم والفعل
 والحرف وسياتي يشير الى جواب آخر بقوله وسماها حروفا
 تقلبا اى لا دلا وخلا وعدا وحاشا في حالة الجر وقد يغلب
 غير الاكثر لنكتة وقوله حرف باتفاق واسم باتفاق صوابه
 حرف لا غير واسم لا غير لان لفظ الاتفاق صريح في ان في غيره
 خلافا وليس كذلك كما يرشد اليه التعبير بالتردد في المقابل
 وقوله وهو هنا مقدر نقل المحقق عن الدمايين ما نصه ولا
 يحتاج هذا الى ضمير رابط لان الاقربينة على ان الثاني كان بعض
 ما تناوله الاول لولاه اهو به تعلم ما في كلام الشئ هنا وفيما ياتي
 قوله فان لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب
 اتفاقا كذا في الاشموني وكتب المحقق على قوله وجب النصب
 اتفاقا اى على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل الاكهد المال
 واحد لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشلوبين
 لانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل وبحث فيه
 الدمايين بان مراتب النقص متفاوتة فاذا اخذ من المال مرة

ثم مرة فهو في المرة الاخرى يزيد في النقص على المرة الاولى
قال وماذا يفعلون في نحو مال زيد انقص من مال عمرو وكيف
يفهمون ان انقص صيغة تفضيل مع ان اسم التفضيل ما اشتق
من فعل الموصوف بزيادة على غيره اى يجوز ان يكون هذا المال
زاد نقص غيره بسبب اخذه من هذا الغير مثلا بعد الاخذ منه
اولا والمراد بوجوب النصب امتناع الابدال والا فيجوز رفعه
على الابتداء والخبر محذوف تقديره في المثال لكن النقص شأنه
او على الخبرية لمحذوف تقديره في المثال لكن شأنه النقص فسقط
اعتراض البعض على حكاية المحم الاتفاق على وجوب النصب
وكتب على قوله اذ لا يقال زاد النقص الظن ان انتفاء قول ذلك
اذا كانت زاد متعدية وان يقال اذا كانت لازمة فتأمل اهل كلام
المحقق وقولهم انه لا مناسبة الخرد لكلام الشلوين محصله
ان معنى زاد المتعدية كما في زادك الله علما جعل كذا اذا على
اصل والنقص لا يحمل المال رائدا على اصل اذا النقص لا يتصف
بكونه رائدا فلا يصح كونه مفعولا ثانيا للزاد المتعدية لاشتنى اذ
لا بد لمفعولها الثانى من اتصافه بالزيادة اللازمة الناشئة
عن الزيادة المتعدية فلا صحة لاعراب الشلوين وبجث الدماميني
في الرد عليه بذلك بان الزيادة اللازمة يتصف بها النقص لتفاوت
وج فيتفرع على ذلك ان النقص يصح كونه مفعولا ثانيا للزاد المتعدية
كما اشار اليه المحقق بالتفريع اعنى قوله اى فيجوز ان نفسم يرد
ان المتبادر من ما زاد هذا المال الا النقص نقص نفسه بل هو
المراد منه اذ مراد قائل ذلك انه لم يتصف بصفة الا بالنقص
فهذا المال اشارة للمال الماخوذ منه لا للماخوذ ثانيا فينبذ
لا يصح كونه مفعولا ثانيا نعم ان اريد ما زاد هذا المال نفسه
صفة من الصفات الا النقص اى ما جعل هذا المال لنفسه امرا
رائدا على اصل الا النقص الزائد على النقص الحاصل اولا وكان
الا متاد في ذلك على سبيل التجوز ثم كلام الشلوين فيكون

النقص مفصولا ثانيا والاوّل محذوف تقديره نفسه وقوله اذا كانت زائد متعديّة اى لانه لا يقال زاد النقص غيره شيئا اى جعل في الغير شيئا زائدا وفيه انه يصح ان تقول زادك نقص الكفار رغبة في جهادهم ونحو ذلك والمدار كما قاله المحقق على امكان التسلط ولو في مادة اخرى فافهم قوله في المقدم مطلقا سواء كان الاستثناء متصلا او منقطعا وعلى كل امكان تسلط العامل ام لا وعلى كل اكان الكلام منفيّا ام لا فهذه ثمان صور وقوله وفي المؤخر من كلام تام موجب سواء كان الاستثناء متصلا او منقطعا امكان تسلط العامل ام لا فهذه اربع صور وقوله وكذا من كلام تام منفي الى اى وكذا المؤخر من كلام تام منفي الى سواء كانت الاستثناء متصلا او منقطعا فها تان صورتان وقوله وكذا ان اسكن عند البصريين في المنقطع الى اى وكذا اذا كان مؤخرا من كلام تام منفي او شبهه وامكان تسلط العامل وكان الاستثناء منقطعا فانه يجب النصب عند البصريين وان كان متصلا تخرج البديل وضعف النصب فها تان صورتان وقوله ويكون على حسب العوامل في المفرغ سواء كان الكلام منفيّا او غير منفي بشرط الافادة مثل قرأت الا يوم الخميس ولا يكون الاستثناء للمفرغ منقطعا ولا يكون الا مع امكان تسلط العامل فها تان صورتان فالجملة ثمانية عشر صورة يمكن وقوعها كلها والتمثيل لها وان كان ظم كلام المحم ان امكان تسلط العامل وعدمه انما هو في الاستثناء المنقطع في النفي وشبهه وقد جعل بعضهم ما لا يصح فيه تسلط العامل من قبيل المنقطع ولولا خوف الاطالة مع وضوح المقام لمثلت لها والله هو الهادي قوله نحو قرأت الا يوم الخميس اى لانه يمكن قراءة جميع الايام بخلاف ضربت الا زيدا فانه يتعذر ضرب جميع الناس ما عدا زيدا قوله اى النافية محكمه المراد به المحكوم به اخذ من قوله دلت على نفي الكينونة والا لقائل على نفي ثبوت الكينونة وقوله على

سبيل التنصيص اى ان كان مدخولها غير مثنى او مجموع
 والا كانت محتملة لنفى قيد الاثنينية والجمعية فتقول لارجلين
 فيها بل رجل اورجال ولا رجال فيها بل رجل اورجلان كما ان العاملة
 عمل ليس في المثنى والجمع محتملة لنفى قيد الاثنينية والجمعية
 على حد سواء وكذا المهمة وقوله وتعين ذلك بالقصد اى بالنسبة
 للتكلم وقوله والقارئ اى بالنسبة للسامع وقوله الزائدة اى
 والناحية كما في قوله تعالى ولا تقر بوزنا والدعائية كما في قوله
 تعالى لا تؤاخذنا **قوله** بالعطف على محل لامع الاول او
 بالابتداء والخبر محذوف اى ولا امرأة فيها او على ان لا الثانية عاملة
 عمل ليس والخبر ايضا محذوف وقوله اسم لا الاولى بالابتداء
 او على ان لا عاملة عمل ليس وقوله واسم الثانية بالعطف عليه
 اى او على ان لا الثانية عاملة عمل ليس او على انه مبتدأ محذوف
 الخبر وقوله او يرفع الاول بالابتداء او على ان لا عاملة عمل ليس
قوله ومعلوم ان المنادى الخ وقيل ان العامل حرف النداء
 نيابة عن المحذوف وهل الحرف متحمل للمفاعل على هذا القول او
 العامل محذوف ايضا تبعا للفعل خلاف **قوله** فاهم للناي
 القريب اى مقصورة خلا فالظم اطلاقه **قوله** كان الانسب
 ذكر ذلك هناك الخ قد يقال انما تعرض لذلك لانه هنا لكون المص
 لم يذكر الافراد هناك بخلافه هنا ولئلا يتوهم من صنع المتن ان
 النكرة المقصودة وغير المقصودة لا يسميان مفردين كما هو
 قضية العطف وان كان يقال العطف بالنظر لقوله العلم فلا
 ينافي اطلاق الافراد بدون العلمية عليها ثم ان قول المص خمسة
 انواع يفيد ان الضمير واسم الاشارة والموصول والمجلى بال
 يمتنع فيهن النداء وهو كذلك في الضمير على قول واما قولهم
 باهو يا من لا هو الا هو فهو اسم للذات العلمية داخله في قوله
 المفعول العلم لا ضمير واما اسم الاشارة فينادى منه الخالى من
 حرف الخطاب وكذلك لا تباشر الاداة كل اسم موصول بـ

ما ليس فيه ال فان كان فيه ال كالذي توصل الى ندائه بأى نحو
 يا ايها الذين امنوا وكذا نقول في المحلى نحو يا ايها الرب مبيكيا بساحته
 قوله ففي هذا المثال اى ونحوه كالمثال بعده فان الجملة لا يوصف
 بها الا النكرة قوله ويجاب الاول الجواب بان يعتبر وصفها
 قبل المذاق فهو من نداء الموصوف لا من وصف المنادى قوله
 نصبتها ايضا اى وجوبا اما الاول فلا نه نكرة غير مقصودة واما
 الثانى فلعطفه على المنصوب وقوله وان كانت اى الجماعة معينة
 الخ قال الحفيد الظم ان الحكم الذى قاله محله فيما اذا اريد بثلاثة
 ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى
 انما يبنى اذا كان مفردا لمعين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان
 اذا كان مع ال الا اذا اريد به معين اما اذا اريد بالجمع معين فلا
 يستحق كل منهما بناء بل الظم فيه نصبتها كما لو سمي رجل بثلاثة
 وثلاثين اه سم قوله ضمت الاول اى لانه نكرة مقصودة
 اه تصریح وقوله وعرفت الثانى قال فى التصريح وجوبا لانه اسم
 جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهى ال
 اه ولم يكنف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع
 يازيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن
 المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز فى مسئلتنا بدون
 ال وقوله ونصبتها اى عطفا على محل الاول وقوله او رفعت
 اى عطفا على لفظه والوجهان ما خوذان من قول الخلاصة *
 * وان يكن منصوبا الى ما نسقا * فغير وجهان ورفع ينتقى *
 وقوله تعين ضمه اى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد انه يبنى على
 الواو ولو قال تعين بناؤه لكان اوضح وقوله وتخريده من ال
 اى لانه لا يجمع بين يا وال ال مع لفظ الجلالة والجل المحكية
 المصدرية بال كما قال فى الخلاصة * * *
 * وباضطرار خص جمع يا وال * ال مع الله ومحكى المحل *
 افاده صب رجه الله قوله وخرج غير القلبى فى الرضى

ما حاصله ان المفعول لاجله ان كان متقدما في الوجود على عامله
 شرط كونه قلبيا اى ليس من افعال الخواص تقول فقد عن الحرب جيتا
 وان كان متقدما عليه في التصور فقط بان كان غرضاً مترباً فلا يلزم
 كونه قلبيا تقول جئتكم اصلاً حالاً وعلى هذا فتكون حكمة ذكر المص
 للمثالين التنبيه على ان المصدر تارة يكون قلبيا كالمثال الثاني وتارة
 غير قلبيا كالمثال الاول ان اريد التقظيم الظاهري كما هو الظاهر فلا
 يشترط كونه قلبيا على الاطلاق وان شاء اشترط ذلك وهذه
 الحكمة احسن مما سلكته الشارح في بيانها اهرشيبيني وقوله فلا يجوز
 تاهبت اليوم السفر فيه ان هذا خارج بما خرج به غير القلبى على كلامه
 قوله الا انها داخلة في المثال الاول في اللفظ على الفعل اى
 بحسب ظاهر اللفظ وان كانت في الحقيقة داخلة على جملة مؤولة
 باسم وبهذا اندفع ما يقال انها في المثال الاول داخلة على جملة
 الفاعل فيها ضمير مستتر واندفع ايضا ما يقال ان مقدرة قبل
 الفعل فتالى الواو اسم في الحقيقة قوله من فعل او شبهه
 اى في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كما في المغنى فخرج
 الصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحسب
 وزيد ادرهم فزيد مفعول معه والدرهم فاعل حسب بمعنى يكفى
 والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي
 مبتدا ودرهم خبر فزيد مفعول به لمخذوف اى وحسب زيدا
 لا مفعول له تدبر قوله كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه وهو
 الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو اى برفع عمرو كما هو الموجود
 في النسخة التى بيدى ولا حاجة لملاحظة هذا القيد لان ما
 خرج به خارج بقوله المنصوب نعم لو اخرج بالفضلة نحو
 اشترك زيد وعمرو بنصيب عمرو وكان اظهر فان هذا المثال ليس
 من قبيل المفعول معه بل هو فاسد ونحو اشركت زيدا وعمرا فان
 الشركة لا تكون الا بين شيئين وعلى هذا يراو بالفضلة ما يتم
 الكلام بدون لا غير المرفوع قوله اخذه اخذه الاشكال مدفوع

ما ليس فيه ال فان كان فيه ال كالذي توصل الى ندائه باى نحو
 يا ايها الذين امنوا وكذا تقول في المحلى نحو يا ايها الرب مكياسا حته
 قوله ففي هذا المثال اى ونحوه كالمثال بعده فان الجملة لا يوصف
 بها الا النكرة قوله ويجاب الاول المجواب بان يعتقد وصفها
 قبل النداء فهو من نداء الموصوف لا من وصف المنادى قوله
 نصبتهما ايضاً وجوبا اما الاول فلا نه نكرة غير مقصودة واما
 الثانى فلعمدته على المنسوب وقوله وان كانت اى الجماعة معينة
 الخ قال الحفيد الظ ان الحكم الذى قاله محله فيما اذا اريد بثلاثة
 ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى
 انما يبنى اذا كان مفردا معين وكذا لا يجوز في تابعه الوجهان
 اذا كان مع ال اذا اريد به معين اما اذا اريد بالمجموع معين فلا
 يستحق كل منهما بناء بل الظ فيه نصبهما كما لو سمي رجل بثلاثة
 وثلاثين اه سم قوله ضمت الاول اى لانه نكرة مقصودة
 اه تصریح وقوله وعرفت الثانى قال فى التصريح وجوبا لانه اسم
 جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التقریف عليه وهى ال
 اه ولم يكتف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع
 يازيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن
 المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز فى مسئلتنا بدون
 ال وقوله ونصبته اى عطفا على محل الاول وقوله او رفعت
 اى عطفا على لفظه والوجهان ما خوذان من قول الخلاصة *
 * وان يكن منصوب ال ما نسقا * فغير وجهان ورفع ينتقى *
 وقوله تعين ضم اى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد انه يبنى على
 الواو ولو قال تعين بناؤه لكان اوضح وقوله وتجريده من ال
 اى لانه لا يجمع بين يا وال ال امع لفظ الجلالة والجل المحكية
 المصدرة بال كما قال فى الخلاصة * * *
 * وباضطرار خص جمع يا وال * ال امع الله ومحكى الحمل *
 افاده صب رجة الله قوله وخرج غير القلبى فى الرضى

ما حاصله ان المفعول لاجله ان كان متقدما في الوجود على عامله
 شرط كونه قلبيا اى ليس من افعال الحواس تقول قعد عن الحرب جينا
 وان كان متقدما عليه في التصور فقط بان كان غرضا مترتبا فلا يلزم
 كونه قلبيا نقول جئتكم اصلا حالكم وعلى هذا فكون حكمة ذكر المص
 للثالثين التنبيه على ان المصدر تارة يكون قلبيا كالمثال الثاني وتارة
 غير قلبى كالمثال الاول ان اريد التقظيم الظاهري كما هو الظاهر فلا
 يشترط كونه قلبيا على الاطلاق وان شاع اشتراط ذلك وهذه
 الحكمة احسن مما سلكه الشارح في بيانها اه شيبيني وقوله فلا يجوز
 تاهبت اليوم السفر فيه ان هذا خارج بما خرج به غير القلبى على كلامه
 قوله الا انها داخله في المثال الاول في اللفظ على الفعل اى
 بحسب ظاهر اللفظ وان كانت في الحقيقة داخله على جملة مؤولة
 باسم وبهذا اندفع ما يقال انها في المثال الاول داخله على جملة
 الفاعل فيها ضمير مستتر واندفع ايضا ما يقال ان مقدرة قبيل
 الفعل فتالى الواو اسم في الحقيقة قوله من فعل او شبهه
 اى في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كما في المغنى فخرج
 الصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحساب
 وزيد ادرهم فزيد مفعول معه والدرهم فاعل حسب بمعنى يكفى
 والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي
 مبتدا ودرهم خبر فزيد مفعول به المحذوف اى وحسب زيدا
 لا مفعول له تدبر قوله كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه وهو
 الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو اى برفع عمرو كما هو الموجود
 في النسخة التى بيدي ولا حاجة لملاحظة هذا القيد لان ما
 خرج به خارج بقوله المنصوب نعم لو اخرج بالفضلة نحو
 اشترك زيد وعمرو انصب عمرو وكان اظهر فان هذا المثال ليس
 من قبيل المفعول معه بل هو فاسد ونحو اشركت زيدا وعمرا فان
 الشركة لا تكون الا بين شيئين وعلى هذا امر او بالفضلة ما يتم
 الكلام بدون لا غير المرفوع قوله اخذه الخ هذا الاشكال مدفوع

ما ليس فيه ال فان كان فيه ال كالذي توصل الى ندائه بأى نحو
 يا ايها الذين امنوا وكذا تقول فى المحلى نحو يا ايها الرب مكياسا حته
 قوله ففى هذا المثال اى ونحوه كالمثال بعده فان الجملة لا يوصف
 بها الا النكرة قوله ويجاب الاول المجواب بان يعتقد وصفها
 قبل النداء فهو من نداء الموصوف لامن وصف المنادى قوله
 نصبتهما اى وجوبا اما الاول فلا نكرة غير مقصودة واما
 الثانى فلعطفه على المنصوب وقوله وان كانت اى الجماعة معينة
 الخ قال الحفيد الظ ان الحكم الذى قاله محله فيما اذا اريد بثلاثة
 ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى
 انما يبنى اذا كان مفردا معين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان
 اذا كان مع ال اذا اريد به معين اما اذا اريد بالمجموع معين فلا
 يستحق كل منهما بناء بل الظ فيه نصبهما كما لو سمي رجل بثلاثة
 وثلاثين اه سم قوله ضمت الاول اى لانه نكرة مقصودة
 اه تصرع وقوله وعرفت الثانى قال فى التصريح وجوبا لانه اسم
 جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التمرير عليه وهى ال
 اه ولم يكتف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع
 يازيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن
 المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز فى مسئلتنا بدون
 ال وقوله ونصبته اى عطفا على محل الاول وقوله او رفعت
 اى عطفا على لفظه والوجهان ما خوذان من قول الخلاصة *
 * وان يكن منصوب ال ما نسقا * ففیه وجهان ورفع ينتقى *
 وقوله تعين ضمه اى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد انه يبنى على
 الواو ولو قال تعين بناؤه لكان اوضح وقوله وتجريده من ال
 اى لانه لا يجمع بين يا وال ال مع لفظ الجلالة والجل المحكية
 المصدرية بال كما قال فى الخلاصة * * *
 * وباضطرار خص جمع يا وال * ال مع الله ومحكى الحمل *
 افاده صب رجة الله قوله وخرج غير القلبى فى الرضى

ما حاصله ان المفعول لاجله ان كان متقدما في الوجود على عامله
 شرط كونه قلبيا اى ليس من افعال الخواص تقول قعد عن الحب جينا
 وان كان متقدما عليه في التصور فقط بان كان غرضا مترتبا فلا يلزم
 كونه قلبيا تقول جئتكم اصلا حالك وعلى هذا فكون حكمة ذكر المص
 للثالثين التنبيه على ان المصدر تارة يكون قلبيا كالمثال الثاني وتارة
 غير قلبيا كالمثال الاول ان اريد التقظيم الظاهري كما هو الظاهر فلا
 يشترط كونه قلبيا على الاطلاق وان شاء اشترط ذلك وهذه
 الحكمة احسن مما سلكه الشارح في بيانها اشرى بييني وقوله فلا يجوز
 تاهبت اليوم السفر فيه ان هذا خارج بما خرج به غير القلبى على كلامه
 قوله الا انها داخله في المثال الاول في اللفظ على الفعل اى
 بحسب ظاهر اللفظ وان كانت في الحقيقة داخله على جملة مؤولة
 باسم وبهذا اندفع ما يقال انها في المثال الاول داخله على جملة
 الفاعل فيها ضمير مستتر واندفع ايضا ما يقال ان مقدرة قبل
 الفعل فتالى الواو اسم في الحقيقة قوله من فعل او شبهه
 اى في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كما في المفتى فخرج
 الصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحسب
 ونريد ادرهم فزيد مفعول معه والدرهم فاعل حسب بمعنى يكفى
 والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي
 مبتدا ودرهم خبر فزيد مفعول به المحذوف اى وحسب زيدا
 لا مفعوله تدبر قوله كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه وهو
 الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو اى برفع عمرو كما هو الموجود
 في النسخة التى بيدي ولا حاجة للملاحظة هذا القيد لان ما
 خرج به خارج بقوله المنصوب نعم لو اخرج بالفضلة نحو
 اشترك زيد وعمرو انصب عمرو وكان اظهر فان هذا المثال ليس
 من قبيل المفعول معه بل هو فاسد ونحو اشركت زيدا وعمرا فان
 الشركة لا تكون الا بين شيئين وعلى هذا امراد بالفضلة ما يتم
 الكلام بدون لا غير المرفوع قوله اخذ الخ هذا الاشكال مدفع

ما ليس فيه ال فان كان فيه ال كالذى توصل الى ندائه بأى نحو
 يا ايها الذين امنوا وكذا نقول فى الجملى نحو يا ايها الربع مبكيا بساخته
 قوله ففى هذا المثال اى ونحوه كالمثال بعده فان الجملة لا يوصف
 بها الا النكرة قوله ويجاب الاول الجواب بان يفتبر وصفها
 قبل النداء فهو من نداء الموصوف لامن وصف المنادى قوله
 نصبتما اى وجوبا اما الاول فلا نكرة غير مقصودة واما
 الثانى فلعطفه على المنصوب وقوله وان كانت اى الجماعة معينة
 الخ قال الحفيد الظم ان الحكم الذى قاله محله فيما اذا اريد بثلاثة
 ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المتأخر
 انما يبنى اذا كان مفردا لمعين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان
 اذا كان مع ال الا اذا اريد به معين اما اذا اريد بالجمع معين فلا
 يستحق كل منهما بناء بل الظم فيه نصبها كما لو سمي رجل بثلاثة
 وثلاثين اه سم قوله ضمت الاول اى لانه نكرة مقصودة
 اه تصریح وقوله وعرفت الثانى قال فى التصريح وجوبا لانه اسم
 جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التقریف عليه وهى ال
 اه ولم يكتف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع
 يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن
 المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز فى مسئلتنا بدون
 ال وقوله ونصبته اى عطفا على محل الاول وقوله اورفعت
 اى عطفا على لفظه والوجهان ما خوذان من قول الخلاصة *
 * وان يكن منصوب ال ما نسقا * ففیه وجهان ورفع ينتقى *
 وقوله تعین ضمہ اى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد انه يبنى على
 الواو ولو قال تعین بناؤه لكان اوضح وقوله وتجريده من ال
 اى لانه لا يجمع بين يا وال الامع لفظ الجلالة والمجل المحكية
 المصدرة بال كما قال فى الخلاصة * * *
 * وباضطرار خص جمع يا وال * الامع الله ومحكى المجل *
 افاده صب رجه الله قوله وخرج غير القلبى فى الرضى

ما حاصله ان المفعول لاجله ان كان متقدما في الوجود على عامله
 شرط كونه قلبيا اى ليس من افعال الحواس تقول قعد عن الحرب جينا
 وان كان متقدما عليه في التصور فقط بان كان غرضنا مترتبا فلا يلزم
 كونه قلبيا نقول جئتكم اصلا حالك وعلى هذا فيكون حكمة ذكر المص
 للمثالين التنبيه على ان المصدر تارة يكون قلبيا كالمثال الثاني وتارة
 غير قلبى كالمثال الاول ان اريد التقظيم الظاهري كما هو الظاهر فلا
 يشترط كونه قلبيا على الاطلاق وان شاع اشتراط ذلك وهذه
 الحكمة احسن مما سلكه المشرح في بيانها اه شيبيني وقوله فلا يجوز
 تاهبت اليوم السفر فيه ان هذا خارج بما خرج به غير القلبى على كلامه
قوله الا انها داخله في المثال الاول في اللفظ على الفعل اى
 بحسب ظاهر اللفظ وان كانت في الحقيقة داخله على جملة مؤولة
 باسم وبهذا اندفع ما يقال انها في المثال الاول داخله على جملة
 الفاعل فيها ضمير مستتر واندفع ايضا ما يقال ان مقدرة قبل
 الفعل فتالى الواو اسم في الحقيقة قوله من فعل او شبهه
 اى في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كما في المغنى فخرج
 الصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحسب
 وزيد ادرهم فزيد مفعول معه والدرهم فاعل حسب بمعنى يكفى
 والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي
 مبتدا ودرهم خبر فزيد مفعول به لمخذوف اى وحسب زيدا
 لا مفعوله تدبر قوله كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه وهو
 الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو اى برفع عمرو كما هو الموجود
 في النسخة التي بيدي ولا حاجة للملاحظة هذا القيد لان ما
 خرج به خارج بقوله المنصوب نعم لو اخرج بالفضلة نحو
 اشترك زيد وعمرا بنصب عمرو كان اظهر فان هذا المثال ليس
 من قبيل المفعول معه بل هو فاسد ونحو اشركت زيد وعمرا فان
 الشركة لا تكون الا بين شيئين وعلى هذا امر بالفضلة ما يتم
 الكلام بدون لا غير المرفوع قوله اخذه الخ هذا الاشكال مدفوع

بان معنى قوله بلا تشريك في الحكم ان واو المعية لا تقتضي المشاركة
 في الحكم انما تقتضي المقارنة في الزمن سواء وجدت المشاركة في الحكم كحسب
 وزيد ام لم توجد كما استوى الماء والخشبة وبذلك فارت واو القطع
 فانها تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة في الزمن وان
 وجدت في نحو كل رجل وضعيفه كما ذكره شارح الجامع قوله فالجاء
 له على ذلك خروج نحو اشترك زيد وعمر واى برفع عمر وكما هو الموجود
 في النسخة التي بيدي وقد علمت ان هذا خارج بالمنسوب فلا حاجة
 لاجراجه بقوله بلا تشريك ولا لاجراجه بالقييد المحفوظ في
 كلامه وقد تقدم ما يتعلق بذلك فتدبر قوله بغير ملحوظ صرح
 به العلامة الاشموني وعبارة الاشموني مع المتن ينصب الاسم
 الفضلة تالى الواو التي بمعنى مع التالى لجملة ذات فعل واسم يشبهه
 مما فيه معناه وحروفه مفعولامعه ثم قال بعد ذلك وبالفصلة
 نحو اشترك زيد وعمر وبالواو اى وخارج بالفصلة نحو اشترك
 الخ هذا الاجراء صحيح لانه لم يذكر في التعريف قيد النصب بخلاف
 عبارة مصنفنا فانه ذكر في التعريف قيد النصب فتأمل قوله ولم يذكر
 هذا القيد في مع اى لم يذكر الاشموني ولا عبد المعطى هذا القيد يعنى قوله
 بلا تشريك في مع اى لم يقولوا ان واو المعية هي التي بمعنى مع الدالة
 اى مع على المعية بلا تشريك في الحكم لاجراء نحو اشترك زيد وعمر
 بالرفع قوله نحو كل رجل وضعيفه اى اذا قدر الخبر مشى كان قيل
 كل رجل وضعيفه مقترنان اما اذا قدر مفردا معطوفا على ضمير ما بعد
 الواو كان قيل كل رجل موجود وضعيفه لم يخرج من المفعولامعه
 بصحة كون ما بعد الواو مفعولامعه قوله فلا يتكلم برأى لفساده
 لتعين ان يقال هذا لك ولا يبيك على رأى الجمهور ويجوز وايضا على
 مذهب ابن مالك وقوله خلافا لابي على فانه اجاز مثل ذلك بناء
 على مذهب من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالنبيه والاشارة والظرف
 ولهذا اجاز في قوله هذا راءى مطويا وسريالا ان سريالا نصب
 على المعية بهذا الجمهور على انه نصب بمطويا لا غير قوله وللنصب

مختار لا اضعف النسق * اى عند ضعف عطف النسق اما من جهة المعنى
 واما من جهة اللفظ وقد ذكر المحشى ما فيه الضعف من جهة اللفظ
 واما ما فيه الضعف من جهة المعنى فهو كما فى قولهم لو تركت الناقة
 وفصيلها الرضعا فان العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة تروا
 فصيلها اى تقطف عليه وترك فصيلها يرضعها الرضعا لكن فيه تكلف
 وتكثر للعبارة المقدرة وانما احتيج لهذا التكلف لان مجرد تركها لا يتسبب
 عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها او تباعدها بخلاف تركها تروا
 فصيلها وتركه يرضعها اى يتمكن من رضاعها فانه يتسبب عن ذلك
 رضاعها اياها بالفعل واذا كان هذا الوجه تكلف وتكثر للعبارة
 المقدرة فالوجه النصب على انه مفعول معه على معنى لو تركت الناقة
 مع فصيلها اى معية فى الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها
 وهى ناقة منه فلا يرضعها قوله لضعف المعنى اى لفساده اخذا
 من التقليل قوله لانتفاء المشاركة اى مشاركة الماء للتين فى
 العلف والعيون للحواجب فى الترجيح الذى هو تدقيقها وتطويلها
 كما فى التصريح وغيره وقوله وانتفاء فائدة الاعلام بها فى الثانى
 قال سم فيه نظر قال العلامة الحنفى كالعلامة الدابنى تبعاً لبعضهم
 وجهه ان المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا المطلق
 الحواجب وفى الاعلام بها فائدة اه قال العلامة صب وانت
 خير بان قوله والعيون لم يقع الابدافادة ترجيح الحواجب فلا يحصل
 له الا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم بما قبله فلا
 فائدة للاعلام به اه باب مخفوض الاسماء قوله اى لانه لا يخفف
 الا الاسماء ان قلت من جملة ما يخفف المضاف اليه وجملة الافعال يضاف
 اليها وعند الاضافة اليها تكون مخفوضة ضرورة ان المضاف اليه مجرور
 كما فى حيث فانها تضاف الى الجملة فلا يكون القيد لبيان
 الواقع فحينئذ كان الاولى اسقاط هذا القيد
 لتدخل فى المجرور بالاضافة قلت المضاف اليه وان كان غير اسم
 فى الظن ففى الحقيقة هو اسم ما خوذ من الجملة كل هذا على ان الاضافة

على معنى من اما على معنى انها من اضافة الصفة للموصوف كما سبق فلا
 يحى كلام الشارح فانه يصير التقدير باب الاسماء المنخفضة وهذا لا يفيد
 ان هنالك منخفضا من غير الاسماء حتى يقال ان القيد لبيان الواقع فلا تقلد
 اهل شيبي ببعض اصلاوح وزيادة قوله احتراز بذلك عن غير المشهورة
 وهو نوعان الحرف فيه نظر لان الخفض ذكر بمقابلة الرفع والنصب
 فيكون المراد الخفض الاعرابي الذي جلبه عامل به يتقوم المعنى الحقيقي
 للاعراب واما حركة الجر الجوار والتوهم او المناسبة فقير مرادة هنا
 تكونها ليست اعرابية ومن نص على ذلك في اولى الحركات المذكورة
 الشيخ الحلبي في كتابه الازهرية كما نقله عنه العلامة الامير في
 حاشيته وزاد عليه فقال لهذا لا ينبغي عد الجر بالمجاورة في باب
 حروف الجر كما لا يعد كسر التلخيص وحركة الاتباع فيه لان الكلام في
 حركة الاعراب اه فاذا نلاحاجة لقوله المشهورة على ما فهمه المحشى
 رحمه الله فالمناسب ان قول الشارح المشهورة انها هو للإشارة
 الى انها عند التحقيق قسمان منخفض بالحرف مباشرة ومنه المضى اليه على
 ما قيل انه مجرور بالحرف المنوى ومنخفض بالتبع اهل شيبي في قوله اى
 بسبب اى فالباء للسببية لا للدالة قوله بجر المضاف من اضافة المصد
 لفاعله وقوله والاضافة لغة الاسناد يقال اضيفت ظهري للما نط
 اى اسندته اليه والصقته به وقوله فالاسمين احتراز من قام زيد
 فيه ان هذه نسبة حكيمية تامة كما في زيد قائم فها على حد سوى
 خلافا لما يفيد صنيعه قوله اى فيكون قوله وتابع المنخفض من
 عطف التفسير على ما قبله وهو قوله وقسم منخفض بالتبعية
 وهذا بالنظر لكلام المصنف مع الشارح والا فهو في كلام المصنف
 معطوف على قوله منخفض بالحرف عطفاً مغايراً تامل قوله وام او عال
 كما او اقرباً * صدره * خلا الذنابات شمالا كذا * ضمير خلا كذا والوحش
 والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف اى ناحية شماله
 وكذا بفتح الكاف والمثلثة اى قريبا منه والمفعول الثاني لخلا اما شمالا
 وكذا حال او بالعكس وام او عال اسم موضع مرتفع وهو منصوب

عطف على الذنابات او مرفوع بالابتداء خيره كما اى كالذنابات
واقربا على الاول معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثانى
معطوف على المجرور اصب قوله واذا الحرب شملت الخاى اذا
شملت الحرب اى نهضت وقامت على ساقيها ولم تكن جوار الشرط اى تكن
انت مثلى وتامه حين تدعو الكماة فيها نزال والكماة بضم الكاف جمع
كام مثل قاض وقضاه وهو المتكى فى سلاحه لانه كى اى ستر نفسه
بالدرع والبيضة وقوله نزال اسم فعل مقصور لفظه فلذلك نصب
على انه مفعول تدعو والكماة فاعل تدعو والضمير فى فيها عايد على الحرب
قوله وملكت بين العراق الخ بناء الخطاب قاله الشاعر مدح به عبد الواحد
ابن سليمان بن عبد الملك بن مروان اراد ان ملكه عم اهل ما بين العراق ويشرب
من المسلمين واهل الذمة قوله بل بلد ذى صعدوا اكام صعد بضمين
جمع صعود بفتح الصاد العقبة والذى فى شرح الاشتمل اصبأ بدل
اكام واضباب جمع صب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة روى
فى هذا البيت يجب اسكانها كما لا يخفى على من له المام بفن العروض وفى
بعض نسخ المحشى اكام وهو الذى فى المغنى قوله رسم دار الخ الرسم ما كان
من اثار الديار لاصقا بالارض كالرماد والطلل ما شتخص من اثارها كالوتد
والاثافي وتامه كدت اقضى الحياة من جلله * اى من اجله اى من عظم شأنه
قوله اى لينظر ما عندى الخ اختيار اذ الابتداء هو الاختيار قوله
منذ ان الله خلقه اى على رواية فتح الهرة اما على رواية الكسر فمذ اسم
لدخولها على الجملة قوله وهما حينئذ مبتدآن اى حين اذ دخلا على اسم فروع
وساغ الابتداء بها لانها معرفتان لفظا ومعنى او معنى فقط على الخلاف
اذ معناها امد انقطاع الرؤية واول امد انقطاع الرؤية واورد على
ابتدائيتها انه هل لا جاز يومان مذ كما جاز يومان امد ذلك واجيب
بانهم اجر وهما رافعين مجراها خافضين فى انها لا يدخلان الاعلى اسم
الزمان افاد بعض ذلك سم وبعضه لما سبق اصب قوله يا فع اى فاهر الخ اوشتر
سنة على الخلاف يقال ايض الفلام فهو يا فع ولا يقال موضع وان كان هو
القياس قوله ومثل ما تقدم ايضا ما لم تقدم فيه الاضافة تعريفا الخ

ظم ان الاضافة اللفظية على معنى حرف والذي انحط عليه كلام المحقق
 في الحاشية عن الدماميني وابن الحاجب وابن هشام ان الاضافة اللفظية
 ليست على تقدير حرف قال ولا يرد ظهورها في نحو فعال لما يريد فان هذه
 اللام لام التقوية واللام التي الاضافة على معناها لام الملك والاختصاص
 اه قال العلامة الشيبيني وفي كون فعال في الآية بمعنى الحال فقط
 او الاستقبال فقط شيء لا يخفى اه قوله ولا يقع اظهارها فيه مثل
 الشيخ المحقق في حاشيته على الاشمونى لما لا يصح اظهارها فيه بنحو كل
 وجل وعنده ومعه تأمل قوله وموهم الاضافة بمعنى في محمول على
 انها فيه بمعنى اللام الخ قال المحقق قد يقال حيث ارجع هذا الى ما هو
 على معنى اللام الاختصاصية فاللائق ارجاع التي على معنى من البانية
 اليها فيكون ما يقدر بالحرف واحدا لا اثنين الا ان يفرق بين التي بمعنى
 في والتي بمعنى من بان الاولى قليلة في الكلام فردت الى اللام تقديلا
 للاقسام بخلاف التي على معنى من فهي كثيرة كثيرة تستحق بها جعلها
 مستقلة اه وللشيخ الامير في حاشية الازهرية توقف فيه ولكن الفضل
 للسابق اه شيبيني قول الش وهو خاتمة الكتاب الضمير عائد على الباب
 وانث باعتبار معناه وهو الالفاظ او مراعاة الخبر وان كان مراعاة المربح
 ايضا جائزة بل قيل انها اولى من مراعاة الخبر وضعف بان الخبر محط
 الفائدة ويحتمل ان الضمير عائد على المحفوضات اى مسائلها لكن هذا
 باعتبار الاصل قبل جعله جزء ترجمة فالتانيث على هذا ظاهر الا انه
 يحتاج لتقدير في الاخبار اى وهي خاتمة معاني او مدلول الكتاب
 لان الكتاب الفاظ وليس المقصد ختمه بالمسائل التي هي المحفوضات
 واطافة خاتمة الى الكتاب ان كانت من اضافة الوصف الى مفعوله
 كان في الكلام مجاز عقلي من اسناد الحدث الى مفعوله كعيشة راضية
 والا فلا ثم ان الشيء قد يختم بجزء ومنه ما هنا وال في الكتاب للعهد
 الحضورى وهي التي علم مدخلها لا يتقدم ذكر لكن مع حضوره نحو
 اليوم اكملت لكم دينكم فهي بمنزلة اسم الاشارة على ما قاله شيخ الاسلام
 ناقلا له عن السعد ولاتنا في بين اطلاق الكتاب على هذا المؤلف

واطلاق المقدمة عليه فيما ياتي وان توهم ذلك ثم انه ختم كتابه بالمخفوض
 للاشارة الى ان نهاية قوة العبد الخفض والعجز وعدم نسبة شيء من
 الاشياء اليه وايضا لما كان الخفض والتواضع شعار الانبياء والاولياء والصالحين
 والمصريح به الله تعالى من اكابر الاولياء ولذلك كان اشرف الاوصاف وصف
 العبودية كان ختامه به مسكا وقوله وهو مراد المصاي ان قوله المص وتا بـ
 للمخفوض معناه التابع الذي جرت التبعية هذا معنى الشئ وقد يقال لم معنى
 كلامه ان قوله مخفوض بالحرف اى مباشرة وكذا نقول في قوله مخفوض
 بالاضافة وقوله وتابع اى غير مباشر له الخافض وهذا الاينافى ان خافض
 ذلك هو خافض المتبوع في غير البديل ولذلك لم يقل ومخفوض بالتبعية
 على نسق ما قبله وقد جرت عادة المص ان يذكر للمعرب استقلا لاسم المعرب
 تبعا فان قال في باب المرفوعات والتابع للمرفوع وفي باب المنصوبات
 والتابع للمنسوب ثم ان المص جعل تابع المخفوض قسما واحدا مع ان تابع
 المخفوض بالحرف غير تابع المخفوض بالاضافة وكذا اصنع في تابع المرفوع
 فعه قسما واحدا واما تابع المنسوب فعه اربعة باعتبار النسبة والموقف
 والتوكيد والبديلية على ما تقدم وقوله وقد اجتمعت الثلاثة الخ
 اما الخفض بالحرف والاضافة فظهروا اما الخفض بالتبعية في المخفوض
 بالحرف فيظهر ان قلنا ان الرحمن تع لاسم ووصفه بالرحمة باعتبار ان
 الاسم بمعنى المسمى وكذا الرحيم ولا خفض بالتبعية بالمجرور بالمضاف
 فان كان الرحمن الرحيم تابعا للفظ الجلالة فالخفض بالتبعية بالمجرور
 بالمضاف دون المجرور بالحرف وقوله فاما المخفوض بالحرف الخ خالف
 عادته السابقة من ذكر الانواع اولا معدودة ثم التبويب لكل نوع ولعل
 ذلك لقله الكلام هنا على ما فيه وقوله واما ما يخفض بالاضافة فمخفوض
 قولك الخ قال الشيبيني لم يقل هنا فهو ما يخفض بكذا وكذا كما فعل
 في المخفوض بالحرف وذلك لضبط عدد الحروف على ما في الكتاب وضبط المضاف
 وان كان مضبوطا بالاقسام الالتمية للفرق بين الضبطين وهو مبني على ما قاله
 من ان الباء في قوله مخفوض بالاضافة سببية او بمعنى على لا باء الا لانه فيكون
 العامل المضاف لا الاضافة وقوله وخاتم حديثه قد يدعى ان ذكر خاتم يشير الى

انتهاء المقص من تفصيل الكلام فهو براعة المقطع وهو ان يذكر المتكلم
 آخر كلامه ما يشعر بانتهاء لا يقال ان خاتم هنا من الختم الذي هو الطبع
 ولا اشارة بذلك فلو كان من الختام والاختتام لظهرت الاشارة لانا
 نقول تكفي الاشارة ولو بحسب المادة على ما هو الظاهر وقوله واما تابع
 المحفوض لا يمنع الاشارة بل يؤيدها فتفطن وقوله وترى اربعة اشهر
 المشاهد في اضافة ترى الى اربعة اما اضافة اربعة الى اشهر التي هي من اضافة
 العدد الى معدوده ففيها خلط فقل انها على معنى اللام وقال ابن مالك تبع
 لابن السراج واختاره انها على معنى من وكذا اضافة المقادير الى مقدارها
 نحو قفيز برور طل زيت وما الى اليه الشيخ صب رحمه الله واستظهره
 وجوز بعض الامرين وقوله وما اشبه ذلك قد يقال لاحاجة اليه مع
 ذكر نحو والجواب المشهور هو ان يراد بلحدهما الامثلة الذهبية وبالآخر
 الامثلة الخارجية واجاب الشيبيني بان لا يلزم ما ذكره حواشي المختصر
 في التشبيه من ان قولهم نحو كذا لا يدخل فيه كذا الا باعتبار ان من كان
 على اخص اوصاف الشيء يلزمه ما يلزم الشيء وقول الناس في نحو كذا اي
 كذا ونحوه هو بذلك الاعتبار لا بالمطابقة فاسم الاشارة في قوله اشبه
 ذلك عائد على النوع التشبيه وشبه النوع هو الامثلة الثلاثة المتقدمة فعلى
 هذا مراده بالامثلة في قوله من امثلة القسمين الخ الامثلة التي نصب
 عليها المتن ولعله اراد بما ذكره حواشي المختصر ما ذكره المحقق
 عنه قول التخصيص والاصل في نحو الكاف ان يليه المشبه به
 قال السعداي في الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبه وكتب
 عليه المحقق ما نصه قوله اي في الكاف ونحوها يريد ان الكلام
 على طريق الكناية كما تقرر في قولك مثلك لا يبخل لانا
 في الكلام مقدر انتهى فنرى لكن في عبد الحكيم على المطول
 ما نصه قوله اي في الكاف ونحوها لانه اذا كان الاصل في نحو الكاف
 ذلك ففي الكاف اولى لا بطريق الكناية كما في قولك مثلك لا يبخل
 فانه لا يدخل فيه النوع كما لا يخفى انتهى اي لان معنى
 مثلك لا يبخل على طريق الكناية انت لا تبخل فلو كان هذا من

قبيل الكناية لكان معناه في الكاف فلا يشمل نحو الكاف كما لا يشمل
 مثلك لا يخل غير المخاطب وجواز ارادة المعنى الاصلي مع المعنى
 الكنائ لا ينفع لأن كلا من الكاف ونحوها مقص لا ان الثاني تابع
 في القصر فتدبر وقوله او الثلاثة فيه ان اسم الاشارة من المتن وهو لم
 يذكر القسم الثالث الذي هو المقدر بفي حتى يرجع اسم الاشارة اليه لكن
 هذا الاحتمال الاخير للنظر للث مع المتن لا بالنظر للمتن في حد ذاته وقد
 تقدم نظير ذلك وقوله جميع ذلك اسم الاشارة عائد على التابع والمراد
 بالجميع الانواع الاربعة التي هي النعت والعطف والتوكيد والبدل
 وقوله ما اردنا قال الشيبيني اللائق ان يقول هذا ما اراد شيخنا
 واستاذي شيخ الوقت والطريقة الشيخ عباس الازهري ان اذكره فانه
 قال اول الكتاب حملني عليه شيخنا الخ وذلك متبادر في طلبه منه فالادب
 ان يكون على مراد شيخه في الذكر لا على مراده هو نعم ان حملت النون في قوله
 اردنا عليه وعلى شيخه وارادته هو بالتبع لارادة شيخه فلا يرد ذلك كما لا
 يرد ما قد يقال اللائق ان نترك نون العظمة وان كان يقال اتى بها
 بالنظر الى تعظيم الله له بتأهيله اياه لهذا الصنيع البديع والله اعلم
 بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا

محمد وعلى اله وصحبه وسلم تمت هذه التقريرات

الشريفة في جلالته على ذمة ملتزمها

الشيخ محمود الحلبي الكيال

غفر الله له ولكافة

المسلمين آمين

امين

م

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY



32101 077781506